الاستقرار السياسى كهدف قومي

في

العالم المعاصر

هشام محمود الأقداحي

الإستقرار السياسى كهدف قومى
فى العالم المعاصر

هشام محمود الأقداحى

الإهداء إلي

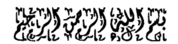
مكتبة الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

" ادخلو مصر آمنين "

" رب أجعل هذا البلد آمناً "

صدق الله العظيم



سيرة ذاتية

١. باحث فى العلوم السياسية والدبلوماسية :

- ليسانس أداب قسم إجتماع كلية الأداب – جامعة الأسكندرية – دبلوم الدراسات العليا فى الدراسات السياسية ١٩٩٥ من المعهد الدبلوماسى بقسم الإقتصاد والعلوم السياسية كلية التجارة – جامعة الأسكندرية .
- دبلوم الدراسات العليا فى سياسات الشرف اللأوسط ١٩٩٧ المعهد الدبلوماسى بقسم الإقتصاد والعلوم السياسية كليه التجارة – جامعة الأسكندرية .
- شهادة تقدير من نقابة المهن الإجتماعية بجمهورية مصر العربية .
- شكر وتقدير من رابطة الإجتماعين الطبيين بجمهورية مصر العربية .

محتويات الكتاب

مدخل :

تخيم التوترات ولصراعات الداخلية على كثير من دول العالم بحيث يمكن القـول أن هـذه التوترات أصبحت بمثابة ظاهرة سياسية عالمية تهدد الاستقرار السياسى فى تلك الدول بـل وتهـدد كيان المجتمع الدولى والاستقرار الدولى.

واذا نظرنا الى منابع أو أسباب تلك التوترات فسوف نلاحظ أنها قد ترجع الى إختلافـات عرقية أو سياسية أو بيولوجية أو غيرها واذا كان الاستقرار السياسى هدف أصيل لكل نظم الحكم فى الحقبات التاريخية السابقة فإنه أضحى بمثابة هدف ضرورى ومطلب ملح فى عالمنا المعاصر.

فالصراعات السياسية داخل بعض الدول لاتقل خطورة عن الصراعات الدولية لما لها مـن أثار سيئة على المستوى البشرى والمستوى العسكرى والأمنى والاقتصادى .

من هنا أصبح الاستقرار السياسى بمثابة هدف قومى ودول على حد السواء نظرا لارتباطـه بالأمن القومى والدولى ولما له من تأثير على كيان المجتمع ومستقبل المجتمع الدولى .

واذا كان التجانس القومى **National harmony** يعد إحدى الخصائص الكيفيـة التى تراكمت على المجتمع السياسى فى العصر الحديث فأضحى يوصف بأنه الدولة القومية. فإن هذا التجانس يتحقق للعناصر البشرية فى الدول الحديثة من خلال وحدة الأصل أو وحدة اللغة أو وحدة الدين أو حتى بوحدة المصالح المشتركة وما تهء له من وحدة المصير...

والتجانس القومى عو عامل من عوامل قوة الدولة والاطار الحقيقى للوحـدة الوطنيـة... والذى جعل الدولة فى العصر الحديث تمثل دولة الأمال والأهداف القومية . أنهـا دولـة التـراث القومى واذا كان المجتمع البشرى فى الدولة الحديثة متجانس فإن ذلك من شأنه أن يؤدى الى ترسيخ الوحدة الوطنية بين عناصرة الأمر الذى يؤدى الى تماسك بنيان الدولة تفاديـا لعوامـل الضـعف

والتفكك والتى كانت من أسباب فناء الأمبراطوريات العظمى فى الحقبات التاريخية السابقة على أن هناك وجها آخر لقضية التجانس القومى ونعنى العوامل المهددة للاستقرار السياسى والوحدة الوطنية – فلقد شكل التباين العرقى فى كثير من الدول مشكلة تهدد الاستقرار فيها بحيث أصبح هذا التباين بمثابة ظاهرة اجتماعية سياسية وأحد أسباب عدم الاستقرار ولقد أفرز هذا التباين العرقى حركات سياسية عرقية...

وهى حركات منظمة تنشأ فى اطار جماعات عرقية غير مسيطرة وغالبا ماتكون أقليات ويكون لهذه الحركات برامج عمل واضحة تنطوىعلى ماتصبو اليه من أهداف مثل تحقيق المساواة السياسية والاجتماعية مع الجماعات الأخرى وقد تكون من أهدافها أيضا تحقيق الحكم الذاتى لجماعاتها فضلا عن أن ثمة حركات قد تستهدف السلطة فى مجتماعاتها ...

وفى سبيل تحقيق أهدافها تلجأ الحركات العرقية الى إستخدام وسائل تتراوح بين الوسائل السلمية والوسائل المرتكزة الى القوة والعنف .

ويموج عالمنا المعاصر بالعديد من الحركات العرقية والتى كان لها أثارا سلبية على استقرار وتماسك المجتمع الذى يشملها من جهة وأثاراً دولية تهدد الاستقرار الدولى من جهة أخرى..

وجدير بالذكر أن من أهم هذه الحركات ... حركة التأميل سريلانكا – حركة السيخ وحركة جامور وكشمير فى الهند والحركة العرفية فى الاتحاد السوفيتى السابق – الحركة الكردية فى كل من تركيا والعراق وايران – حركة الموارنة وحركة الدروز وحركة الشيعة فى لبنان – حركة جارانج فى السودان................ وغيرها.

ومن جهة أخرى فإن هناك عوامل تمثل ركائز ضرورية للاستقرار السياسى يجىء فى مقدمتها سيادة الدولة وتعتبر السيادة إحدى الخصائص المميزة للدولة فى العصر الحديث وتشير السيادة الى القدرة الفعلية على الانفراد بإصدار القرار السياسى فى الدولة وعلى ذلك فإن سيادة بهذا الشكل مرادفة للقوة العليا النهائية فليست لها حدود قانونية والدولة فى العصر الحديث تمارس سيادتها أما من خلال القوة أو من خلال ارادة الأمة أو باستخدامهما معا .

إن السيادة اذا تعنى الإنفراد بإصدر القرار السياسى فى داخل الدول ورفض الإمتثال لأية سلطة تأثيرها من الخارج وعلى ذلك تمثل السيادة إحدى الركائز الأساسية فى الدولة الحديثة.

واذا كنا قد تحدثنا عن التجانس القومى كأحد عوامل قوة الدولة فإنه يعد أيضا أحد ركائز الاستقرار السياسى كما أسلفنا.

ويعد الأمن القومى أحد أهم عوامل قوة الدولة والاستقرار فيها. وتعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القوم بأنه قدرة الأمه على حماية مقدراتها وقيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.

وقد ربط روبرت – ماكنمارا بين التنمية الشاملة والأمن القومى على أساس أنهما شىء واحد .

واذا كان كثير من الباحثين قد ركزوا على الجانبين العسكرى فى تعريفهم للأمن القومى ... ألا انه لايفوتنا أن نشير الى أن لمفهوم الأمن القومى منظورات أخرى أهمها المنظور السياسى والمنظور الاجتماعى ....

ويجابه الأمن القومى المعاصر كثير من التحديات أهمها الصراعات الدولية ومشكلات الحدود بالاضافة الى صراعات الحركات العرُقية داخل بعض الدول .

وتأتى وحده الشعور القومى كأحد عوامل الاستقرار السياسى وقـوة الدولـة فى العصـر الحديث لما يمثله هذا الشعور من تماسك لبنيان المجتمع الحديث ولما يمثله من الالتفات حول الأهداف القومية للدولة حيث يسود كل أمه شعور جماعى يعرف بالشعور القومى والذى يـرتبط بـالوعى القومى للأمة وهو شعور يؤلف بين أعضاء الجماعة ويستهدف تحقيق تطلعاها وأهـدافها القوميـة ويشمل الشعور القومى الاحساس الكامن فى نفوس أبناء الأمة الذ ينطوى على حبها والولاء لهـا . والتمسك بهويتها والارتباط بتايخها وثيقا ليدها وأعرافها وقيمها .

ويلاحظ أن الشعور القومى يبلغ ذروته ف أوقات الأزمات **Crisis** والحروب والكوارث وتمثل مظاهر الشعور القومى فى التباهى بأمجاد الأمة وانتصارها على مر الحقبات التاريخية والـتغنى بإسهاماها فى تطور الحضارة البشرية .

وتخليد أعمال زعمائها وأبطالها **Human Civilization** والمبدعين من أبنائها والولاء التام لكل قضايا الأمة .

ويؤدى الشعور القومى بمضمونه المتقدم دورا بارزا فى خلق الوحـدة القوميـة والوطنيـة **Nationality Unity** .

واذا كانت السيادة والأمن القومى والتجانس القومى ووحدة الشعور القومى تمثل الركـائز المعنوية الاستقرار السياسى والوحدة الوطنية.

فإن هناك ركائز أخرى مادية يجىء فى مقدمتها القوة العسكرية والتى نعد مصدر أساسيا من مصادر قوة الدولة على مر العصور وعاملا من عوامل إستقرارها ..

والقوة العسكرية هى أداة السلطة السايسية لحماية شرعية النظام السياسى القائم وللدفاع عن الكيان الأقليمى وسلامة أراضيه فى داخل الدولة ولتحقيق أمنها فى نطاق المجال الدولى.

واذا كانت العلاقات الدولية هى دائما علاقات قوى تستند الى المصالح القومية للدول فان القوة العسكرية نتيجة لذلك هى القوة التى تحدد موقع الدول على سلم تدرج القوى فى النسق الدولى ومكانتها وهيبتها بين وحدات البيئة الدولية.

وتعد الديمقراطية **Democracy** أحد عوامل الاستقرار القومى فى الدولة الحديثة .

والديمقراطية بمعناها العام تعنى طريقة أو أسلوب فى الحياة يعتقد كل فرد من خلاله أن لديه حرية المشاركة فى قيم المجتمع .... أما المعنى المحدود للديمقرطية فانه يتحدث عن فرصة أعضاء المجتمع فى المشاركة بحرية فى اتخاذ القرارات السياسية الحاسمة التى تمس أمورا حياهم .

ولقد تطور استخدام المصطلح الى أن أصبح يشير الى الترتيبات التنظيمية الى تسمح بحرية مشاركة أعضاء المجتمع فى عملية ضبط ومراقبة السلطة العليا.

والديمقراطية نسق سياسى قائم على مبدأ ممارسة الحكم من خلال موافقة المحكومين وتقبلهم له ذلك أن لحكومة فى النظام الديمقراطى تستمد شرعيتها من إرادة غالبية أعباء المجتمع .

والديمقراطية وان كانت نظام للحكم يقوم على مبدأ المساواة السياسية والقانونية ويكفل الحقوق والحريات الا أنها أيضا تشير الى مذهب فلسفى يعنى أن الأمة هى مصدر السلطة والقوة .

وعلى ذلك نستطيع القول بأن الديمقراطية السياسية كنظام للحكم وكمذهب فلسفى أيضا هى احدى دعائم الاستقرار السياسيى والأمن القومى فى الدولة المعاصرة .

أيضا تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عامل مؤثر قوى وقوة من قوى الدولة والتى يتأثر بها الاستقرار القومى وتشير التجارب التنموية للدول المتقدمة أن عملية التنمية تقتضى توافر عنصر أساسى لايمكن تجاهلهأ لا وهوعنصر " الارادة التنموية " وتلك الارادة التى يجب أن تشمل فئات المجتمع ككل ويقتضى توافر ارادة التنمية تغيير جذرى فى الأفكار والمعتقدات والاتجاهات والسلوكيات السائدة فى المجتمع.

كما تقتضى تغييرا فى العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ولعل الوعى بأبعاد وخصائص حالة التخلف الاقتصادى " فى الدول النامية " وضرورة التخلص منه بالأساليب اللازمة يعتبر صلب الارادة التنموية فى أى مجتمع.

وليس هناك شك فى أن تأخرتجارب التنمية للدول النامية فى حقبة الخمسينات ومابعدها من القرن العشرين انما يرجع الى عدة مبررات وحقائق كان من أهمها غياب ارادة التنمية الحقيقية فى هذه المجتمعات من اتضح معه غياب استراتيجية واضحة المعالم للتنمية فى تلك المجتمعات مما أثر بشكل أو بأخر على الاستقرار القومى لتلك المجتمعات .

ولقد ترتب على غياب استراتيجية واضحة المعالم للتنمية فى تلك المجتمعات نتيجتان أساسيتان مرتبطتان تمام الارتباط .

أما النتيجة الأولى فهى أن سياسات التنمية طالما انها لاتنبع من كل واحد لاتخدم غرضا واحدا فلابد وأن تتسم بالتناقض والتخبط . والنتيجة الثانية أنه يصعب تجميع وتعبئة شعوب المجتمعات النامية حول قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن ثم تصبح مجرد شعارات ترفع دون مضمون حقيقى واقعى ...

لأن التنمية لايمكن نجاحها بدون إقناع الشعوب بضرورتها ثم أنه فى حالة عدم وجود أستراتيجية واضحة المعالم للتنمية يصبح النظيم السياسى خاليا من المضمون ويتحول الى شبه ادارة حكومية بيروقراطية غير قادرة على قيادة الجماهير نحو عملية التغيير **Change** بل وتفقد الجماهير ثقتها به ومن هنا تأتى سلبيتها.

وعلى ذلك يمكن القول بأن عملية التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يجب أن تسير وفق إسلوب علمى يأخذ فى جانبه كافة الأبعاد لتلك العملية – حتى يمكن أن تكون التنمية السليمة والصحيحة عامل من عوامل الاستقرار القومى للمجتمع فى الدولة المعاصرة .

وعلى كل ماسبق ارتكز تحليلنا على رؤية لعوامل الاستقرار القومى .

بداية من تعريف الهدف القومى ثم أهم أهداف القومية ثم فصل عن المصلحة القومية **National interest** .

ثم تحدثنا عن العوامل المعنوية للاستقرار القومى فخصصنا فصل مستقل لسيادة الدولة .

اتبعناه بفصل مستقل عن الأمن القومى ... ثم تحدثنا عن التجانس القومى والوحدة الوطنية ثم عالجنا الوجه الآخر لقضية التجانس القومى ونعنى أننا ألقينا الضوء على العوامل التى تهدد الاستقرار القومى ومنها الحركات السياسية والعرفية بعد ذلك قمنا بتحليل شامل للعوامل المادية للاستقرار القومى فى مجتمعات الدول المعاصرة .

فخصصنا فصل مستقل للقوة العسكرية كأحد ركائز الاستقرار القومى والعصر الحديث.

ثم تحدثنا عن الديمقراطية كأحد عوامل الاستقرار أيضا فى الدولة المعاصرة .

وفى نهاية تحليلنا قدمنا رؤية عامة عن التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كعامل من عوامل قوة الدولة بل وأحد ركائز الاستقرار القومى.

يبقى بعد ذلك أن نشكر كل باحث أو دكتور كان له إسهاما فى هذا المجال من خلال تحليلاته أو مراجعة .

لأن الاستقرار القومى أصبح مطلبا هاما وهدفا قوميا لايمكن التنازل عنه بسهولة لأنه يمس امن وأمان المجتمع الدولى ككل .

وإنه لعمل متواضع أرجو أن يمثل إضافة الى المكتبة العربية .

هشام محود الأقداحى

الاسكندرية فى مارس ٢٠٠٥

الباب الأول

الفصل الأول
الهدف القومى

الهدف القومى

يعد مفهوم الهدف القومى من اكثر المفاهيم السياسية إرتباطاً بمفهوم المصلحة القومية العليا للدولة وعلى أساس أنها تمثل مجمل لأهداف الدولة فى مجال العلاقات الخارجية وتعكس أيضاً الغايات والطمو حيات القومية التى تسعى الدولة الى تحقيقها .

من هذا المنطلق يرتبط الهدف القومى بمفهوم المصلحة القومية **National interest** وعلى ذلك يكون الهدف القومى هو الوضع أو المكانه التى تنشدها الدولة فى مجالات العلاقات الدوليه إستناداً الى تخصيص القدر الضرورى من الإمكانيات أو عوامل القوة المتاحة ... بالأضافة الى عامل التخطيط والجهد المنظم والتى يستلزمها تحقيق الهدف القومى .

وعلى ذلك يمكن القول أن الهدف القومى هو مفهوم تكتيكى لا يستند فقط الى عنصر الرغبه أو أو الطموح القومى وإنما يجب توفر عنصر القدرة الذاتيه أو بمعنى أخر ضرورة حصر الأمكانيات المتوفرة لتحقيق ذلك الهدف .

وإنطلاقاً من هذا التصور لطبيعة الهدف القومى يتعين على الدول أن تقوم بتحديد أهدافها القومية فى ضؤ مواردها وقدرها الحقيقية أو أمكانياها الفعليه المتاحة والتى تعكس عوامل للقوة فيها .

وعلى جانب أخر فإذا كانت السياسة الخارجية الدولة تعنى برنامج عمل الدولة فى المجال الخارجى فإن نجاح السياسة الخارجية لأيه دولة يعتمد إيضاً و إلى حد كبير على مدى التناسب بين قدراها الفعليه وبين ما تتوخاه من أهداف ولكن على الرغم من تعدد الرغبات والطموحات التى تنشدها الشعوب وفى ظل محدودية أو قلة القدرات الفعليه أو الإمكانيات المتاحة للدولة فإن ثمة تحد رئيسى يواجه متخذى القرار قوامها ضرورة المفاضلة بين هذه الرغبات أو تحديد الأولويات فى شأن الأهداف القومية الخارجية للدولة .

وبناء على ذلك فإن ثمة عوامل عديدة تتحكم فى تحديد أولويات الأهداف القومية منها ما تتصل بالمتغيرات والأوضاع السياسية والإقتصادية ، ومنها ما يتصل بالعوامل الإجتماعية .

ومنها يتعلق بشخصيته متخذ القرار ذاته " نمط القيادة " .

• عوامل القوة القومية • الأمكانات والقدرات المتاحة • :

إن ثمة قضية يثار حولها الجدل بين المهتمين بالعلاقات الدولية وبتحليل السياسات الخارجية تتعلق بعلاقة الهدف القومى بقوة الدولة وما إذا كانت القوة ذاتها تعد هدفاً تسعى الدول الى تحقيقه أم أنها مجرد وسيلة أو أداه لتحقيق الأهداف القومية .

وقد تباينت الأراء فى هذا الشأن :-

يرى – موارجنثو – ان القوة تمثل الهدف المباشر الذى تسعى الدول الى تحقيقة – اما أنولد ولفرز – فيرى أن القوة هى مجرد أداه لتحقيق أهداف أو بعض منها .

وقد يكون مرد الخلاف بين الأتجاهين الى عدم الإتفاق على مدلول محدد لمفهوم القوة – فإذا كان المقصود بالقوة القومية هو أن تكون الدولة فى حالة من الشعور بالأمن والقدرة على حماية سيادتها وإستقلالها السياسى وتوفير الرفاهيه بما يكفل لها المنفعة والإزدهار ، فإن القوة وفقاً لهذا المدلول يمكن إعتبارها هدفاً مرجو اً لذاته .

وهناك تأكيد على أن نجاح السياسة الخارجية – للدولة يتوقف على أن ترسم وتخطط فى ضوء الإمكانات الفعليه المتاحة للدولة وإختيار الأهداف القومية المرجو تحقيقها بدقة ، وأيضاً إختيار الأساليب التى تكفل تحقيق هذه الأهداف بنجاح .

ومن جهة أخرى فإن موقع الدولة على سلم تدرج القوة الدولى هو الذى يمكن الدولة من تحديد السياسات الخارجية التى تتناسب مع قدراتها سواء من حيث المحافظة على الوضع الدولى

ومن جهة أخرى فإن موقع الدولة على سلم تدرج القوة الدولى هو الذى يمكن الدولة من تحديد السياسات الخارجية التى تتناسب مع قدراتها سواء من حيث المحافظة على الوضع الدولى السائد ، أو تغير ذلك الوضع بما يتفق مع مصالحها القومية وتحقيق أهدافها وتجدر الإشارة فى هذا الصدد الى عدة حقائق هامة .

إن الإندفاع وراء تبنى أهداف قومية ذات نزعات توسيعيه أو عدوانية تثير عداء الدول الأخرى خاصة إذا لم يكن لدى الدولة من القدرة .

اما إذا كان المقصود بالقوة العوامل أو المرتكزات الطبيعية والإجتماعية المهيئة لقدرة الدولة كالموارد الإقتصادية أو الموقع الجغرافى أو درجة الإستعداد العسكرى وكفاءة جهازها الدبلوماسى Diplomatic فيمكن فى هذه الحالة إعتبار القوة وسيلة لتحقيق أهداف أبعد Foreign political .

وهناك تأكيد على نجاح السياسة الخارجية – للدولة يتوقف على أن ترسم وتخطط فى ضوء الأمكانات الفعليه المتاحة للدولة وإختيار الأهداف القومية بدقة وإيضاً لإختيار الأساليب التى تحقيق هذه الأهداف بنجاح .

أو تغيير ذلك الوضع بما يتفق مع مصالحها القومية وتحقيق أهدافها و لتجدوا الإشارة فى هذا الصدد الى عدة حقائق هامة .

إن العنصر الإدارة الإنسانية دور اً كبيراً فى إمكانية الإستفادة من عوامل القوة المتاحة بالدولة وفى تحويلها الى قوة مؤثرة فى العلاقات الدولية .

٢- الإيدلوجية IDEOLOGY :

تمثل الإيدلوجية نسقاً فكرياً تعتنقه جماعة ما وتسعى الى تنظيم المجتمع على أساسه فى كافة قطاعات الحياه الإجتماعية والسياسية والإقتصادية .

وتعد الإيدلوجية على هذا النحو من أهم العوامل الثقافية المحددة ، للسلوك الفردى والجماعى بإعتبارها الإطار الذى يحدد الغايات والتى يسعى الفرد أو الجماعة الى تحقيقها وعلى ذلك تتلون السياسة الخارجية للدولة بلون الايدولوجية التى تسودها. وتتوافق السياسات الخارجية للدول التى تدين بنفس الإيدلوجيات أو القيم العليا بينما تزداد إحتمالات الصدام بين الدول التى تعتنق إيدلوجيات متضادة .

غير أنه لا ينبغى التسليم بهذه الحقيقة بصورة مطلقة فقد تحدث إنقسامات حادة بين دول تدين بنفس الإيدلوجية إذا ما كان ثمة تناقص فى مصالحها الوطنية ومثال ذلك الخلاف السوفيتى – الصينى .

هذا وقد لعبت الإيدلوجية دوراً بارزاً فى العلاقات الدولية خلال النسق الدولى ثنائى القطبين أو ما يعرف بالحرب الباردة بين المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى .

حيث إنقسم العالم فى تلك الحقبة الى كتلتين هى الكتله العربية الرأسمالية ، والكتلة الشرقية الشيوعية وكانتا كتلتين متعادلتين إيلوججياً .

وقد مثلت الأيدلوجية أبرز الأدوات المستخدمة فى إطار سياسات الإستقطاب الدولى ومثلت الإيدلوجية عنصراً مؤثراً فى السياسات الخارجية للدول .. ومن أمثلة ذلك .

١– الخلاف الصينى – السوفيتى حول تفسير الأيدلوجية الشيوعية فيما يتصل بحتمية الصراع مع الدول الرأسمالية أو التعايش السلمى معها .

٢- الحروب الدينية بين البروتستانت والكاثوليك فى أوروبا فى العصور الوسطى .

٣- أثر الأيدلوجية النازية الداعية الى سيطرة الجنس الأرى على بقية الأجناس ، والنزعة التوسعية النازية تجاه شرق أروبا وقد مثلت الأيدلوجية النازية مفهوماً منحرفاً للمصلحة القومية الألمانية .

كما تقدم حيث إرتكزت تلك الأيدلوجية الى الإيمان المطلق بالتفوق العنصرى للشعب النازى وسمو الجنس الأرى .

ولقد قامت السياسة الخارجية الألمانية وفقاً للأيدلوجية النازية على عدة ركائز وكما تقدم ذكرها .

☒ العمل على التوسع الأقليمى تجاه المجال الإقليمى الأورو أسيوى " شرق أروبا" .

☒ تحطيم القيود اللى فرضت على الدولة الألمانية بمقتضى معاهدة فرساى .

☒ وحدة الجنس الأرى الألمانى فى جميع أنحاء العالم وإقامة ألمانيا العظمى .

ومن أهم الأمثلة أيضاً على تأثر السياسة الخارجية للدول بالإيدلوجية السائدة تحول مواقف الدول الأوربية الى مواقف العداء الدائم الى روسيا القيصرية بعد ان تحولت الى روسيا الشيوعية فى أعقاب الثورة البلشفيه ١٩١٧م .

اما الصراع الأيدلوجى بين المعسكر الرأسمالى الغربى وبين المعسكر الشيوعى الشرقى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية فيعد من اهم وأوضح الأمثلة على مدى تأثير الأيدلوجية على السياسية الخارجية للدولة ولقد اطلق على النسق الدولى فى ذلك الوقت النسق الدولى ثنائى القطبية نسبة الى القطب الغربى والمتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية والفطب الشرقى والمتمثل فى الإتحاد السوفيتى السابق ... ولقد كان لهذا النسق عدة خصائص أو ملامح كان **من اهمها :**

- نسق ثنائى القطبية أى قائم على قطبين رئيسيين هما القطب الغربى والقطب الشرقى متوازيان فى القوى ويقرران بتفوقهما المتوازن صورة النسق العالمى .

- نسق دولى متعادى إيدلوجياً أى أنه ينقسم الى كتلتين **Communism Block,** **Capitalism Block** أيدلوجيتين هما الكتلة الراسمالية ، والكتلة الشيوعية تتصف العلاقات الدولية بينهما بالتصارع وتقوم السياسة الخارجية لكل منهما على سياسة الإستقطاب الدولى .
- نسق غير متجانس أيدلوجياً بتاً على ما تقدم ويقوم على تدرج هرمى للقوة لأعضاؤه .

٣- نمط الزعامة :

لا يمكن تجاهل أهمية دور الزعامة السياسية فيما يتعلق بتوجيه السياسة الخارجية للدولة من خلال تحديد الأهداف القومية وإختيار أساليب تنفيذها .

ولعل ما يؤكد على صحة ذلك التصور أن التغير فى أنماط الزعامة والقيادات السياسية الحاكمة ينتج عنه فى أحيان كثيرة تغيرات هامة وتحولات جذرية فى توجهات السياسية الخارجية للدولة ويبرز دور القيادة السياسة فى التأثير على السياسة الخارجية للدولة فى النظم السياسة الديكتاروية والشمولية والتى يقل بل ينعدم فيها دور المؤساسات السياسية الرسمية فى رسم وتخطيط السياسة الخارجية للدولة **Foreign political** .

وذلك على عكس الحال فى النظم الديموقراطية والتى تتسم سياستها الخارجية بالإستمرارية والثبات النسبى .

كذلك فإن للعامل الشخصى – شخصية القائد السياسى دوراً بارزاً فى توجيه السياسة الخارجية للدولة التى يمثلها .

ويتضح ذلك فى حالة – القيادة الكارزمية ويمثل نمط الزعامة الكارزمية احد أبـــرز صـــور الزعامة والتى تعبر عن نموذج معين للسلطة أطلق عليها – السلطة الكارزميـــة والـــتى تكتســـب خصائصها من الصفات الفريدة أو البطولية أو الإلهامية لشخصية الاقئد أو الزعيم .

ويشير مصطلح الكاريسما – **Charisma** الى الإلهام الإلهى أو النعمة الإلهية – كما تقدم عنه الحديث عن انواع السلطة .

هذا المصطلح الذى يشير الى شخصية خارقة تمتلك قدرات نفسية وإنسانية فريدة .. حيث تتمتع القيادة الكاريزمية عادة بالشعور بآلام الجماعة وتطلعاقما كما تمثل فى سلوكها روح الجماعـــة ... ومن هنا تمثل هذه القياده العليا تجسيد الملامح اللأساسية للشخصية القومية ... ومـــن ناحيـــة أخرى تعمل هذه القيادة كقوة ثورية تطرح قيماً جديدة غير تقليدية تكون عادة كرد فعل لأزمـــة سياسية .. وتحاول هذه القيادة أن توحد الجماهير حولها وإقناعهم بقيمة ومبادئ وسلوك معين تجـــاه قضية قومية ما ونتيجة لذلك ترسم الجماهير لقائدها صورة على أنه رجل قوى وملهم وحكـــيم ذو فضائل وصفات خاصة وهو الوحيد الاقدر على ان يحقق للجماعة اهدافها من خلال قدرته على حل المشاكل والأزمات ... **Crisis**.

وفى الواقع فإن تلك الصورة التى يتخيلها اعضاء الجماعة او الدولة للقائد هى فى الحقيقـــة مصدر قوته بعض النظر عن مدى إتساقها مع الواقع .

فالقيادة الكاريزمية **Charismatic leadership** ظاهرة إجتماعية تنشأ عن العلاقة بين القائد والجماهير فلا توجد قيادة كاريزمية دون إعتراف الجماهير وإقتناعها بشخصيتها .

وجدير بالذكر أن من اشهر النماذج الكاريزمية نفوذ او تأثير مطلقاً على السياسة الخارجية فى العصر الحديث .. الماهتماغاندى فى الهند – هتلر فى ألمانيا لنازية – ستالين فى الإتحاد السوفيتى السابق – تيتو فى يوغسلافيا – سوكارنو فى أندونيسيا – – جمال عبد الناصر فى مصر – ديجول فى فرنسا – ماتسى تونج فى الصين – موسولينى فى إيطاليا.

وثمة نوع آخر من الزعامة الغير سوية وهى الزعامة الديكتاتورية والتى تعنى تسلط قائد معين على الحكم فى ظروف معينة قد تكون عارضة، والحق أن ظاهرة الديكتاتورية هى ظاهرة سياسية قديمة قدم قدر الحكم .. والتاريخ مليئ بالقيادات الديكتاتورية التى ورطت شعوبها فى أزمات سياسية **Political crisis** وحروب عديدة .

بيد ان ارتكاز القيادة الديكتاتورية إلى حزب سياسى منظم ينفرد بالحياة السياسية يمثل ظاهرة جديدة **Phenomenon** من الظواهر السياسية التى شهدها القرن العشرين .. ولعل ظهور الحزب النازى بقيادة هتلر فى المانيا والحزب الفاشى **Fascisti** بقيادة موسولينى فى ايطاليا، والحزب الشيوعى بقيادة ستالين فى الاتحاد السوفيتى اوضح امثلة على ذلك ولا تشترك الأحزاب الديكتاتورية السابقة فى فلسفة واحدة وانما تتباين فلسفة كل حزب **Part** عن الآخر.

فالحزب النازى بقيادة هتلر كان يقوم على فلسفة أويديولوجية سمو الجنس الآزى والتفوق العنصرى لسلالة الشعب الالمانى وضرورة التوسع الاقليمى نحو شرق اوروبا بالإضافة الى توحيد الالمان فى اتحاد العالم واقامة المانيا العظمى.

اما الحزب السوفيتى الشيوعى فكان يقوم على الايديولوجية الماركسية التى نادت بضرورة سيطرة الطبقة العاملة على عوامل الانتاج فى المجتمع وانطلقت الفلسفة الماركسية فى ذلك من وجود

صراع تاريخى بين طـبقتى البروليتاريـا **Proletarian** والطبقـة العاملـة " والبورجوازيـة **Bourgeoisie** " طبقة الملاك " .

والواقع أن التباين بين الحزب النازى والحزب الشيوعى لم يقتصر على اختلاف فلسفة كـل منهما وانما تعدى ذلك الى الدور والهدف الذى ينشده كل منهما فالاحزاب الشيوعية كانت ادوات البروليتاريا لضرب سيطرة البرجوازية، بينما الاحـزاب النازيـة والفاشـية كانـت أداة الطبقـة البورجوازية الرأسمالية نحو المحافظة على السلطة **Authority** وايديولوجية الدولة.

على ان نظام الحزب الواحد لا يعنى بالضرورة ان يكون حكمه دائماً شموليا وذلك حـال حزب الشعب الجمهورى الذى أسسه كمال أتاتورك وحكم تركيا من عام ١٩٢٣ وحـتى عـام ١٩٤٦ . فقد كان هذا الحزب ينشد تحقيق ديمقراطية غربية نيابية .

على أية حال فما نريد التأكيد عليه، أن النظم الشمولية هى نمط غير مستقيم من نظم الحكم التى ظهرت فى اوروبا بعد الحرب العالمية الاولى وكان أبرزها كما تقدم – النظام النازى الهتلرى فى المانيا والنظام الفاشى الموسولينى فى ايطاليا، والنظام الشيوعى السوفيتى فى روسيا.

وكانت تلك الانظمة السياسية تشترك جميعها فى خصائص رئيسية تتمثـل فى الارتكـاز الى حزب واحد يحتكر النظام السياسى فى مجتمعه، وقيام الحزب الواحد على ايديولوجية معينة باعتبارها الأيديولوجية الرسمية للدولة وفرض هذه الايديولوجية على كافة اعضاء المجتمع بل والتـرويج لهـا خارج ذلك المجتمع .

من هنا تأتى الخاصية الهامة لتلك النظم وهى قيامها على مبدأ الخوف . وهكذا تتمتع النظم الشمولية بواجهات دستورية وشعارات ايديولوجية توحى بانها ديمقراطية بيد أنها فى الواقع تنتهى الى الحكم الطاغى الذى يسيطر على كافة الاجهزة الرسمية للدولة ويحركها كيفما يشاء.

٤ـ العوامل الثقافية والشخصية القومية :

ويقصد بالعوامل الثقافية تلك العوامل الاجتماعية والتاريخية والنفسية التى تشتمل على نسق القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد والأعراف والأخلاق والقانون واساليب الحياة وكل القدرات التى يكتسبها الانسان بصفته عضو فى المجتمع وتمتلك كل امة تراثاً ثقافياً يميزها عن بعضها البعض استناداً الى عوامل الاصل المشترك والتاريخ الواحد وكذلك اللغة والدين .

وعلى الرغم من التطور التكنولوجى الملموس الذى يطغى على الحضارات البشرية عبر العصور، الا انها لا تتخلى عن قيمها ومعاييرها الاجتماعية وانماط حياتها، وتبنى مقومات الثقافة منها والتى تجسد استمرار التراث الثقافى للامة والمحافظة عليه من جهة والى محاولات نشر ثقافتها فى بعض الاحيان الى المجتمعات الاخرى من جهة ثانية.

وتعتبر العوامل الثقافية على هذا النحو وكذلك عنصر الشخصية القومية من أهم محددات السلوك على المستوى الاجتماعى، ومن ثم من العوامل الهامة الموجهة للسلوك السياسى أيضاً.

ويقصد بالشخصية القومية **National Personal** ذلك النمط العام من أنماط الشخصية والتى تجمع الخصائص والسمات التى يشترك فيها غالبية سكان الدولة.

وعلى اساس ان مواطنى اى دولة يشتركون فى خصائص سيكولوجية تجعل لهم تكويناً نفسياً مميزاً .. وعلى ذلك فإن النخبة السياسية والتى تقوم بعملية صنع القرار السياسى **Political Decision** فى دولة ما تتأثر بحكم انتمائها الى شعب الدولة بنفس الخصائص النفسية وبنفس مقومات الشخصية القومية .

وانطلاقاً من ان السياسة الخارجية لأى دولة تستهدف التأثير فى السلوك الخارجى للــدول الأخرى وارادة شعوبها من خلال التأثير فى محددات هذا السلوك .

فإن الفهم الصحيح والعقيق السياسية الخارجية للدولة يتعين انى يأخــذ فى الاعتبــار أثــر الشخصية القومية كاحدى محددات السلوك الخارجى للدولة .

حيث أن دراسة مقومات الشخصية القومية **National Personal** لشعب ما تتــيح امكانية التنبؤ بردود أفعال هذا الشعب أو بردود أفعال اصحاب القرار فيه .

ثم ان دراسة الخصائص النفسية لشعب ما يساعد على اختيار الاسلوب المناسب للتعامل معه فيما يتصل بأساليب السياسة الخارجية. هذا على المستوى الجماعى أما على المستوى الفردى فيمكن ذلك من خلال دراسة شخصية متخذ القرار ذاته والتركيز على أهم المقومات النفسية لشخصــية حتى يكون فى استطاعة بعض الدول التنبؤ بردود أفعاله .

غير انه لا يمكن الاعتماد على دراسة وتحليل السمات والخصائص السيكولوجية الثابتة فقط فى تفسير السياسات الخارجية للدول بل يتعين الأخذ فى الاعتبار امكانية تغير سمــات الشخصــية القومية على المدى الطويل نتيجة للتجارب التاريخية التى يتميز بها شعب معين .

فلقد تحولت السويد من دولة عدوانية فى اوروبا فى الماضــى إلى دولــة داعيــة للســلام **Pacifism** فى العصر الحديث .

وأيضا فلقد ادت هزيمة ألمانيا فى الحربين العالميتين وكذلك هزيمة اليابان فى الحرب الثانية إلى طمس الروح العسكرية عند الشعبين.

ولقد اهتم علم النفس الاجتماعى بدراسة موضوع الخصائص النفسية للشخصية القومية، ومن أوضح هذه الدراسات تلك التى قام بها عالم النفس الفرنسى " الدريه سيجفرويد " عن مجموعة الخصائص المشتركة العامة للشخصية القومية عند بعض الشعوب **وتوصلت الدراسة الى :**

ان الشخصية القومية البريطانية مثلاً تتسم بالطاعة والانضباط والنزعة المحافظة والعناد والشعور بالمسئولية وأن الشخصية القومية الأمريكية تتسم بروح المنافسة والشعور بالسمو والقوة، والتفكير المادى والقدرة على توجيه الأحداث أما الشخصية القومية الفرنسية والايطالية فتتسم بالتفكير العقلانى والكبرياء والعاطفة والارتباط بالأرض والاسرة والحرص على المال .

٥- الرأى العام *Public opinion* :

على الرغم من اختلاف الباحثين حول تحديد مفهوم عام لمضمون الرأى العام الا أن معظم هؤلاء يروا أن الرأى العام هو محصلة افكار والاتجاهات ومعتقدات الجماعة تجاه موضوع معين بالاضافة الى ان الرأى العام يمكن أن يكون تعبيراً عن بعض التيارات الفكرية والسياسية فى المجتمع تجاه قضايا معينة.

وفى دراسة اجراها والتر ليبمان **walter lippirman** اكد على ان علمية تكوين الرأى العام تتاثر بدرجة كبيرة بالبيئة الإنسانية بجوانبها الثقافية والاجتماعية وأن افكار ومعتقدات الافراد السياسية تتكون الى حد كبير من خلال القيم والمعايير والأعراف والخبرات المكتسبة وكافة عمليات التنشئة السياسية **Political socialization** .

وفى مؤلفة " الرأى العام والحرب النفسية " عرف مختار الهامى الرأى العام **Public opinion** بأنه الرأى السائد بين اغلبية الشعب الواعية فى فترة معينة بالنسبة لقضية أو اكثر يحتدم النقاش حولها وتعكس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الانسانية الاساسية .

وقد أجمع كثير من الباحثين على أن الرأى العام – يمثل ظاهرة اجتماعية متعـــددة الأبعـــاد ومرتبطة بالمجتمع بما فيه من نظم ومؤسسات مختلفة تؤثر بدورها على تكوين اتجاهات الأفراد منـــذ مرحلة التنشئة الاجتماعية **Socialization** ومن أهم هذه المؤسسات الاجتماعيـــة الاســـرة – والمؤسسة المدرسية ، والمؤسسة الدينية .

أما بالنسبة للابعاد التى ترتبط بها عمليـــة تكـــوين الـــرأى العـــام **Public opinion**

كظاهرة اجتماعية فهى :

١ ـ البعد التاريخى :

حيث تمثل ظاهرة الرأى العام تعبيراً عن تطور معين لجماعة ارتبطت باقليم محـــدد فى فتـــرة زمنية معينة خاضت تجارب عديدة، وبهذا المعنى يعبر الرأى العام عن التتابع الزمنى للوقائع التاريخية.

٢ـ البعد السياسى :

طبقا لهذا البعد قد يصير الرأى العام بمثابة رد فعل تجاه أزمة معينة.

٣ـ البعد السيكولوجى :

ويعبر هذا البعد عن الروح المعنوية التى تصاحب الرأى العام ودرجة الوعى العام بالأزمة أو القضية .

٤ـ البعد الاقتصادى :

ويعنى ذلك تأثر عملية تكوين الرأى العام بعمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك – خاصـــة فى أوقات الكساد .

والرأى العام فى الدولة لا يعكس رأى جماعة متجانسة فكرياً وانما ينبغى التمييز بين:

١- رأى عامة الجمهور :

وهو نوع من الرأى العام يعكس عدم دراية كافية بموضوعات السياسة الخارجيـــة ومـــن ثم يسهل توجيه اتجاهات هذا الرأى من قبل الفئات الأخرى.

٢- رأى الجمهور النابه *Attentive public* :

وهو رأى الفئة المثقفة المتابعة لتطورات الاحداث والمواقف الدولية وآثارهـــا وانعكاســـاتها الدولية ومن ثم تكون لديهم القدرة على بناء تصورات محددة أو اتجاهات منســـقة حـــول قضـــايا السياسة الخارجية بصفة خاصة .

٣- رأى الصفوة " قادة الرأى " *opinion Elites* :

وهى الفئة الاكثر تأثيراً فى توجهات الرأى العام حيث أنهم على دراية متعمقة بموضـــوعات السياسة الخارجية، فضلاً عن أنهم عادة ما يشغلون مواقع وظيفية قيادية عليا تتـــيح لهـــم مخاطبـــة الجماهير والتأثير فى آرائهم وتشكيل اتجاهاتهم .

وعلى جانب آخر يرتبط الرأى العام بمسألة المشاركة السياسية وهو ما يفسر اختلاف تأثير الراى العام على عملية صنع القرارات فيما بين الدول الديمقراطية من جهة والدول الديكتاتورية من جهة اخرى .

ففى ظل النظم السياسية ذات الحكم الاستبدادى عادة ما يكون الرأى العام رأيـــاً ضـــعيفاً ومنقاداً أى تابعاً لصانع القرار السياسى ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الامسية التعليمية وعدم توفر المعلومات الصحيحة حول السياسات العامة ومن ثم يصبح الشعب مجرد أداة فى يد صـــانع القـــرار والذى يقوم بتوجيهه واقناعة بوجهة النظر الرسمية للحكومة من خلال وسائل الاعـــلام المركزيـــة **Centralism, communication** .

غير أن التطورات السياسية والاجتماعية فائقة السرعة التى يشهدها العالم قد ساعدت على نمو درجات الوعى السياسى وقد ساعد ايضا على ذلك تطور تكنولوجيا الاتصالات مما جعل للرأى العام **Public opinion** فى الدول النامية تأثيراً واضحاً على عملية صنع القرار الخارجى وعملية رسم السياسة العامة للدولة بما فيها تحديد الأهداف القومية العليا .

أما فى ظل النظم السياسية الديمقراطية فإن الرأى العام يشكل قيداً على البدائل المطروحة أمام متخذ القرار ومن أمثلة ذلك تصاعد حدة انتماء الرأى العام الأمريكى للسياسة الخارجية الأمريكية بعد الخسائر الأمريكية المفجعة فى حرب فيتنام مما أدى إلى تجنب القيادة السياسية المزيد من التصعيد والتورط فى هذا الصراع **Conflict** .

وقد يكون للرأى العام فى الدول الديمقراطية دوراً اكثر ايجابية يتمثل فى تحديد توجهات السياسة الخارجية ومن أمثلة ذلك " توجهات الرأى العام فى بريطانيا الرافضة للحرب خلال الثلاثينات هى التى حملت الحكومة البريطانية على تبنى سياسات التهدئة أو المهادنة فى مواجهة تطلعات هتلر .

وقد يتمثل دور الراى العام فى دعم موقف احكومة تجاه قرار خارجى معين ويتضح ذلك خلال اوقات الأزمات ومن أمثلة ذلك " الروح المعنوية العالية لدى الشعب البريطانى ومساندته لسياسات المواجهة ضد هتلر – مثلت دعماً كبيراً لمواقف الحكومة البريطانية .

لكن بصفة عامة فإن المساندة الشعبية من جانب الرأى العام للحكومات فى أوقات الأزمات عادة ما تتراجع أو تنخفض تدريجياً مع طول فترة الازمة خاصة إذا كانت المصالح التى تدافع عنها الدولة غير حيوية بالفعل .

وتجدر الاشارة اخيرا إلى انه فى بعض الاحيان قد يرغب بعض متخذى القرار فى تعبئة الرأى العام خلفهم وتحويل اهتمامه عن المشكلات الداخلية وذلك من خلال افتعال بعض الأزمات الداخلية **Interior** أو الخارجية **Foreign** ليتخذوا منها مبرراً لاتخاذ قرارات معينة.

اهم الاهداف القومية

تتنوع الاهداف القومية الشائعة فى السياسات الخارجية للدول كما يلى :

١- دعم قدرات الدولة من القوة :

تمثل تنمية ودعم قوى الدولة المختلفة عنصراً رئيسياً فى ردع الدول الاخرى عن محاولة المساس بمصالحها.

واذا علمنا ان موقع الدولة على سلم تدرج القوة الدولى هو الذى يمكن الدولة من اختيار نوعية السياسات الخارجية الملائمة لقدراتها لاتضح لنا مدى اهمية تنمية قدرات الدولة على هذا النحو .

٢- حماية الكيان الاقليمى والسيادة الوطنية للدولة :

ان الدفاع عن سيادة الدولة وكيانها الاقليمى يمثل الهدف القومى الأول فى السياسة الخارجية **Foreign political** لاية دولة .

اذ انه يشتمل على كل ما يهيئ لبقاء واستمرارية الدولة وتعتبر المحافظة على سلامة الكيان الاقليمى للدولة هدفاً حيوياً تعمل الدولة على تحقيقه بكل ما تسمح قدراتها وطاقاتها المختلفة حتى لو استدعى الامر الدخول فى صراعات مسلحة، دفاعاً عن بقاء الدولة وكيانها القومى.

٣- الدفاع عن ايديولوجية الدولة :

قد تجعل الدولة من الدفاع عن قيمها ومعتقداها الايديولوجية هدفاً قومياً ينبغى ادراجـــه فى برنامج السياسة الخارجية للدولة وتعمل الدولة على حماية هذه الايديولوجية من محـــاولات الغـــزو الايديولوجى المضاد، كما أنها قد تتعدى ذلك الى محاولات الترويج لهذه الايديولوجية ونشرها على المستوى الدولى انطلاقا من أن ذلك الهدف يساهم فى دعم مكانة الدولة لدى الدولة التى تعتنق نفس ايديولوجيتها بما يهيئ لقدر اكبر من الموافق بين مصالح وأهداف الدولة التى تعتنـــق نفـــس القـــيم والمبادئ.

كذلك فقد يرتبط هذا الهدف بصورة وثيقة باعتبارات امنية واستراتيجية على النحو الـــذى يتضح من حرص الاتحاد السوفيتى السابق على ربط دول اوروبا تاشرقية بالايديولوجية الماركســـية لكى يتخذ منها خطاً دفاعياً أو حزاماً امنياً وواقياً له .

وقد لعبت الأيدولوجية**Ideology** دوراً بارزاً فى العلاقات الدولية **International relationship** وفى السياسات الخارجية للدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم الى كتلتين متعاديتين ايديولوجياً هما الايديولوجية الغربية الرأسمالية، والأيديولوجية الشرقية الماركسية .. حيث اتسمت الخلافات بين المعسكرين الشرقى والغربى واخذت كل من الـــدولتين القطبيـــتين فى اللجوء الى سياسة الاستقطاب الدولى.

٤- رفع مستويات الرفاهية الاقتصادية *Economic welfare* :

عادة ما ينظر الى ارتفاع المستوى الاقتصادى للدولة كمؤشر لنفوذ وقوة الدولة فى المجـــال الدولى ، اذ انه يتيح لها دعم قوتها العسكرية كما يمكنها من التاثير فى العلاقات الدولية من خـــلال الاداة الاقتصادية بما يخدم مصالحها.

غير ان ثمة من يرون أن تركيز الدولة على دعم قدراتها العسكرية عادة مـــا يكـــون علـــى حساب مستوى الرفاهية الاقتصادية **Welfare** التى يتمتع بها شعبها .

على اية حال يمثل ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية **Economic welfare** للدولة هدفاً قومياً لا يقل أهمية عن أهدافاً قومية أخرى وعلى أساس ان الاداة الاقتصـــادية هـــى احـــدى أدوات السياسة الخارجية المؤثرة فى العلاقات الدولية **International Relation ship**.

الفصل الثانى
المصلحة القومية
National Interest

المصلحة القومية والدولة القومية :

لعل مفهوم المصلحة القومية من أكثر المفاهيم السياسية التى ثار حولها الجدل وذلك لاتساع وشمول مضمون هذا المفهوم .

فثمة فريق من الباحثين فى العلاقات الدولية قدم تفسيراً للمصلحة القومية من خلال مضمون هذه المصلحة والذى يعنى سعى الدول الى تحقيق اهدافها فى المجال الخارجى، وبناءً على ذلك تكون المصلحة القومية هى محصلة أهداف الدولة فى المجال الدولى .. تلك الأهداف التى تتضمن على سبيل المثال حماية وسلامة الكيان الاقليمى للدولة وسيادتها – والحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقلال السياسى فضلاً عن تحقيق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى وحماية التراث الثقافى والدفاع عن الهوية الثقافية للدولة .

ويعد مفهوم المصلحة القومية من المفاهيم الأساسية فى دراسة العلاقات الدولية وفى تحليل السياسات الخارجية للدول .

وإذا كان مفهوم المصلحة القومية يعكس الغايات العامة طويلة الامد التى تسعى الدولة الى تحقيقها . فان بعض المشتغلين بعلم العلاقات الدولية يعرفون الاخيرة بانها العمليات التى من خلالها تسعى الدول الى موائمة مصالحها القومية مع المصالح القومية للدول الأخرى على اساس ان مفهوم المصلحة القومية هو أحد المفاهيم الرئيسية فى العلاقات الدولية .

هذا ويمكن القول بأن مفهوم المصلحة القومية قد تطور عبر الحقبات التاريخية ففى بداية العصور الحديثة كانت المصلحة الوطنية مرتبطة بارادة الأمير او بمصلحة الملك صاحب السيادة .

غير انه مع تطور مفهوم الدولة فى القرن التاسع عشر وارتباط السيادة بالدولـة وبالأمـة، أصبحت المصلحة القومية **National Interest** هى المعبرة عن المصلحة العليا للدولة.

وقد قدمت عدة تصنيفات للمصالح القومية للدولة تبعاً لعدة معايير ومن بـ ين هـ ذه التصنيفات :

١- التصنيف الأول :

يميز بين المصالح المادية كالتوسع الاقليمى مثلاً وبين المصالح الأدبية والمعنوية، كحماية الثقافة الوطنية.

٢- التصنيف الثانى :

يميز بين المصالح الحيوية وهى تمثل الحد الأدنى والضرورى من المصالح القومية التى لا يمكـن للدولة أن تتنازل عن حمايتها دون ان تعرض امنها ونمائها للخطر.

ومن ضمن هذه المصالح الحيوية الأمن القومى وسلامة الكيان الاقليمى للدولة وحماية السيادة الوطنية باعتبار ان هذه المصالح تمثل ركيزة اساسية لبقاء الدولة واستمرارها .

والمصـالح الثانوية أو الغير حيوية وهى تشتمل على مصالح اخـرى تسـعى الدولـة الى بلوغها..

ويمكن التأكيد على ان المصلحة القومية هى المحرك للسياسات الخارجية للدولة ، غـير انـه على الرغم من كون تعارض المصالح القومية للدول يعد من الخصائص الـتى تتسـم بهـا ديناميـة العلاقات الدولية فإنه من غير الممكن القول بالتعارض المطلق للمصالح القومية وايضا التطابق المطلق لهذه المصالح .

فعادة ما تكون العلاقات الدولية قائمة على أساس التقارب أو التباعد بين المصالح القومية للدول. لذلك فإنه نظراً للطبيعة الديناميكية " الحركية " التى تتسم بها العلاقات الدولية، ونظراً لتغير الاوضاع الدولية وتغير مواقع الدول على سلم تدرج القوة الدولى ، فإن ثمة امكانية لتغير المصالح القومية للدول أو تبدلها .. مما ينعكس بصورة مباشرة على العلاقات من تلك الدول .

ولعل ما تقدم يؤكد على ان علاقات التحالف الدولية هى علاقات عارضة أو مؤقتة ومرهونة بظروف ومتغيرات دولية معينة وان مضمون المصلحة القومية متغير بتغير النظم السياسية ايضا وان نظرة سريعة فى تاريخ نشاة الحركات القومية فى القرن التاسع عشر وفى تصور فلسفاتها للمصلحة القومية يقنع بصحة هذا القول.. حيث أن تصور مضمون المصلحة القومية لدى الدول القومية كان ولا يزال يتشكل على هدى من تجارب قومية معينة وفى ضوء القوة الفعلية للوحدة السياسية **Political unity** .

ففى الفترة بين عامى ١٨٧١ – ١٩٣٩ كان الفرنسيون يتمثلون المصلحة القومية بمجال القارة الأوروبية – فى فكرة الامن دون سياسة القوة **Power Policy** ولقد املت عليهم هذا التصور ظروف معينة هى خشية القوة الألمانية النازية على اثر انتصاراتها ** عام ١٩٧١ وهى تتمثل فى اعقاب الحرب العالمية الأولى فى توقع الانتقام الألمانى من ناحية، أو مع الخسائر الجسيمة فى الأنفس التى تحملها الشعب الفرنسى فى تلك الحرب من ناحية أخرى.

ولقد تغير مضمون المصلحة القومية الأمريكية بتغير الظروف التاريخية والدولية أيضا ولقد اتضح ذلك من خلال تغير السياسة الخارجية الأمريكية على المستوى الدولى .

ففيما مضى وحيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية فى غنى عن القارة الأوروبية لـــوفرة مواردها الذاتية كانت المصلحة القومية تتمثل للأمريكان فى سياسة العزلة . ولكن ظروف ومتغيرات الحربين العالميتين الأولى والثانية قد أقنعت نهائياً الولايات المتحدة الأمريكية بأن سياسة العزلة لم تعد تستجيب الى مصلحتها القومية وانما المشاركة الايجابية فى المشاكل العالمية أصبحت من مقتضـــيات هذه المصلحة **Interest** .

وعلى مستوى الوطن العربى يمثل تحول مصر عن الارتباط بالاتحاد السوفيتى السابق وتقاربها مع الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا آخر على تبدل المصالح القوميـــة تبعـــاً لتبـــدل الظـــروف والمتغيرات الدولية.

وعلى جانب آخر لا يمكن تجاهل الدور الأساسى الذى قام بـــه بعـــض القـــادة الزعمـــاء السياسيين فى فلسفة مضمون المصلحة القومية فى مجتمعاتهم مرتكزين فى ذلك إما الى تجارب تاريخيـــة سابقة أو حتى وجهات نظر شخصية .. فلقد قدم – هتلر – مفهوماً ** للمصلحة القومية الألمانيـــة تمثل فى نظرية " المجال الحيوى " والتى تنادى بغزو الأقاليم والمستعمرات الجديدة فى شرق أوروبـــا طبقاً لتعاليم الأيديولوجية النازية التى ترتكز الى الايمان بالتفوق العنصرى للشعب النـــازى وسمـــو الجنس الآزى.

ولقد قامت السياسة الخارجية الألمانية التى اقتضتها مصلحتها القومية وفى اطار الايديولوجية النازية على عدة ركائز تم ذكرها **كما تقدم وهى :**

أ – ضرورة العمل على التوسع الاقليمى تجاه شرق أوربا .

ب – تحطيم القيود التى فرضت على ألمانيا بمقتضى معاهدة فرساى.

جـــ – وحدة الجنس الألمانى فى جميع انحاء العالم واقامة ألمانيا العظمى .

ومما يؤكد ايضا على الدور الهام للزعماء والقادة السياسيين فى تشكيل مضمون المصلحة القومية لدولهم ما قام به كل من رئيس وزراء الهند نهرو والرئيس جمال عبد الناس والرئيس الغانى نكروما والرئيس اليوغسلافى تيبتو من تشكيل حركة عدم الانحياز بدءاً من مؤتمر باندونج فى ابريل ١٩٥٤ وذلك بناءاً على ما اقتضته المصالح القومية لشعوبهم.

حيث اتفق زعماء الحركة الاربعة على ان المصلحة القومية لشعوب العالم الثالث تستوجب اقامة حركة أو منظمة دولية تقوم على عدة مبادئ او **اهداف اساسية هى :**

١- اتباع دول الحركة لسياسية **Nonalignment policy** عدم الانحياز وسياسة التعايش السلمى .

٢- تأييد ودعم حركات التحرر الوطنى .

٣- عدم الارتباط بصراعات القوى العظمى .

٤- مناوئة الأحلاف العسكرية .

٥- مقاومة الاستعمار بشتى صوره.

ولقد مرت حركة عدم الانحياز *Nonalignment policy* منذ نشأتها بعدة مراحل هى :

المرحلة الأولى :

وتمتد من مؤتمر بلجراد عام ١٩٦١ وحتى مؤتمر لوزاكا عام ١٩٧٠ . وكانت هذه الفترة تمثل تحديا لوجود الحركة وبقائها حتى نجح مؤتمر لوزاكا فى ترسيخ مبادئ الحركة وتنظيم اساليبها.

المرحلة الثانية :

وتمتد من مؤتمر لوزاكا ١٩٧٠ وحتى مؤتمر هافانا ١٩٧٩ وبدأت خلال هذه المرحلة اهتمام الحركة بالبعد الاقتصادى وتبلور ذلك فى مؤتمر الجزائر عام ١٩٧٣ والذى طالب فيه باقامة نظـــام اقتصادى عالمى جديد يراعى متطلبات واحتياجات الدول النامية .

المرحلة الثالثة :

وتبدأ من مؤتمر هافانا عام ١٩٧٩ وحتى مؤتمر نيودلهى عام ١٩٨٣ واتضح فى هذه المرحلة ظهور الصراعات السياسية حول زعامة الحركة وخاصة بعد غياب مؤسسيها الأوائل وانفتح المجــال امام جيل جديد لم تكن توجهاته السياسية قد اختبرت بعد كما عانت الحركة من ظاهرة الاستقطاب الدولى نظراً لتضارب التيارين المعتدل والراديكالى بها.

المرحلة الرابعة :

وتمتد تلك المرحلة من قمة نيودلهى عام ١٩٨٣ وحتى قمة جاكرتا عام ١٩٩٢ وقد بدأت الحركة خلالها تسعى الى تطوير آليات عملها وان ظهر خلال تلك المرحلة التصـــادم بـــين التيـــار الرافض لتطوير الحركة وبين التيار المعتدل الداعى لتطويرها .

المرحلة الخامسة :

وتبدأ من مؤتمر جاكرتا ١٩٩٢ وهى المرحلة التى سعت فيها الحركة بشكل جدى من اجل التكيف مع الواقع الدولى الجديد واستعادة دورها على الساحة الدولية خاصة بعد انهيـــار الاتحـــاد السوفيتى وانتهاء عصر الحرب الباردة وظهور نظام عالمى جديد.

ويمكن التأكيد على أن المصلحة القومية لدول الحركة كانت الدافع الاساســى لقـــرارات ونتائج مؤتمرات حركة عدم الانحياز السابقة.

فعلى سبيل المثال جاء مؤتمر الحركة بالجزائر عام ١٩٧٣ يحمل صورة اكثر وضوحاً حـــول القضايا الاقتصادية حيث صدر عن المؤتمر اعلان اقتصادى قدم تقييما للاستراتجية الدولية للتنمية.

والواقع ان اهتمام الحركة بالقضايا والمتغيرات الاقتصادية بدأ يأخذ منحنى جديد خلال تلك القمة وجاء ذلك فى مطالبتها بنظام اقتصادى عالمى جديد وبما يتفق مع ظروفها ومتطلباتها وبمعـــنى اكثر وضوحاً بما يتفق مع مصلحتها القومية .

وتمشيا مع هذا الاتجاه تطورت ابعاد الحركة ، فبالنسبة للبعد السياسى ســـعت الحركـــة الى الاستقلال السياسى وعدم تشجيع التكتلات السياسية ومناوئة الاحلاف العسكرية بهدف تخفيـــف حدة التوتر على الساحة الدولية فيما يتعلق بالبعد العسكرى للحركة.

وعلى الرغم من المشكلات العديدة التى واجهتها وعانت منها حركة عدم الانحياز على مر تاريخها مثل تزايد المشكلات الداخلية لدى كثير من اعضائها مثل المشاكل الاقتصادية " الـــديون — انخفاض مستوى الناتج القومى وغيرها .. " ومشاكل الديمقراطية والتعددية السياسية .

وأيضا التفاوت الكبير بين مستويات نمو دول الحركة، وتفاقم المنازعات فيما بينها فى أحيان كثيرة .

نقول على الرغم من كل ذلك الا انه فى الاجتماع الوزارى الذى عقد فى اكـــرا فى عـــام ١٩٩١ ظهر تيار معتدل دعا الى تطوير آلية عمل الحركة بما يكسبها فاعلية اكثر فى اطار العلاقات الدولية وكان أبرز آليات التطوير اقتراح مصر بدمج الحركة دون الغائها مـــع مجموعـــة الســـبعة والسبعون وذلك بهدف خلق تكتل واحد مشترك للتحرك من خلال مجموعة اوسع نطاقاً.

وكانت وجهة النظر المصرية ان اندماج المجموعتين تحقيق المصلحة القومية للدول الاعضـــاء من خلال تشكيل جبهة أو تكتل سياسى واقتصادى واحد لدول العالم النامى ينوط به التنسيق بـــين

سياسات الدول الاعضاء، اضافة الى التنسيق بين برامج التعاون الاقتصادى **Nonalignment countries** لدول عدم الانحياز، وبرنامج عمل مجموعة السبعة والسبعون بما يؤدى فى نهاية الامر الى تجنب الازدواجية فى الجهود المبذولة بين الحركة والمجموعة.

وفى اطار الجهود المبذولة ايضا لتطوير وتحديث حركة عدم الانحياز أنشأت مجموعة الخمس عشرة، وهى بمثابة مجموعة فرعية منبثقة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة السبع والسبعون.

وقد تاسست هذه المجموعة الفرعية اثر مبادرة تقدمها رئيس جمهورية " بيرو " الآن جارسيا عام ١٩٨٧ وذلك لخلق تجمع اصغر لبعض دول العالم الثالث تتشابه فى الانظمة السياسية والهياكل الاقتصادية، وهى ما أطلق عليها ايضا مجموعة دول الجنوب " ففى اجتماع دول عدم الانحياز فى بلجراد عام ١٩٨٩ تم اعلان اقامة المجموعة .. وقد تضمنت المجموعة فى عضويتها : خمس دول افريقية هى : مصر والجزائر والسنغال ونيجيريا وزيمبابوى.

وست دول من امريكا الجنوبية هى :

البرازيل – جاميكا – فنزويلا – الارجنتين – بيرو – المكسيك " انسحبت عام ١٩٩٤ "

وثلاث دول آسيوية هى :

ماليزيا – اندونيسيا – الهند " بالاضافة الى الدولة التى تتولى رئاسة حركة عدم الانحياز.

وتنبثق اهداف مجموعة الخمس عشرة من اهداف حركة عدم الانحياز ومجموعة السبع والسبعون .

ومن اهم اهدافها :

تعزيز تعاون دول الجنوب واجراء حوار بين دول المجموعة وبين دول السبع الصناعية الكبرى .. وذلك تمشياً مع المصالح السياسية والاقتصادية القومية للدول اعضاء المجموعة.

ونحن نعتقد ان افكار ومحاولات تطوير آليات عمل حركة عدم الانحياز على النحو المتقدم انما تعكس وعياً بالتحديات السياسية والاقتصادية التى تواجه شعوب الدول النامية .. وتعكس ايضا وعياً بالمصالح القومية لدول الحركة **Movement** .

الباب الثاني

الفصل الأول

سيادة الدولة

سيادة الدولة :

تعتبر السيادة احدى الخصائص المميزة للدولة فى العصر الحديث وهى مفهوم قانونى يصف واقع سياسى معين .

وكان المفكر الفرنسى جان بودان أول من اهتم بهذا المفهوم وكان يعنى به القوة العليا التى تترجم ارادة الدولة الى صيغ قانونية نافذة المفعول .. وطالما السيادة مرادفة للقوة المطلقة النهائية فليست هناك حدود قانونية لها.

وبمعنى آخر فإن السيادة تشير إلى القدرة الفعلية على التفرد باصدار القرار السياسى فى الدولة ومن ثم القدرة على احتكار ادوات الاكراه المادى فى الدولة بصفة شرعية وعلى رفض الامتثال لاية سلطة تأتيها من الخارج .

واذا كانت السيادة كمفهوم قانونى منظم احدى خصائص الدولة القومية المعاصرة، فإن هذا المفهوم كان من خصائص المجتمع السياسى بصرف النظر عن صوره التاريخية وان لم يصاغ بطريقة قانونية منظمة .

فلقد اتسمت الامبراطوريات القديمة بصفة السياة المرتبطة بالملوك والامراء أو ما يطلق عليه السيادة الملكية كواقع سياسى فى حقبة تاريخية معينة.

على أن الدولة فى العصر الحديث تمارس سيادتها أو سلطتها العامة إما من خلال القوة أو ارادة الأمة أو باستخدامها معاً – أما طبيعة ممارسة هذه السلطة فهى ترجع اساساً إلى بناء الدولة ومدى النضج السياسى لأفراد الشعب ففى الحكم المطلق المستبد تميل الطبقة الحاكمة الى استخدام القوة وتأكيد دورها.

ولكن فى الدول الديمقراطية التى يتم فيها اختيار الطبقة الحاكمة مـــن خـــلال الانتخـــاب، يضعف دور القوة الى حدا ما ويظهر دور القانون كمعبر عن الارادة العامة للمجتمع وقد حدد لنا – بودان – صفات السيادة بأنها أولاً دائمة وثانياً انها لا تفوض وثالثاً لا يمكن التصـــرف فيهـــا ولا تخضع للتقادم . والصفة الأصلية للسيادة هى سلطة وضع القوانين.

وهناك صلاحيات أخرى للسيادة كسلطة اعلان الحرب وعقد معاهدات السلام – وصـــك العملة .

وعلى أية حال فقد حظى مفهوم السيادة باهتمام واضح فى كتابات كثير من المفكرين فعلى حين أن هوبز ، وبثام ، وأوستن قدموا نظرية قانونية للسيادة، نجد أن روسو وهيجل وبوز انكيـــت يحللون هذا المفهوم من وجهة النظر الفلسفية.

خصائص السيادة :

أ – ان السيادة فى الدولة كما تناولها وجهة النظر القانونية هى سيادة مطلقة لا تحدها حـــدود ولا توجد فى الدولة قوة تعلو تلك القوة ذات السيادة .

ومع ذلك فيبدو ان وجهة النظر القانونية هذه لم تستوعب بعض الوقائع السياســـية فلقـــد اشـــار – سير هنرىمين – الى العادات والتقاليد الاجتماعية باعتبارها قيود هامـــة تفـــرض علـــى السيادة ومعنى ذلك أن هناك قيوداً على سيادة الدولة المعاصرة أهمها مبدأ سيادة القـــانون الـــذى تحولت الدولة بمقتضاة من دولة استبدادية الى دولة قانونية.

ب – ان سيادة الدولة دائمة ومستمرة واى تغير فى حكومة الدولة لا يعنى اخلالا باستمرار سيادة الدولة.

جـ – سيادة الدولة عامة وشاملة والمقصود بذلك انها تغطى كافة الهيئات والافراد فى نطاق الدولة.

د – السيادة خاصية ملازمة لوجود الدولة.

هـ – أن سيادة الدولة غير قابلة للتقسيم أو التجزئة ومعنى ذلك أنه فى دولة واحدة ليس هناك مجال سوى لسلطة عليا واحدة أياً كان شكل التنظيم القانونى لهذه الدولة.

تصنيف سيادة الدولة :

يرى بعض المفكرين، أن هناك تصنيفاً للسيادة يفرق بين السيادة القانونية – والسيادة السياسية.

وتشير السيادة بالمعنى الاول الى احتكار جماعة من الافراد للسلطة العليا فى الدولة تمكنهم من اصدار الاوامر وتنفيذ القوانين هؤلاء هم أصحاب السيادة القانونية.

أما السيادة السياسية فهى تعنى أولئك الذين لديهم حق الانتخاب والتصويت – أو القاعدة الشعبية التى تتم بواسطتها اختيار اصحاب السيادة القانونية .

والواقع ان مفهوم السيادة السياسية لا يزال غير مكتمل فهو يستبعد أفراداً وجماعات قد لا يكونون لهم حق التصويت ولكنهم يؤثرون على عملية وضع السياسة العامة.. وان كانت بعض الدول المعاصرة بدأت تدرك ذلك وتعالجه.

وعلى اية حال ، فإن الحكومة الرشيدة هى تلك التى تطور علاقة وثيقة بين السيادة القانونية والسيادة السياسية فالنظام الديمقراطى المباشر يستند الى روابط وثيقة بين السيادة القانونية والسيادة السياسية، وذلك أن القانون فى هذا النظام هو التعبير المباشر عن إرادة الجماهير وبذلك تختفى مشكلة الصراع بين السيادة السياسية والسيادة القانونية .

ولكن فى النظام الديمقراطى النيابى ، الذى أصبح واسع الانتشار فى العصر الحديث تكتسب العلاقة بين السيادة القانونية والسيادة السياسية اهمية خاصة، فالأخيرة هى التى تختار الأولى، وتصبح السيادة القانونية هى الاداة التى تنفذ ارادة السيادة السياسية .

ويصنف آخرون السيادة الى السيادة الداخلية والسيادة الخارجية على أساس أن السيادة الداخلية تشير إلى القوة العليا داخل الدولة والتى لها حق اصدار القوانين وتنظيم العلاقات بين الافراد والجماعات .

أما السيادة الخارجية فتعنى تلك الحقوق المكفولة للدولة فى المجال الدولى الخارجى مثل حقها فى عقد المواثيق والمعاهدات مع الدول الاخرى وفقاً لقواعد القانون الدولى العام.. ويرى البعض أن هناك مظاهر سيادية للدولة خارج اقليمها مثل مقار البعثات الدبلوماسية والحقيبة الدبلوماسية والسيادة الخارجية تقوم على فكرة استقلال الدولة السياسى اى عدم تبعيتها لاىوحدات سياسسية اخرى .

واذا كان القانون الدولى يتضمن القواعد المحددة لعلاقة الدولة بالدول الاخرى فإن البعض يرى أن هذا القانون لا يضع أية قيود على سيادة الدولة، ذلك ان شرعية القانون الدولى ترجع الى ان الدول ذات السيادة قد اقرته واعترفت بشرعيته ويقول " اوستن " طالما ان اعضاء المجتمع الدولى هى الدول صاحبة السيادة، فنحن لا نستطيع أن ندعى أن القانون الدولى له سلطة تفوق سيادة الدولة.

وعلى العكس من وجهة النظر هذه يذهب – كيلسن – **Kelson** – الى ان القانون الدولى يعلو سيادة الدولة ويقيدهما.

ويقول أن هذه حقيقة فرضتها الظروف الدولية المعاصرة التى أكدت العلاقات المتساوية بين الدول.. ويرى – لاسكى – انه من الضرورى ان تنظم العلاقات المتبادلة بين الدول، والقانون الدولى هو مجموعة القواعد التى تنظم الصلات المتبادلة بين الدول وهذه المجموعة من القواعد مفروضة على الافراد الذين يعيشون فى المجتمع .

ويستطرد – لاسكى – فى نقض وجهة النظر التى تنكر على القانون الدولى صفة الزام الدول.. ويذهب الى ان هناك عدة حقائق ينبغى ان تكون واضحة فمن الملاحظ أولاً أن الدولة الناشئة لا تستطيع ان تختار بين قواعد القانون الدولى، بل تجد نفسها مقيدة بهذه القواعد فلقد خلق العرف الدوى والمعاهدات فى الواقع الدولى مجموعة من المبادئ الدولية الثابتة التى تحدد تصرفات الدول فى علاقاتها المتبادلة ..

ومن الملاحظ ثانيا أن صفة السيادة صفة تاريخية نشأت عقب انهيار نظام الاقطاع فى العصور الوسطى .

وعلى اية حال هناك من المفكرين من حاول التوفيق بين خصوصية سيادة الدول، وبين أولوية القانون الدولى .

فقد لاحظ هؤلاء أن القانون الدولى هو قانون وطنى ما دامت قوة نفاذه تتوقف على قبول الدولة له .

الفصل الثانى

الأمن القومى

مفهوم الامن القومى :

يرجع تاريخ استخدام مصطلح الامن القومى **National security** الى نهاية الحـــرب العالمية الثانية حينما انشئت الولايات المتحدة الامريكية مجلس الأمن القومى الأمريكى عام ١٩٤٧.

ومنذ ذلك التاريخ انتشر مفهوم الامن القومى وشـــاع اســـتخدامه فى العلـــوم السياســـية والوطنية.

وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الامن القومى الا انه مفهوم اتســـم بـــالغموض ولم يتبلور لكى يصبح ميداناً علمياً مستقلاً يعبر عن نظرية علمية ذات منهج واضح المعالم.

ومما يدل على ذلك انه ليس هناك اجماعاً حتى الآن حول المقصود بظاهرة الأمن القومى وقد يرجع ذلك الى تعدد الجوانب المتعلقة بالظاهرة محل البحث.

فموسوعة العلوم الاجتماعية تعرف الأمن القومى بأنه قدرة الامة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية .

ويرى كل من – بركويتزيوبرك – أن الأمن يعنى حماية الدولة من الخطر الخارجى.

أما – روبرت ماكنمارا – فلقد ربط بين التنمية الشاملة والامن القومى على اساس انهمـــا شئ واحد.

واذا كان كثير من الباحثين ركزوا على الجانب العسكرى فى تعريفهم للأمن القومى ومنهم دكتور / حامد ربيع الا انه قد وجهت انتقادات عديدة الى المنظور العسكرى للأمن القومى علـــى أساس ان هناك منظورات أخرى عديدة ينبغى النظر منها الى موضوع الأمن القومى.

ولا يجب التركيز فقط على المنظور العسكرى رغم ما له من أهمية عظمى فى حماية الكيـــان الاقليمى للدولة وحماية سيادتها الوطنية .

المفاهيم العربية للأمن القومى :

أهتم بن خلدون – ببعض قضايا الأمن فى الحقبة التاريخية التى عاش فيها – فلقد حدد المفكر العربى بن خلدون فى مرلفة " المقدمة " اسباب الحروب وأنواعها .. مما يدلل على أنه أعطى اهميـــة كبيرة لشئون الدفاع البناءالعسكرى فى تحقيق الامن فى المجتمع .

أما الاهتمام العربى بمفهوم الامن القومى فى العصر الحديث فيعود الى السبعينات من هـــذا القرن وخاصة بعد تفجر الصراع العربى / الاسرائيلى والواقع انه بخصوص المشروعات التى قدمت لتعديل ميثاق بجامعة الدول العربية يلاحظ أن كافة تلك المشروعات أشارت وبوضوح الى مفهوم – الأمن القومى العربى .

ففى المادة الاولى من المشروع المقدم لتعديل الميثاق ورد انه من بين أهداف الجامعة " ضمان الامن القومى العربى " واعتبار كل عدوان على احدى الدول العربية عدواناً عليها جميعاً " .

ولقد ورد فى البيان الختامى لمؤتمر القمة العربى غير العادى بالجزائر عام ١٩٨٨ أن المـــؤتمر اكد العزم على حماية الامن القومى وصيانة الأرض العربية وأكد المؤتمر ايمانه بأن الأمـــن القـــومى العربى وحده لا تتجزأ .

ومن الملاحظ ان الاهتمام الاكاديمى بمسألة الامن القومى خاصة قد تأخر كثيراً وربما يعـــود السبب فى ذلك الى احتكار المؤسسة العسكرية العربية لكل ما يتعلق بالأمن الوطنى. كما أنه يبـــدو ان الاكاديميين انفسهم قد أثروا عدم طرق مجال الأمن لما يشكله من حساسية للقيادات السياســـية ومع ذلك وجدت محاولات محدودة وان كانت جادة من جانب بعض المفكرين والعلمـــاء العـــرب لوضع رؤى علمية للأمن القومى **National Security** .

كما ظهرت دوريات ومجلات علمية تنظر للأمن القومى العربى نظرة خاصة بل وظهـرت مراكز للبحوث والدراسات الاستراتيجية فى عدد من الأقطار العربية .

على انه كان هناك اسبابا عديدة كانت بمثابة تحديات للأمن القومى هى التى أظهرت جيـل جديد من الباحثين والمهتمين لشئون الأمن القومى ومن هذه التحديات.

ما آلت اليه أحوال الوطن العربى من تشرزم وعدم اتفاق واختلافات سياسية حادة مما هيئ الفرصة لاحتمالات تعرض بعض الأقطار العربية لخطر التهديدات الخارجية أو تلك النابعة من البيئة الداخلية لهذه الأقطار .

ولقد شهد الوطن العربى فى بداية الثمانينات الحرب العراقية الايرانية تلك الحرب التى كان لها اوخم العواقب وكذلك افدح الخسائر العسكرية والاقتصادية والبشرية على الدولتين وكانـت هذه الحرب مصدراً من مصادر تهديد الامن القومى العربى لحوالى ثمان اعوام.

ومن جهة أخرى كان ضرب اسرائيل المفاعل النووى العراقى بمثابة تهديداً خطـيراً للأمـن القومى العربى .. وكذلك الأمر بالنسبة للغزو الاسرائيلى للجنوب اللبنانى عـام ١٩٨٢ وضـرب اسرائيل لمقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس عام ١٩٨٦ .

وعلى جانب آخر مثلت مشكلات الحدود العربية / العربية أحد التحديات الخطيرة الـتى واجهت الأمن القومى العربى.

فمع انتهاء الحرب العالمية الأولى اصبحت الدول العربية مقسمة الى وحدات سياسية بحدود مصطنعة رسمتها الدول الاستعمارية وادى ذلك الى تمسك كل دولة بحدودها وأصبح العالم العـربى مفتت الى كيانات سياسية مصطنعة.

ولقد ظهر اتجاه للتعاون السياسى بين الدول العربية فى ثلاثينات هذا القرن وتمثل هذا الاتجاه فى عقد بعض الدول العربية معاهدات لتسوية الخلافات الحدودية بين السعودية والعــراق والاردن واليمن .

ومعاهدة **Treatment** الاخوة والتحالف بين العراق والسعودية والــيمن — ومعاهــدة الطائف عام ١٩٤٣ بين السعودية واليمن .

ولقد وجهت انتقادات عديدة لتلك المعاهدات لانها لم تكن تمثل خطوات أكيدة نحو الوحدة العربية ولانها أكدت لفكرة الدولة القومية ولم تتم برغبة من القوميين العرب بقدر ما كانت بمثابــة مساهمة استعمارية .

ولقد شهدت المنطقة العربية تصاعد ظاهرة الصراعات العربية / العربية فى فترة مبكرة من التاريخ العربى الحديث وكان للفترة من ١٩٤٥ — ١٩٩٤ ملامح رئيسية كان أهمها :

أن الصراعات العربية / العربية تتخذ اتجاهات صاعدة وهابطة بطريقة تكاد تكون دورية وان الصراعات العربية / العربية تتسم بصفة الشمولية .

وان الصراعات العربية / العربية تنزع الى التحول الى صراعات اقليميــة قــد تتطــور الى منازعات دولية .

وان آليات التسوية العربية للصراعات التى تثور فى المنطقة العربية آليــات ضــعيفة فلقــد واجهت الجامعة العربية صعوبات كبيرة فى التدخل لتسوية الصراعات وذلك بفعل القيود الموجودة فى ميثاق الجامعة وعموماً لقد استخدمت الدول العربية وسائل مختلفة لادارة صراعاتها الحدودية مع الدول الأخرى معظمها وسائل دبلوماسية وهناك عدد كبير من الخلافات حول الحدود بين الــدول

العربية بحيث يمكن القول ان كل دول عربية تقريباً تعتبر طرفاً فى نزاع حدودى أو اكثر مع دولة أخرى مما يعتبر خطراً ولو محدودا بالأمن القومى للدولتين المتنازعتين بل وللأمن القومى العربى .. حيث أن هذه الخلافات الحدودية تؤدى غالباً الى نزاعات عسكرية بعد ان تفشل الوسائل الدبلوماسية فى حلها مما يكون له أثراً بشكل أو بآخر على العلاقات بين الدول العربية.

وتعد ظاهرة تنامى التطرف العرقى أو ما يطلق عليها " الحركات العرقية " أحد التحديات الخطيرة التى تجابه الأمن القومى فى الدولة الحديثة .. والحركة العرقية هى حركة سياسية اجتماعية منظمة تنشأ فى اطار جماعة عرقية غير مسيطرة غالباً ما تكون أقلية ويكون لهذه الحركة برنامج عمل واضح يشتمل على اهداف محددة مثل تحقيق المساواة السياسية والاجتماعية مع الجماعات الاخرى فى المجتمع وقد يكون ايضا تحقيق نوع من الحكم الاستقلالى " الذاتى " لجماعتها.. ذلك فضلاً عن أن ثمة حركات قد تستهدف السلطة فى مجتمعها.

غير أن معظم الحركات العرقية يكون هدفها الانفصال عن المجتمع السياسى الذى يشملها، واقامة دولة مستقلة تعبر عن اهميتها. وفى سبيل تحقيق أهدافها تلجأ الحركات العرقية الى استخدام وسائل تتراوح بين الوسائل السلمية المشروعة والوسائل المرتكزة الى القوة والعنف.

ويموج عالمنا المعاصر بالعديد من الحركات العرقية والتى كان لها آثاراً سلبية على الامن القومى للمجتمع التى تعيش فيه من خلال تهديدها لاستقرار وتماسك ذلك المجتمع فضلاً عن بعض الآثار الدولية التى تهدد استقرار العالم.

وعلى هذا النحو تمثل ظاهرة تنامى التطرف العرقى احد العوامل المهددة للتجانس القومى.

وجدير بالذكر أن من أهم الحركات العرقية فى عالمنا المعاصر :

أ – الحركة العرقية بجنوب السودان بقيادة جون جارانج .

ب – الحركة البربرية فى الجزائر .

جـ – الحركة الكردية فى كل من تركيا والعراق وايران.

د – حركة مسلمو جامو وكشمير بالهند.

هـ – حركمة مسلمى البوسنة والهرسك فى يوغسلافيا.

و – حركة صرب البوسنة والهرسك فى يوغسلافيا.

ويمكننا أن نلقى الضوء على الصراعات العرقية فى الهند كإحدى الدول ذات الحركات العرقية المهددة للاستقرار والأمن القومى فى ذلك البلد.

فلقد تمثلت أولى الحركات العرقية **Ethnic Movement** التى شهدتها الدول الهندية فى تلك الحركة الانفصالية التى تمخضت جهودها عن قيام دولة باكستان المستقلة عام ١٩٤٧ .. وقد تمخض الصراع الدامى الذى شهدته الهند آنذاك بين قوات تلك الحركة وقوات الحكومة الهندية عن مصرع ما يقرب من مائتان وخمسون الف شخص، كما أدى هذا الصراع الى تشريد ما يقرب من اثنى عشر مليوناً آخرين.

أما فى وقتنا الراهن فان الهند تشهد العديد من الصراعات العرقية التى تأتى كنتيجة لكونها دولة تنطوى على تنوع عرقى هائل **وتمثل اخطر هذه الصراعات فى :**

أ – الصراع العرقى **Ethnic conflict** بين المسلمين والهندوس وهو صراع دامى ما يكاد يتوقف لفترة حتى يشتعل من جديد، ولعل من أبرز المصادمات التى تمت بين المسلمين والهندوس تلك المصادمات الدامية التى إندلعت على إثر قيام مسلحين هندوس بتدمير مسجد للمسلمين فى ولاية أوتاوبراديش – خلال شهر ديسمبر ١٩٩٢ وقد أسفرت تلك المصادمات التى إمتدت الى كافة أرجاء الدولة الهندية عن مصرع ألفا شخص حسب التقديرات الرسمية".

ب – الصراع بين الانفصالين السيخ وقوات الحكومة الهندية فى إقليم – البنجـــاب – **Punjab**

وقد تمخض هذا الصراع الدامى خلال الفترة من عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٢ عن مصرع زهاء عشرين ألأف شخص وتجدر الاشارة الى أن عمليات الاغتيال تمثل إحدى الوسائل الهامة التى يلجـــأ اليها الانفصاليون السيخ ولعل أبرز الاغتيالات التى قاموا بتدبيرها تتمثل فى أغتيال رئيســـة وزراء الهند السابقة " أنديرا غاندى " فى ٣١ أكتوبر عام ١٩٨٤ والذى جاء كرر فعل من جانب السيخ على قيام القوات الهندية باقتحام معبدهم الذهبى فى مدينة – أمر يتسار – مع بداية شـــهر يونيـــو ١٩٨٤ ، وهو الاقتحام الذى أسفر عن مصرع مايقرب من ألف شخص من الجانبين كذلك فقـــد دبرا السيخ عملية إغتيال رئيس الوزراء وزعيم المعارضة الهندى السابق راجيف غاندى فى ٢١ مايو ١٩٩١ .

جـــ – الصراع بين ميشليات الحركة الانفصالية لمسلمى جاموا وكشمير وقوات الحكومة الهنديـــة .وتضم هذه الحركة نحو ثلاثين حزبا انفصاليا يطلق عليها مجتمعة " مؤتمرالحرية لعمـــوم التنظيمـــات الانفصالية بكشمير " وقد تمخض هذا الصراع خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٢ عن مصرع نحو خمسة آلاف شخص من الجانبين فضلا عن نزوح مايقرب من مائة وعشرون ألف شخص أغلبهم من الهندوس عن كشمير وتشتتهم بين الولايات الهندية .

تعقيب " المفهوم الشامل للأمن القومى " :

وبعد ان إستعرضنا تطور استخدام مفهوم الأمن القومى والمنظورات المختلفة التى عالجـــت أستخدامه .

وبعد دراسة التحديات التى تواجه قضية الأمن القومى المعاصر سواء المتعلقـــة بالنزاعـــات الحدودية من الدول أو تلك المتعلقة بظاهرة تناسى التطرف العرفى أو مايطلق عليها الحركات العرقية والاثار السلبية التى تتركها على كافة قطاعات المجتمع **Nationality security** نصـــل الى المفهوم الشامل للأمن القومى والذى يعنى " القدرة التى تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصـــادر قوتها الدخلية والخارجية فى مواجهة التهديدات فى السلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى فى الحاضر والمستقبل تحقيقا للأهداف القومية المخططة " .

وفى إطار هذا المفهوم فإن للأمن القومى أبعادا مختلفة تتمثل فى :-

البعد السياسى :

ويعنى الحفاظ على الكيان السياسى للدولة .

البعد الاقتصادى :

ويهدف الى تحقيق التقدم والرفاهية للمواطنين.

البعد الاجتماعى :

ويهدف الى توفير الأمن الاجتماعى من خلال تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

البعد العسكرى :

ويعنى مواجهة التهديدات وتأمين المصالح والدفاع عنها.

البعد المعنوى :

ويتوخى تأمين الفكر والمعتقدات والحفاظ على التراث الثقافى .

ومن جهة أخرى هناك عدة ركائز ينبغى أن يقوم عليها الأمن القومى :

- إدراك التهديدات الدخلية والخارجية .
- رسم إستراتيجية تنميه قوى الدوله .
- توفير القدرة على مواجهة التهديدات .
- إعداد خطط وإجراءات مواجهة التهديدات .
- مراعاة المتغيرات الدولية .

وفى ختام عرضنا عن الأمن القومى لا يفوتنا أن نشير إلى تلك العلاقة التكاملية بين الأمن القومى – والإستراتيجية القومية .. **"National Strategy"** فإذا كان مفهوم الإستراتيجية القومية يعنى من وجهة النظر العسكرية الأمريكية – حشد كافة قوى الدولة (إقتصادية – سياسية – عسكرية – وثقافية ... لتحقيق الأهداف القومية .. وإذا كان مفهوم الأمن القومى يعنى القدرة التى تتمكن بها الدولة من تأمين إنطلاق مصادر قوتها فى كافة الميادين وفى مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية وإنطلاقاً من أن كلا المفهومين يهدفان الى تحقيق الأهداف القومية فإن كلا المفهومين أيضاً يرتبطان فى علامة تكاملية تتبع من الغايات القومية للدولة

الفصل الثالث

التجانس القومى والوحدة الوطنية

التجانس القومى والوحدة الوطنية :

أن التجانس القومى يعد أحدى الخصائص الكيفية التى تراكمت على المجتمع السياسى فى العصر الحديث فأضحى يوصف بأنه الدولة القومية والتى يتحقق لعناصرها البشرية التجانس القومى من خلال وحدة الأصل او وحدة اللغة او وحدة الدين ... أو حتى وحدة المصالح المشتركة وما تهئ له من وحدة المصير ... كما قدمنا من قبل وبمعنى أخر فإن المجتمع البشرى فى الدولة الحديثة متجانس على نحو يهئ لترسيخ الوحدة الوطنية بين عناصرة الأمر الذى يؤدى الى تماسك بنيان الدولة تفادياً لعوامل الصحف والتفكك والتى كانت سبباً من أسباب فناء الأمبراطوريا ت العظمى فى الحقبات التاريخية السابقة .

والتجانس القومى هو عامل من عوامل قوة الدولة والإطار الحقيقى للوحدة الوطنية الذى جعل من الدولة القومية التى راحت تسود التنظيم السياسى للمجتمعات الإنسانية منذ القرن التاسع عشر فى اوربا بإعتبارها الصورة المثلى لتلك التنظيمات .

والتى لم تعد تمثل دولة الأمن التقليدية القديمة ، وانما هى دولة الأمال والأهداف القومية ، والتى بدت للداعين إليها فى القرن التاسع عشر أرقى صور التنظيم السياسى فى الداخل وأقدرها على تحقيق قوة الوحدة السياسية فى الخارج من خلال التجانس القومى .

العوامل المهيئة للوحدة الوطنية والتجانس القومى :

أولاً الأصل العرقى :

تشكل وحدة الاصل العرقى الركيزة الأساسية فى بلورة الكيان القومى فى رأى كثير من المهتمين بالمسألة القومية وأنه بدون التجانس العرقى فى تركيب الأمة تفقد المقومات الأخرى فعاليتها

.. ويميز أنصار الأصل العرقى المشترك فى القومية بين الدول التى تفتقر الى هذا الأصـــل العرقـــى المشترك فى القومية بين الدول التى تفتقر الى هذا الأصل الواحد وبين الأمة التى ترتكز الى الســـلالة الواحدة .

فالفيلسوف الألمانى – فيخته **Fichte** – مثلا يؤكد على نقاء الجنس اللمانى وأصـــالته .. ولقد تعدى الإيمان بنقاء الجنس الألمانى الفلاسفة والكتاب الألمان الى السياسين حيث أعلنت المانيـــا النازية فى عهد ادولف هتلر – عن تأيدها وتجميعها لعامل الأصل الواحد للأمة الألمانية .

ومع أن الشواهد التاريخية قد تدل على وجود أصل مشترك لبعض القوميات على الأقل فى احدى المراحل التاريخية المبكرة إلا أن الأحداث المتتالية فى العالم توضح بجلاء وجود هجرات متتالية نتيجة الفقر أو التجارة أو الأسباب دينية أو عسكرية أو إجتماعية أخرى ومن النتائج المترتبة علـــى تلك الهجرات إختلاط الدم السلالات العرقية مما ينفى الى حد كبير الإدعاء بوجود نقـــاء كامـــل لبعض الأجناس البشرية فى الوقت الحالى .

والجماعة البشرية التى تشترك فى بعض الصفات الحسمية الوراثية من الناحية البيلوجية يطلق عليها السلالة العرقية .. والتى قد تتضمن صفات مثل حجم أو شكل الرأس ، ولون العينين أو لون الشعر ولون البشرة و قصر القامة وشكل الأنف .

وغالبـــاً مـــا تقطن الســـلالة العرقيـــة منطقة جغرافية معينة وينحدرون من أصول قرابية واحدة .

ويختص (علم الأنتروبولوجيا) الأنسان البدائى بدراسة تطور الجماعات البدائية الأولى من خلال تحليل موضوع السلالات البشرية وما يرتبط به من تحديد الأسس والمقاييس التى يرتكز إليهـــا العلم فى تصنيف الجماعات البشرية العرقية .

والجدير بالذكرأن أشهر السلالات البشرية الكبرى فى التاريخ السلالة القوقازية والسلالة المغولية ، والسلالة الزنجية .

وتتصف السلالة المغولية على سبيل المثال باللون الأصفر المتدرج الى البنى والشعر الأسود وقصر القامة و الرأس العريضة .

ومن و جهة النظر السوسولجية قد تؤدى الإختلافات الجسيمة أو الفيزيقية وتحت ظروف معينة الى نوع من الوعى بالسلالة وإلى الإعتقاد الذى لا أساس له بالسمو او الدنو العنصرى أو العرقى .

وعلى أية حال لا يمكن التاكد على وجود مميزات بيلوجية واحدة لجنس معين نظراً لإختلاط الأجناس والثقافات عبر العصور ويصعب القول بأن هناك جنسا تقياً ومتميزاً عن غيرة ... فى عالمنا المعاصر ومما يبرهن على ذلك ان الأبحاث العلمية التى قام بها علماء الأنثروبولوجيا تؤكد انه لا توجد امة واحدة على وجه الأرض تنحدر من أصل عرقى واحد ، وإنما تكونت الأمم من إختلاط الأعراق والأجناس على مر الحقات التاريخية وإرتباطا بموضوع التحليل الذى نحن بصدده وتقصد الأصل المشترك وتوخياً للدقة بفرق بعض الباحثين – ومنهم أستاذنا الدكتور / احمد وهبان بين الجماعة السلاليةوالجماعة العرقية تفادياً للخلط بينهما والذى لم يتداركه كثير من الباحثين فى مجال الدراسات الإجتماعي .

فالجماعة العرقية هى جماعة بشرية متميزة ببعض الخصائص السكانية وتوحدهم ذاتية قومية معينة أو يرتبط أفراد هذه الجماعة بروابط فيزيقة بيلوجية معينة وروابط ثقافية مشتركة وكذلك التاريخ والذكريات وتجمع بينهم صلة القرابة ويتحدثون لغة أو لهجة واحدة ولهم إنتمائهم الدينى ....

وعلى ذلك يتضح من التعريف أن الجماعة العرقية لا تعنى بالضرورة تلك الجماعة التى ينحدر أفرادها من ذات الأصل أو تلك التى يشترك أفرادها فى سمات فيزيقية واحدة ، وانما الجماعة العرقية هى تلك التى تمتد لتشتمل الأفراد الذين يرتبطون بروابط إجتماعية وثقافية كوحدة اللغة والثقافة والعادات و التقاليد ...وإذن فإن مقومات الذاتية العرقية ليست بالضرورة مقومات فيزيقية بيلوجية ...

وتأسيساً على ذلك يبدو الفارق بين الجماعة العرقية والجماعة السلالية **racial group** والتى لا تعنى اكثر من جماعة بشرية ينحدر أفرادها من سلالة واحدة أو اصل مشترك ويمتلكون ملامح بيلوجية سلالية مشتركة ومميزة فحسب وإذن فالجماعة السلالية لا تعدد أن تكون نوعا من أنواع الجماعات العرقية .

ثانياً : التاريخ المشترك :

يمثل عنصر التاريخ الواحد عاملاً أساسياَ فى تكوين الظاهرة القومية كظاهرة إجتماعية سياسية ، وذلك بأن القومية لم تظهر فجأة بل كان لها مقدمات ومراحل تاريخية مختلفة وعبر مستقرة من حيث التوحد والتفكك ، والتقدم والتخلف والهيمنة والتبعية والتوسع والإنحسار .

وعلى ذلك فإن القومية من الناحية التاريخية هى نتاج تفاعل عوامل واحدات سياسية وإجتماعية وإقتصادية بل وفكرية ونفسية تراكمت على مر العصور ... وأدت الى إندماج بعض الجماعات وإنصهارها حتى تشكلت هويتها وتميزت عن غيرها من حيث تراثها وإثقافتها ....فالكثير من القوميات الحديثة والمعاصرة هى إمتداد تاريخى حضارات قديمة لعبت دوراً متميزاً فى التاريخ

الإنسانى تلك القوميات تؤكد دائماً على أصالتها التاريخية وتميزها عن التجارب التاريخية الأخــرى للأمم الأمر الذى يؤكد على أهميته عنصر التاريخ المشترك بالنسبة للأمم فى عالمنا

إن إعتزاز الأمم والقوميات بتاريخها يتضح من خلال الإهتمام بالذكريات التاريخية الخالــدة والمناسبات الوطنية التى تلهب المشاعر القومية وتجسد الفخر بالماضى

اذا كان البعض يقلل من التاريخ المشترك كعنصر هام من عناصر القومية إلا أن واقع الحال يشير الى الدولة التى تفتقر الى التاريخ العريق تحاول بشتى الوسائل أن تمحو عنها صفة " دولة بــلا تاريخ " عن طريق البحث عن تاريخ يولد الإعتزاز لدى أبناء أقليمها .

ولا يقتصر دور التاريخ المشترك على إظهار اصالة الأمة وتميزها إذ أن هناك تاثيراً واضحاً له على توجيه الأهداف القومية فكثيراً ما يعتمد القوميون على دراسة أمجاد وتجارب الأحداث التاريخية حتى يمكن الأفادة منها فى تحقيق ما تصبو اليه أمتهم من الأهداف وألامال القومية : ويعتبر التاريخ القومى أحد أهم العوامل المتعلقة بإثارة الشعور بالوحدة القومية ، كما أن من شأنه ان يؤكد الإنتماء والولاء الى الكيان القومى للأمة .

وتعد الحروب من اقوى الأحداث فى تاريخ الأمم دعماً للشعور القومى ، ذلك بأن الحروب تمثل نوعاً من الأزمات أو المحن القومية التى من شأنها أن توحد الشعور القومى على نحو يهئ لصلابة الأمة فى مجابهة الأخطار الخارجية .

وإرتباطا بما تقدم تحرص الدول المختلفة على تدريس أحداث التاريخ القومى لما له من أثــاراً إيجابية على الترابط القومى ...

ثالثاً : وحدة الدين

على مر العصور التاريخية القدية كان للديانة التى يدين بها أبناء الأمة دوراً بارزاً كعامل مهئ الوحدة القومية وعاملاً مؤثراً فى حفظ كيان الأمم وفى الهاب المشاعر القومية ...ولقد بـــرز تـــأثر العامل القومى بالحروب الدينية فى القرن السادس عشر وإتضح ذلك فى خريطة الأقاليم المســيحية التى جسدت والأول مرة هيمنة العناصر القومية مثل الإقليم و اللغة والصل العرقى ....

ولقد كان لحركة الإصلاح الدينى أثراً هاماً فى إنقسام الكنيسة الى مذهبين دينيين هما المذهب الكاثوليكى والمذهب البروتستاتى وكمثال على دور الدين فى تهيئة الوحدة الوطنية نجد أن ســكان أيرلندا إستطاعوا أن يتمسكوا بهويتهم الدينية و ان يحافظوا على كيانهم القومى ولقد لعب الــدين دوراً بارزاً فى تقسيم شبة القارة الهندية الة دولتين الهند وباكستان .. وذلك بأن كلا مــن الديانــة الهندوسية والإسلامية كانتا تمثلا حضارة وثقافة و نظاماً للحياه يختلف جذرياً عن الأخر ومــن ثم لم يكن من اليسير تدارك الإختلاف بين العقيدتين الدينيتين إلا من خلال قيام دولتين تمثل كل منــهما القيم والتعاليم والمعتقدات التى تدين بها .

كذلك فهناك الدور الذى يلعبه الدين فى المخططات السياسية للعقيدة اليهودية وهو الــدور الذى تبلور فى إنشاء دولة إسرائيل إرتكازاً الى وحدة الدين .

وبالرغم من الدور الذى لعبه الدين فى نشوء وإثارة المشاعر القومية إلا ان بعض البــاحثين يقلل من أهمية العامل الدينى مقارنة بالأهمية التى تحظى بها عناصر اخرى للقومية مثل اللغة الواحــدة والتاريخ المشترك ومرجع التقليل من اهمية عامل الدين يعود الى الآثــار الســلبية الــتى تتركهــا الصراعات والحروب الدينية على وحدة الدولة .. فالامة التى تتعدد فيها الديانات ليست أفضل من الامم التى تتعدد فيها أقليات عرقية متنازعة تؤثر بشكل او بآخر على درجة الاستقرار أو الوحــدة الوطنية .

الا أن المتمعن فى الاحداث العالمية فى عالمنا المعاصر يلاحظ أن للعامل الدينى تأثير كبير على درجة استقرار الإمة . فالحركة القومية فى ايرلندا تعكس الى حد ما صراع المـــذهب الكـــاثوليكى الايرلندى ضد المذهب البروتستانتى البريطانى .. والصراع بين ارمينيـــا واذربيجـــان فى الاتحـــاد السوفياتى السابق يعكس بدورة صراع بعض الجماعات المسيحية والاسلامية المتعصبة .

ومع ذلك لايمكن القول بأنه وراء كل الحركات القومية فى العالم عوامل دينية .. فالحركات القومية ضد الاستعمار فى كل من الصين والهند مثلاً لم تأخذ طابعاً دينياً على غرار ما حدث فى حالة انفصال باكستان الاسلامية عن الهند .

فى رأينا ان الدين يمكن أن يكون عاملاً أساسياً فى حفظ كيان الأمة وفى مساندة الاهـــداف القومية بل ويكون عاملاً هاماً مهيناً للوحدة الوطنية فى حالة اذا ما تم التأكيد على القيم والتعـــاليم الدينية التى تحض على التسامح والتعاون ونبذ العنف . لأن كل الأديان تنادى بقيم سامية تدعو الى التكافل والاخاء والمساواه الاجتماعية والعدل ..

رابعاً : الاقليم كعامل مهم للتجانس القومى :

وكما تقدم عند الحديث عن اركان الدولة الحديثة ، يعتبر الأقليم الجغرافى ركناً أساسياً من اركان قيام الدولة القومية .

فالاقليم هو الإطار القانونى الذى تمارس فيه الدول سيادتها وعليه يؤكد الباحثين ان الاقليم يعد دعامة رئيسية لكل ايدولوجية قومية حديثة .. وعلى الرغم أن طبيعة الأقليم الطبوغرافيـــة أو الاستراتيجية أو الاقتصادية قد تختلف من اقليم لآخر ، ألا أن الاقليم يظل عنصراً مهيئاً لتجانس و توحد من يرتبطون به من خلال الرغبة المشتركة فى العيش الآمن عليه على اعتبار أن اولئك الـــذين

يقطنون نفس الاقليم يجابهون نفس المشكلات والتحديات .. وتتقارب أهدافهم وآمالهم الى حد كبير .. الأمر الذى من شانه أن يخلق نوعاً من الانصهار والتجانس بينهم .. كذلك فالذين يقطنون نفس الأقليم غالباً ما يكون لهم نفس الانشطة أو على الاقل تتقارب الانشطة الاقتصادية التى يقومون بها نظراً لاعتمادهم على نفس الموارد .. وان كانت الدولة القومية الحديثة فى القرن الواحد والعشرين بدات تعتمـــد على تنويع وتحديث مجالات اقتصادياتها ولم تعد تعتمد على الموارد الاقتصادية الخاصة بها .

وفضلاً عما تقدم فإن الاقليم يؤدى دوراً هاماً فى تشكيل الطابع القومى فالطباع والخصائص النفسية تتباين من بيئة جغرافية الى بيئة جغرافية أخرى ، فهى فى البلاد الحارة مغايرة لتلك السائدة فى البلاد الباردة .

وهى فى المناطق الجبلية مختلفة عنها فى الصحارى والوديان .. وينطبق ذلك أيضاً على انماط حياة الناس وسلوكياتهم ، وعاداتهم او قيمهم فتختلف من بيئة الى آخرى .

ان ارتباط الجماعة البشرية باقليم معين يحفظ لها كيانها وذاتيتها على نحو يهـــئ لتماســـكها ووحدتها ، وعلى العكس من ذلك فإن عدم استقرار الجماعة فى اقليم معين وتفرقها بين اماكن شتى يؤدى غلى ضعف قوة الدولة والتجانس القومى هو أحد عوامل قوة الدولة فى المجـــال الاجتمـــاعى حيث يؤدى ذلك التجانس الى الوحدة الوطنية ، التى تجعل من ارتباط الجماعة البشـــرية بـــالاقليم على هذا النجو عامل من عوامل ادراك الجماعة لذاتها ازاء ما عداها من الجماعات الـــتى تـــرتبط بأقاليم اخرى . وعلى أية حال فإنه ليس لأحد أن ينكر الأهمية الكبرى لوحدة الاقليم من دور بارز فى خلق التماثل فى مصالح واهداف قاطنى الاقليم ، وعلى نحو يهئ لخلق الرغبة المشتركة فى الحياة الواحدة .. تلك الرغبة التى تعد كما قدمنا العامل المنشئ للوحدة القومية .

ولعل من ابرز الأمثلة على دور العامل الجغرافى كعامل مهئ للوحدة القومية تلك الطبيعة الجبلية لمناطق البلقان الاوروبية والتى كانت ذات تأثير واضح فى تشكيل القوميات القائمة فى تلك المنطقة .

وهناك بعض الجزر البحرية المكونة لبعض الدول مثل اليابان واندونيسيا وكوبا . لها اهمية سياسية دولية نظراً لمواقعها البحرية الإستراتيجية ، وهو ما يجعل سكانها مدركين لذاتيتهم ومتجانسين الى درجة عاليه كانت سبباً مباشراً فى قيام قوميات تلك الدول .

ومن الامثلة الاخرى على أهمية الاقليم كعامل مهئ للوحدة القومية أن مرتفعات " الحبشة " أنقذها من الغزو الاستعمال ، حتى عام ١٩٣٥ من خلال توحد القبائل الحبشية ضد الغزو الغربى .

وعلى جانب آخر مثلت الايدولوجية النازية المتعاظمة كمبرر للتوسعات الاقليمية للحكم الالمانى بقيادة هتلر .

وارتكزت النازية الى الايمان بالتفوق العنصرى للشعب الالمانى وبحقة فى الزعامة على أساس المحافظة على نقاء العنصر الالمانى الآرى من خلال تجنب الاختلاط بالعناصر البشرية الدنيا اللاسامية .

ولقد توصلت الايديولوجية النازية الى مفاهيم متطورة حول الفرد والمجتمع فالفرد ليس غاية وانما هو وسيلة لغاية أسمى هى الدولة لان روح التضحية والبطولة وانكار الذات هى المبادئ المتقدمة للتجانس القومى فى الايدولوجية النازية .

وتقوم السياسة الخارجية الألمانية فى اطار الأيدولوجية النازية على عدة دعائم أو ركائز :

١- تحطيم القيود التى فرضت على المانيا بمقتضى معاهدة فرساى .

٢- وحدة الألمان فى جميع انحاء العالم (اقامة المانيا العظمى).

٣- وجود امتداد جغرافى لابد ان يدخل فى نطاق دائرة النفوذ الالمانية وهو ما يطلق عليه نظريـــة المجال الحيوى ، والتى كانت تستهدف اضافة اراضى ومستعمرات جديدة فى شرق اوروبا لاستيعاب الفائض البشرى الالمانى .

ولقد برزت نظرية المجال الحيوى فى برامج هتلر ونوه عنها فى كتابه " كفاحى " حين اوضح ان ثمه وسائل لرفع مستوى الشعب الالمانى منها كسب اراضى جديدة و المزيد من التعمير فى داخل الدولة الالمانية .

وكان هتلر يتلمس فى المجال الحيوى " الاقاليم الجديدة " فى شرق اوربا بما تحتوية من سهول شاسعة ، وان هذا المجال يشكل بذاته مصدر للقوة .

ولقد خطب هتلر فى العسكريين فى نهاية الحرب العالمية الثانية على ١٩٣٩ قائلا ان لا يسعى للعدل فقط وانما للنصر ، وانه سيحاول بكل الطرق ان يستولى على الاراضى فى شرق اوروبا بـــل ويسيطر على القارة الاوروبية .

وارتباطاً بأيديولوجية سمو الجنس الارى حاول هتلر التوسع الاقليمى على حساب الشعوب الضعيفة ، والذى قال عنهم " ما وجدوا الا ليكونوا عبيداً "

وبنظرية المجال الحيوى هذه بسنديها الجغرافى والبيولوجى " العنصرى " ارتبطت فكرة هتلر على الحرب ، فالحرب عنده الا قانون الاختيار الذى يهيئ البقاء للاصلح والاقوى !

وعلى اية حال يمكن القول ان وحدة الاقليم الجغرافى – ولا تقول التوسعات الاقليميـــة – يمكن ان تكون عاملاً مهيئاً للتجانس القومى كما راينا على النحو السابق .

خامساً : اللغة المشتركة كعامل وهن التجانس القومي

تمثل اللغة الواحدة من ابرز عوامل الوحدة القومية ، على اساس انها وسيلة التفاهم والتخاطب بين سكان الاقليم ومن ثم يمكن إلى حد كبير تميز مجتمع على اخر عن طريق اللغة واللغة كوسيلة التخاطب قديمة قدم الانسان نفسه فلقد استطاعت الحضارات البشرية القديمة ان تكتشف اداه للتخاطب عن طريق الرموز أولا ثم عن طريق الكتابة والتخاطب فيما بعد فاللغة هي اذن اداه للاتصال يمكن عن طريقها تمييز جماعة عن اخرى .

ويركز الكثير الكثير من الباحثين على اهمية عنصر اللغة كمعيار اساسي للقومية .

واللغة كأداة للتخاطب والتلاحم بين اعضاء الجماعة ، ويمكن ان تكون ايضا تجسيد لوجود ماضى مشترك واصل واحد .

فالشعوب الاسترالية والنيوزلندية والامريكية مثلا تتكلم اللغة الانجليزية ويرجع اصلها إلى جنس واحد انتشر فى هذه الدول عن طريق الهجرات المتتالية عبر العصور .

ويمكن القول ايضا ان دول امريكا اللاتينية التى تتكلم اللغات الاسبانية والبرتغالية ترجع إلى اصل واحد انتقل إلى هذه الارض من شبة جزيرة ايبريا بعد اكتشاف العالم الجديد .

ويقلل فريق اخر من الباحثين من اهمية عنصر اللغة كمعيار اساسى لتحديد الانتماء القومى على اعتبار ان هناك عوامل اخرى لا تقل اهمية عن عنصر اللغة فى تحديد انتماءات الافراد القومية فالكثير من الامم يتكلم ابناؤها اكثر من لغة واحدة فالامة السويسرية مثلا يتكلم ابناؤها خمس لغات من بينها الا لمانية والفرنسية والايطالية ، ان اختلاف لغات ابناء القومية الواحدة لم يمنع من قيام

دولة قومية واحدة فى سويسرا الامر الذى يعنى ان عامل اللغة ليس العامل الاهم فى تحديد انتماءات الافراد القومية ان كان لا يمكن انكاره او تجاهلة ... ولكن لا يجب من ناحية اخرى التعصب لعامل اللغة فقط وتجاهل او انكار عناصر اخرى لا تقل اهمية عن عنصر اللغة مثل عامل الاصل المشـــترك ،او الدين ...او الاقليم ومنع ذلك تظل اللغة هى نغمة التجانس بين افراد التجمع البشرى كما انها تؤدى إلى حفظ التراث القومى المتمثل فى الادب والاخلاقيات والقيم والتقاليد والافكار – على نحو يهئ إلى خلق شعور بالتلاحم والتجانس والتجاوب بين عنصر المجتمع الواحد .

ومن جانب اخر فإن اللغة تعد بمثابة اداة لربط الاجيال المختلفة إذ مـــن ثناياهـــا ليتعـــرف الافراد على التراث الفكرى للامة .

فضلا عن ذلك فان اللغة المشتركة من شانها خلق نوع من الثقافة القومية المشـــتركة ومـــن شأن التجانس اللغوى ان يهئ لخق نوع من التجانس الثقافى بما لذلك من اثار بالغة علـــى الطـــابع القومى وكذا التكوين الاجتماعى والسياسى للامة ونظرا للدور البالغ الاهمية الذى تؤديـــه اللغـــة كعامل مهئ للوحدة القومية نجد ان بعض الانظمة السياسية تلجأإلى احياء لغات قديمة إذا كان مـــن شأن ذلك ترسيخ التجانس القومى بين سكان دولها ولعل اوضح الامثلة على ذلك سعى الحكومات الاسرائلية المتعاقبة إلى احياء اللغة العبرية مستهدفة من وراء ذلك صهر المهاجرين اليهود الجـــدد فى بوتقه اسرائلية قومية واحدة .

وباستقراء التاريخ يلاحظ ان الحركات القومية التى ظهرت فى اوربا فى القرن التاسع عشـــر قد اعتمدت على وحدة اللغة كمبرر قوى للمطالبة ، بالانفصال عن غيرها وتكوين دولة مســـتقلة تقتصر على المتحدثين بلغة واحدة .

كذلك فإن مؤتمرات الصلح التى عقدت فى اعقاب الحربين العالميتين اعتمدت علـــى اللغـــة كمعيار لتحديد الجماعة التى تمنح حق تقرير المصير .

وليس هناك شك فى افتقاد التجمع البشرى لوحدة اللغة هو امرله عواقب سلبية على وحدة التضامن والاندماج القومى .

وعلى سبيل المثال فقد ادى وجود جزء لا يستهان به من سكان كندا يتكلم الفرنســـية إلى حدوث ازدواجية ثقافية وحضارية تتمثل بارتباط الكنديين الفرنسين بالتراث الحضارى الفرنسى .. وهذه الازداوجية تمثل عاملا قد يغذى النزاعات الانفصالية فى كندا .

حيث يعتقد الكنديون الفرنسيون ان لهم قومية متميزة تبرر مطالباهم بدولة مستقلة وكمثال اخر، توجد فى الهند نحو اربع عشرة لغة بالاضافة إلى مئات اللهجات مما يجعل من الصعوبة امكانيـــة التفاهم بين افراد ذلك المجتمع ويهدد التجانس القومى وبالتالى الوحدة الوطنية داخل الدولة .

وفضلا عن ان اللغة المشتركة تؤدى إلى الاندماج والتجاوب بين افراد القومية الواحدة فإنها تزيد من التقارب بين القوميات التى تتحدث نفس اللغة من خلال التفاهم المشترك ومن أمثلة ذلك ان اللغة الانجليزية هى لغة عالمية يتحدث بها " كلغة رسمية " عديـــد مـــن الشـــعوب فى بريطانيـــا والولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا وغيرها .

وتأسيساً على كل ما تقدم – تمثل اللغة المشتركة عاملاً من ابرز العوامل المهنيـــة للوحـــدة القومية .

سادساً : وحدة النسق الاجتماعى " الثقافة المشتركة "

يشير النسق الاجتماعى إلى شبكة العلاقــات الاجتماعيــة و انماطهــا والادوار والمراكــز والتفاعلات بينهما فى ظل التنظيم الاجتماعى فلكل قومية من القوميات النسق الاجتماعى والثقافى المميز لها اما الثقافة كاحدى مظاهر النسق الاجتماعى فيعرفها " تايلور " بانها " ذلك المركب الذى يشتمل على المعارف والعقيدة والفن والاخلاق والقانون والعادات وكل القدرات الــتى يكتســبها الانسان كعضو فى المجتمع .

وبصفة عامة فإن ثقافة الامة المميزة لها تعنى مجموعة القيم والعادات والتقاليــد والمعــارف والخبرات المكتسبة واساليب الحياه وتمتلك الامم تراثا ثقافياً يميزها عن بعضها البعض اســتناداً إلى عوامل التاريخ المشترك والدين واللغة والمعرفة وبالرغم من تطور الحضارات البشرية عبر العصــور والتركيز على الجوانب المادية للحياة المعاصرة ، الا انها لا تتخلى عن قيمتها ومعاييرها الاجتماعيــة وعاداتها وتقاليدها وشتى مقومات الثقافة فيها والتى يجسد استمرار التراث الثقافى للأمة والمحافظــة عليه من جهه والى محاولات تنشر تقاليدها وثقافاتها إلى المجتمعات الاخرى من جهة اخرى .

فلقد سعت الدول الاستعمارية مثلا إلى نشر ثقافاتها المتميزة إلى مستعمراتها ، وهكذا عرف العالم ظاهرة او عملية التبعية الثقافية إلى الحد الذى تبنت معه بعض الدول النامية لغــات الــدول الاستعمارية مثل الفرنسية والانجليزية والاسبانية ....

ولكن يلاحظ من ناحية اخرى ان خضوع امم اخرى للاستعمار لم يثن عزيمتها عن المحافظــة على عناصر ثقافتها المشتركة التى هى فى كثير من الاحيان اعرق واسمى من تراث وثقافــة الــدول الاستعمارية ويقلل بعض الباحثين من اهمية الثقافية المشتركة كعامل مهئ للتجانس القــومى علــى

اعتبار ان العالم المعاصر يعيش حالة من التقارب والتفاهم الثقافى الناتج عن التطور المذهل فى وسائل الاتصال والاعلام وفى تطور وسائل النقل الدولى التى جعلت من العالم قرية كونية صغيرة يتاثر كل من فيها بالاخر بدرجة أو بأخرى .

انه الاتجاه العالمى او الظاهرة العالمية التى تقلل بطبيعة الحال من اهمية القوميـــة وعناصــــرها المختلفة على اعتبار ان عالم اليوم المتداخل ثقافيا غير عالم الامس متعدد الثقافات .

ومع كل ذلك ومهما تداخلت وتقاربت الثقافات العالمية فإنه لا يمكن بأى حال التقليل من وجود الثقافات المتعددة والمتميزة حضاريا والتى تعتبر واجهة لكل امه من الامم .

كذلك يمكن القول بان الامم التى تفرط فى هويتها الثقافية والحضارية وتبنى ثقافة مختلفة عن ثقافتها المميزة تضع نفسها فى ما يطلق عليه عليه من ازمه الهوية الثقافية او الاغتراب الثقافى .

وتقدم اليابان نمـــوذج الدول المتقدمة تكنـــولوجيا ، والتى احتفظـــت بتراثهـــا وثقافاتهـــا وهويتها .... كنموذج يؤكد لعدم صدق الفرضية التى تعتبر الثقافة غير الاوربية نمطاً غـــير صـــالح ومناسب لتحقيق التقدم والرفاهية لدول العالم الثالث وعلى ذلك يمثل النموذج الثقافى اليابانى مـــثلا حياً على ان الثقافة الموحدة لابناء الامة عاملاً قوياً فى تهيئة التجانس القومى و الوحدة الوطنية للامة ودليلا على قوة الدولة فى المجال الدولى .

العوامل التى تهدد التجانس القومى والوحدة الوطنية

ظاهرة الحركات السياسية العرقية كمصدر مهدد للاستقرار القومى

وبعد ان تعرضنا بشئ من التفصيل ، ،إلى أهم المقومات التى تهئ للتجانس القـــومى مـــن وحدة الاقليم ، والاصل المشترك ، واللغة المشتركة ....

وبعد ان توصلنا إلى نتيجة هامة مؤداها ان التجانس القومى هو احدى الخصائص الكيفية التى تراكمت على المجتمع السياسي فى العصر الحديث فأضحى يوصف بانه الدولة القومية التى راحت تسود التنظيم السياسى للمجتمعات الانسانية منذ القرن التاسع عشر باعتبارها الصورة المثلى لتلك التنظيماته نحاول ان تقدم تحليلا للوجه الاخر لقضية التجانس القومى فى العصر الحديث فلقد برزت مشكلة التباين العرقى فى كثير من الدول حتى اصبحت بمثابة ظاهرة اجتماعية سياسية تعرض لها بالدراسة والتحليل كثير من الباحثين كل من جانب تخصصة .

على ان بداية ينبغى توضيح بعض المفاهيم الاساسية التى تتقارب فى اذهان اكثير بين المشتغلين بالدراسات الاجتماعية بخصوص هذه القضية .

الجماعة العرقية :هى جماعة بشرية يرتبط افرادها بروابط بيولوجية " كوحدة السلالة او وحدة الاصل "او روابط ثقافية " كوحدة اللغة والدين "

والجماعة العرقية هى ايضا كيان بشرى له اطاره الثقافة والحضارى المتمثل فى الهوية الثقافية المميزة ويشعرهذا الكيان البشرى بذاتيه ازاء الجماعات الاخرى .

والجماعة العرقية تعنى ايضا تجمع بشرى له اسلوب حياة مميز يرتبط افرادة بروابط الانتماء القومى من روابط سلالية واخرى ثقافية مثل القيم والمعايير ونسق الاعتقادات والعادات والتقاليد .

وفضلا عن ما تقدم فإن افراد الجماعة العرقية واعين بمقومات ذا تيتهم العرقية على نحو يهىء لخلق شعور بوحدة الهوية بداخل نطاق الجماعة وهو شعور يتبع من التقارب فى الخصائص الفكرية للجماعة و توفر روح الجماعة بين افرادها بما يهئ لتعاونهم الامر الذى يؤدى بدوره إلى الولاء والانتماء للجماعة وبالتالى تماسكها ووحدتها.

ويتولد الوعى العرقى لدى افراد الجماعة من ثنايا تفاعلها مع الجماعات العرقية الاخرى التى تشاركها ذات المجتمع .

ب- الاقلية :

جماعة بشرية ، عرقيه لها قومية متميزة وذاتية ثقافية معينة تكون فى وضع غير مسيطر فى المجتمع وتشعر بالتمييز ضدها وعدة المساوة مع غيرها من الجماعات فى ذات المجتمع.

والاقلية هى جماعة عرقية لها هوية معينة تعيش تحت سلطة جماعة قومية اخرى.

وهى جماعة تتمتع بجنسية الدولة الا انها تختلف من حيث اللغة او الديانة او الجنس عن باقى سكان الدولة.

وتعنى ايضا ، مجموعة بشرية تختلف عن الا غلبية فى مجتمعها بصدد واحدا او اكثر من مقومات السلالة او اللغة او الدين ....

او هى كيان بشرى يعبر عن وحده انتماء اعضاؤه لاشتراكهم فى خاصية اواكثر لا تكون فى الجماعات الاخرى او الاغلبية فى المجتمع .

ويرى بعض الباحثين ان الاقلية – طبقاً لمعيار الوضع السياسى والاجتماعى هى جماعة عرقية تشعر بالضعف والتجاهل السياسى والظلم الاجتماعى .

وفى عام ١٩٨٥ قدمت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات بالامم المتحده تعريفا الاقليمية على اساس انها "جماعة من المواطنين فى دولة مما يشكلون اقلية عددية ويكونون فى وضع غير مسيطر فى هذه الدولة ولهم خصائص عرقية او دينية او لغوية تختلف عن خصائص اغلبية السكان ، ويكون لديهم شعور بالتضامن فيما بينهم يشجعه وجود ارادة جماعية فى البقاء كجماعة

متميزة ، وهدفهم تحقيق المساواه مع الاغلبية فى الواقع وفى القانون وعلى ما تقدم لا يفوتنا ونحن نتحدث عن الاقليات ان نذكر اهم تلك الجماعات التى تعانى من التمييز والتجاهل وتدهور اوضاعها ، فى كافة قطاعات المجتمع .

- الاقلية الاسلامية فى ولاية جاموركشمير بالهند .
- الاقلية البربرية فى الجزائر
- الاقلية الاسلامية فى اثيوبيا
- الاقلية الزنجية فى جنوب السودان
- الاقلية الاسلامية فى جمهورية الشيشان .

مفهوم الحركة العرقية :

حركة سياسية اجتماعية منظمة تنشأفى اطار جماعة عرقية غير مسيطرة غالبا ما تكون اقلية ويكون لهذه الحركة برنامج عمل واضح ينطوى على ما تصبو اليه من اهداف مثل تحقيق مبدأ المساواه السياسية والاجتماعية مع الجماعات الاخرى وقد يكون من اهدافها ايضا تحقيق الحكم الذاتى لجماعتها ذلك فضلا عن ان ثمة حركات تستهدف السلطة فى مجتمعها .

غير ان معظم الحركات العرقية يكون هدفها الانفصال عن المجتمع السياسى الذى يشملها واقامة دولة مستقلة تعبر عن هويتها .... وفى سبيل تحقيق اهدافها تلجأ الحركات العرقية إلى استخدام وسائل تتراوح بين الوسائل السلمية والوسائل المرتكزة إلى القوة والضعف .

ويموج عالمنا المعاصر بالعديد من الحركات العرقية والتى كان لها اثارسلبية على استقرار وتماسك المجتمع الذى يشملها من جهة واثار دولية تهدد الاستقرار العالمى من جهة اخرى .

ويمكننا ان نذكر بعض هذه الحركات على النحو التالى :

- حركة السيخ وحركة جامو وكشمير فى الهند
- حركة التاميل فى سريلانكا
- الحركات العرقية فى الاتحاد السوفيتى السابق .
- الحركة الكردية فى كل من تركيا او العراق وايران
- الحركة الموارنة وحركة الدروز وحركة الشيعة فى لبنان
- حركة مسملى البوسنة والهرسك فى يوغسلافيا
- الحركة الكرواتية فى يوغسلافيا
- الحركة البربرية فى الجزائر
- حركة جون جارانج بجنوب السودان

الاثار الدولية للحركات العرقية

نبذه عامة

وكما قدمنا فأن الحركات العرقية اصبحت ظاهرة سياسية دولية لها اثار على مستوى العلاقات الدولية وعلى استقراروامن المجتمع الدولى .

ولعل من ابرز الحركات العرقية التى كان لها اثار دولية هامة فى عصرنا – الحركة العرقية فى اقليم جامدو وكشمير بالهند تلك الحركة التى نتج عنها دخول كل من الهند وباكستان فى عدة حروب اظهرها حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٥٦ .

ولا تزال التوترات بين الجانبين تظهر من وقت إلى اخر حيث تتهم كل من الهند وباكستان الاخرى بتحريك قواتها على الحدود المشتركة ... بالاضافة إلى بعض المناوشات العسكرية المحدودة على تلك الحدود ... ،ولقد بذلت محاولات دبلوماسية من كثير من الجهات الدولية لاحتواء تلك التوترات سواء جهات عربية او اجنبية .

واذا كان من اهم خصائص الحركات العرقية غلبة الطابع الانفصالى على الحركة بالاضافة إلى استخدام العنف المسلح فان هاتان الخاصتيان ينطبقان ايضا على الحركة العرقية لجنوب السودان.

اذ يسعى الجنوبيين الى الانفصال بمنطقتهم عن شمال السودان واقامة دولة جنوبية مستقلة ولقد باتت الحرب الاهلية تمثل احدى الظواهر الدائمة فى المجتمع السودانى اذ ظلت هذه الحرب زهادا اكثر من ثلاثين عاما من الفترة ١٩٥٥ – ١٩٩٦ .

ورغم اننا نلقى الضوء فى عجالة على الحركة العرقية فى جنوب السودان فانه لا يفوتنا ان نؤكد على ما لهذه الحركة من اثار دولية اذ كان من شأنها فى الماضى ان توترت العلاقات بين السودان واثيوبيا خلال فترة حكم الامبراطور الاثيوبى هيلاسلاسى ، وكذا فترة حكم الرئيس الاثيوبى ما نحستو هيلا ماربام .

اذ كان من الزعيمين الاثيوبين يقدم من خلال فترة حكمه– دعماً للحركة الانفصالية فى جنوب السودان الامر الذى حدا بالحكومة السودانية الى تقديم الدعم لحركة تحريرا اريتريا حتى تنفصل عن اثيوبيا ..

غير ان العلاقات بين السودان واثيوبيا قد تحسنت الى حد كبير بسقوط ما نجستو فى اثيوبيا عام ١٩٩١ واعتلاء – زيناوى–سدة الحكم فى اديس ابابا .

غير انه قد تمخضت آثاراً دولية جديدة للحرب الاهلية السودانية فى منتصف التسـعينات ،حيث تدهورت العلاقات بين السودان وأغندا اذ تتهم الحكومة السودانية نظيرتها الاوغندية بتقديم دعم كبير الى قوات جون جارانج فى الجنوب السودانى فضلا عن ارسال قوات أو غندية للقتال الى جانب قوات الجهة الشعبية لتحرير السودان.

و سرعان ما تبادلت الحكومتان التصريحات العدائية والاتهامات ، والى الحد الذى وصل فيه التوتر بينهما الى ذروته عام ١٩٩٦ بشروع كل دولة منها بحشد قواتها المسـلحة علـى الحـدود المشتركة .

النزاع بين حركتى القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين والاثار الاقليمية والدولية الفترة من ١٩٦٠_١٩٩٠

منذ استقلال جزيرة قبرص عن بريطانيا فى عام ١٩٦٠ ضمت الجزيرة طـائفتين عـرقيتين احدهما الطائفة اليونانية وتمثل نحو اربعة اخماس سكان الجزيرة — أما الطائفة الاخرى والـتى تمثـل ألاقلية السكانية فهى الطائفة التركية .. وقد حاولت كل من الطائفتين الانفراد بالسـيطرة علـى الجزيرة ونتج عن ذلك عدة صراعات مسلحة بين الطائفتين مما انعكس على سياسة الـدولتين الام بالنسبة لكل منها فلقد توترت العلاقات بين تركيا واليونان الى الحد الذى وصلت فيه الامـور الى قيام عدة مواجهات عسكرية بين الدولتين حول الجزيرة القبرصية .

وقد راح النزاع بين الدولتين يمثل تحدياً أمام دول حلف الأطلنطى حيث أن الدولتين يمثلان أعضاء فى الحلف ويشكلان معاً الجبهة الجنوبية له.

وكانت الجزيره القبرصية قد وقعت تحت الاحتلال التركى عام ١٥٧١ وظلت محتله حتى عام ١٨٧٨ عندما باعها السلطان العثمانى لبريطانيا .

وتعهدت بريطانيا بصيانة حقوق الجالية التركية ..وحرصت على الابقاء على قبرص كقاعدة عسكرية لها ذات موقع استراتيجى حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية .

ومع بداية عام ١٩٥٥ بدأ القبارصة اليونانيون كفاحاً مسلحاً من أجل الاستقلال عن بريطانيا ونشأت – منظمة – Eoka ايوكا–من اجل تحقيق هذا الهدف .

ومع تصاعد الصراع بين الطائفتين راحت بريطانيا تبحث عن حل وسط يضمن لها مصالحها فى الجزيرة وتعطى القبارصة استقلالهم فى الوقت نفسه ففى عام ١٩٥٥ أيضاًدعت بريطانيا كل من تركيا واليونان الى مؤتمر ثلاثى .. لكن انعقاد المؤتمر أظهر اختلافاً عميقا بين وجهتى النظر التركية واليونانية .. حيث راحت اليونان تطالب بضم قبرص الى اليونان وهو ما أسمته ببدأ –الاينوزيس أما تركيا فقد طالبت بتقسيم الجزيرة وهكذا فشل المؤتمر . فى ايجاد حل للمسألة القبرصية، وقررت بريطانيا الابقاء على الجزيرة فى قبضتها.

ومع توتر الوضع دعت بريطانيا كل من تركيا واليونان الى التفاوض من جديد حول مستقبل الجزيرة.

وبالفعل وافقت الدول الثلاث فى عام ١٩٥٩ على وثيقتى زيوريخ ولندن وبمقتضى هاتين الاتفافتين حصلت قبرص على استقلالها فى مقابل احتفاظ بريطانيا بقاعدتين عسكرتين على أرض الجزيرة وتعهدت الدول الثلاث بصيانة استقلال الدولة القبرصية وأوجبت الاتفاقيتين على الدول الثلاث عدم الاعتراف لا بمبدأ الاينوزيس ولا بمبدأ التقسيم .والحق ان هاتين الاتفاتيتن كانتا فى صالح الجانب التركى ،ذلك بأن مبدأ ضم الجزيرة الى اليونان كان أقرب الى مقتضيات العدالة نظرا لان الطائفة اليونانية فى قبرص كانت تشكل ما يربو على أربعة أخماس سكان الجزيرة.

ولم تقتصر مكاسب تركيا على ما تقدم وحسب وانما امتدت لتشمل الدستور الذى تضمنته الاتفاقيتين فقد انطوى الدستورعلى تحيز فى بعض بنوده لصالح الاتراك وتركيا ومن أهم مظاهر هذا التحيز ان الدستور أعطى لنائب الرئيس الحق فى الاعتراض على القرارات التى تتعلق بالشئون الخارجية والدفاع والامن .... وهذا يعنى عملاً قدرة نائب الرئيس على عرقلة أى سياسات قد لا تتوائم مع مصالح الطائفة التركية القبرصية وهكذا يتضح أن الدستور أعطى القبارصة الاتراك سلطات تنفيذية هامة وعلى نحو لا يتناسب مع عددها .

والدستور كما وضح لنا حمل فى طياته بذور الصراع بين الطائفتين ما دعا الرئيس القبرصى "مكاريوس" الى المطالبة بتعديل الدستور بيد أن نائب الرئيس رفض مقترحات الرئيس اذا أنها لا تلتقى مع مصالح القبارصة الاتراك ... وظهر التناقض واضحاً بين موقفى الطائفتين القبرصيتين ازاء اتفاقيتى زيوريخ ولندن ...

واذا كانت اليونان قد رضحت لهاتين الاتفاقتين فانها فعلت ذلك نتيجة للضغوط الأمريكية .

وازاء تمسك كل من الطائفتين بموفقة اندلعت أعمال العنف وتجمعت نذر الحرب بين تركيا واليونان مما جعل الولايات المتحدة تسارع لاحتواء الموقف وللتوفيق بين حليفتيهما ... ومع ذلك استمرت الاشتباكات بين الطائفتين وقد عقدت الولايات المتحدة الى تهديد تركيا اذا اقدمت على ارسال قواتها الى قبرص لان ذلك يمكن قد يؤدى الى تدخل سوفيتى فى المنطقة وعلى اى حال فان الضغط الامريكى على تركيا قد اثناها عن فكرة التدخل فى قبرص الى ان اتفقت اطراف الازمة على نشر قوات تابعة للامم المتحدة لحفظ السلام فى الجزيرة ومن ناحية أخرى فان الضغوط الامريكية على تركيا كان لها أسوأ الثار على العلاقات الامريكية – التركية .

حيث اعتبر الاتراك ان موقف امريكا متحيز لليونان ، وأظهرت تركيا سياسة أكثر استقلالية بمنأىعن الدول الغربية.

ومن اهم مظاهر هذه السياسة التركية الجديدة قرار تركيا بعدم الاشتراك فى القوة متعـددة الاطراف التابعة لحلف شمال الاطلنطى — ورفض تركيا الاستجابة لمطلب الولايات المتحـدة بمنـع زراعة نبات الخشخاش وبدات تركيا فى مدا جسور التقارب مع الاتحاد السوفيتى وأيضاً شرعت فى تحسين علاقتها مع الدول العربية ..... وعلى ذلك بان الاتراك لم يكونوا ليكترثوا سوى بمصـالحهم القومية فى هذا الصدد .

ومنذ أنتهاء الازمة الاولى بين اليونان وتركيا عام ١٩٦٤ ظلت الاوضاع هادئة بين البلدين وحتى مطلع السبيعنيات .

ولكن بحلول عام ١٩٧٢ تجددت مشكلة تحديد المياة الاقليمية بين الدولتين حول بحرا ايجة بعد اكتشاف النفط فيه .

وهكذا عاد التوتر ليخيم على العلاقات بين الدولتين من جديد خاصة مع ظهـور منظمـة مناونة للرئيس القبرصى مكاريوس هى منظمة Eoka وكان الهدف الرئيسى لهـا هـو الاطاحـة بالرئيس مكاريوس وتحقيق مبدأ الأينوزيس وكانت هذه المنظمة تلقى تأييد ودعم الحكومة العسكرية اليونانية .

أما تركيا فكانت تؤيد بقاء مكاريوس فى السلطة .. ولقد شهدت السـنوات الاولى مـن السبعينات تصاعد أنشطة تلك المنظمة حيث قامت بأغتيال شخصـيات عامـة مؤيـدة للـرئيس مكاريوس واختطاف وزير داخليته وإزاء هذه الأعمال ارسل مكاريوس مذكرة احتجـاج عنيفـة

للحكومة اليونانية طالب فيها بسحب الضابط اليونانيين العاملين فى الحزب الوطنى القبرصى لكـــن سرعان ما جاء رد من الحكومة اليونانية على مذكرة مكاريوس عملياً حيث قام قادة الحرس الوطنى القبرصى من اعضاء منظمة أيوكا Eoka بانقلاب أطاح بمكاريوس .

ولقد أثار هذا الانقلاب استياء تركيا على نحو جعلها تشرع فى تعبئة قواتها استعداداً للتدخل فى قبرص .

وازاء هذا الوضع ارسل الرئيس الأمريكى نيكسون مبعوثاً الى تركيا لتهدئة الحكومة التركية – بيد ان تركيا اتذرت بالتدخل اذا لم تتم اعادة مكاريوس .. وفى اليوم التالى بدات القوات التركية فى غزو قبرص ، وسرعان ما أعلنت اليونان هى الأخرى التعبئة العامة وبدات الحرب بين الدولتين .

وفى هذه الظروف اصدر مجلس الأمن قراراً بوقف إطلاق النار وقامت أمريكا ببعض الجهود الدبلوماسية .. وفى يوليو ١٩٧٤ بدأت فى جنيف مفاوضات ثلاثية بين بريطانيا وتركيا واليونان الا أن المفاوضات سرعات ما انهارت اذ رفض الجانبان التركى واليونانى المقترحات البريطانية .

وبأنهيار اجتماع جنيف اندلع القتال من جديد فى قبرص وتمكنت القوات التركية من أحتلال ٤٠% من مساحة الجزيرة ، وهكذا حصلت تركيا على مطالبها بالقوة واعلنـــت قيـــام الدولـــة القبرصية الاتحادية .

ولقد أحدثت الحرب التركية اليونانية تغييراً كبيراً على الأوضاع السياسية فى اليونان سواء بالنسبة للسياسة الخارجية أو السياسة الداخلية .. فعلى مستوى الاخيرة انهارت الحكومة العسكرية اليونانية ، أما على مستوى السياسة الخارجية فقد انتهجت اليونان سياسة اســتقلالية ازاء حلــف الأطلنطى .

وبالنسبة للموقف التركى تجاه الأزمة فقد استمرت تركيا فى انتهاج سياسة استقلالية تجـاه شمال الاطلنطى أيضاً وفى اطار ذلك أعلنت تركيا قيام الدولة القبرصية الاتحادية ، واتخذت تركيـا قرارت كان لها اسوأ الأثر على علاقتها بالولايات المتحدة كان منها الغاء الاتفاقيات العسكرية معها واغلاق القواعد العسكرية الامريكية فى تركيا .. وطلبت تركيا أيضاً بعـدم اخضـاع تذويـدها بالأسلحة الامريكية بموافقة الكونجرس مما اعتبرته الولايات المتحدة تدخلاً فى شؤنها الداخلية .

وفى تقيمنا للموقف الامريكى من الدولتين على اثر الحرب عام ١٩٧٤ يلاحظ أنه موقف لم يكـن متمشياً مع اعتبارت التحالف فلقد كان الموقف الامريكى مهادناً لتركيا ومتحيزاً لها .

وذلك بسبب الموقع الاستراتيجى الهام لتركيا .

وفى عام ١٩٧٨ شهدت العلاقات الأمريكية التركية تحسناً واسفر ذلك عن توقيع اتفاقيـة للتعاون العسكرى والاقتصادى بين الدولتين .. وفى عام ١٩٨٠ قدمت السوق الأوربية مساعدات اقتصادية ضخمة لتركيا لتخطى الازمة الاقتصادية التركية .

وفى الوقت الذى بدات فيه محاولات ضم تركيا من جديد الى حلف الاطلنطـى ظهـرت مطالبات بضرورة اعادة اليونان الى الحف أيضاً .

وبالفعل رحيت اليونان بضمها الى الجهاز العسكرى لحف الاطلنطى ، وفى مقابـل ذلـك حصلت الولايات المتحدة على تسهيلات عسكرية فى اليونان وبدأت الولايات المتحدة فى اغـراق المساعدات العسكرية والاقتصادية على اليونان .. غير أن السياسة اليونانية الجديدة كانـت تلقـى معارضة شعبية شديدة انعكست على نتائج الانتخابات اليونانية حيث أسفرت الانتخابات عن فوز الحزب الاشتراكى بزعامة بابا ندريو وكانت الخطوط الرئيسية لبرنامج هذا الحزب تستهدف سحب

اليونان من حلف شمال الاطلنطى واغلاق القواعد العسكرية الامريكية فى اليونان وعلى الرغم من انه لم ينسحب باليونان من الحلف الا ان توجهات سياسته كانت مستقلة وفى اطار هذه السياسية الاستقلالية الغد اليونان العديد من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية مع الولايات المتحدة وعلى جانب آخر عملت اليونان على تدعيم علاقتها مع دول حلف وارسو وبعض الدول العربية مثل سوريا وليبيا ..

أما على صعيد العلاقات مع تركيا فقد ظلت أجواء التوتر تخيم على هذه العلاقات حتى عام ١٩٨٨ .. رغم الجهود الدبلوماسية التى قام بها الأمين العام للأمم المتحدة دى كويلار وبعض المبادرات الدولية لتسوية النزاع .. وحتى ما بعد منتصف التسعينات تم عقد عدة لقاءات بين كل من زعيم القبارصة الاتراك دنكتاش وزعيم القبارصة اليونانين ، ولم تسفر اللقاءات عن تقدم ملحوظ بشأن المشكلة القبرصية ولكن مع حلول الالفية الثانية وعلى ما يبدو أنه تم تجميد الموقف كما هو عليه وترك مسألة حل المشكلة الى الاجيال المقبلة .

على انه فى ختام عرضنا للآثار الدولية للحركات العرقية كعامل مهدد للتجانس القومى والاستقرار الدولى ، يمكننا أن نؤكد على الحقيقة التاريخة الى مؤداها أنه لاسبيل الى وحدة وطنية واستقرار سياسى فى مجتمع قائم على التجمع الاجبارى المفروض على شعو غير متجانسة قومياً .. وان بذور الصراعات العرقية تظل قائمة طالما وجدت الحركات العرقية فى مجتمع ما .

الفصل الرابع

وحدة الشعور القومى

وحدة الشعور القومى

وسيود كل أمة شعور جماعى يعرف بالشعور القومى " الوعى القومى " وهو نوع من شعور الجماعة يؤلف بين أعضائها ويستهدف تحقيق تطلعاها القومية .ويشمل الشعور القومى الإحساس الكامن فى نفوس أبناء الأمة و الذى ينطوى على حبها والولاء لها والتمسك هويتها والتحدث بلغتها والإرتباط بتاريخها وبتقاليدها وأعرافها وقيمتها ..

ويلاحظ أن الشعور القومى يبلغ ذروته فى أوقات الأزمات **crisis** والحروب والكوارث الطبيعية .

وتتمثل مظاهر الشعور القومى فى التباهى بأمجاد الأمة وإنتصاراقا على مر الحقبات التاريخية والتغنى بأسهاماقا فى تطور الحضارة البشرية **human civilization** وتخليد أعمال الزعماء والأبطال والموهوبين والمبدعين من ابنائها .

وأيضا لعل من أهم مظاهر الشعور القومى تفضيل المنجات الزراعية والصناعية القومية الخاصة بالأمة على ماعداها .

والتحيز لأبناء الامة ضد ما هو أجنبى بالاضافة الى الولاء التام لكل القضايا القومية والالمام بها وفهم ابعادها والعمل على المساهمة فى حلها والتضحية فى سبيلها .

ويودى الشعور القومى بمضمونه المتقدم دوراً بارزاً فى خلق الوحدة القومية ،ذلك بأن انعقاد ارادة كافة القوى الوطنية جميعاً وتصميم على تلك الوحدة بدافع من ذلك الشعور . هو الذى حقق الوحدات السياسية القومية الكبرى فى القرن التاسع عشر مثل الوحدة الألمانية والوحدة الايطالية .

انه اذا مبدأ القوميات الذى ظهر فى القرن التاسع عشر فى أوروبا والذى حينما طبق أنتهى لدى الفلسلفة الغربية الى وحدات سياسية هى على امثل صوره للتنظيم فى الداخل بفضل قيامها على الوحدة القومية الكاملة من ثم على التقاء على المستوى الشعورى بين القومين بما يؤدى اليه من تفان وتضحية من اجل تحقيق المصلحة القومية ،ومن ثم أجل الدولة ذلك بأن الدولة القومية لم تعد مجرد دولة الأمن التقليدية القديمة وانما هى دولة الأمال والتطلعات القومية .

وعلى جانب آخر استخدمت القومية من قبل الدول الاروبية فى النصف الاخير من القرن التاسع عشر – استخدما خاطئاً انحرف بها عن مسارها الطبيعى حيث استغلت لتحقيق أهداف الدول الاستبدادية والتوسعية ، فنتيجة لسوء استغلال القومية من قبل النظم السياسية الأوروبية تحولت نظم الحكم فى هذه الدول الى نظم حكم استبدادية توسيعية يتوفر لديها القوة العسكرية والتأبد القومى والشرعية السياسية الناتجة عن استخدام العامل القومى بالاضافة الى توفر الامكانيات المادية ...

وعلى ذلك بان الدول الأوروبية أساءت استخدام مفاهيم " روسو "من احترام الارادة الشعبية – عن طريق استغلال المشاعر القومية لخدمة الأغراض والطموحات الشخصية للفئات الحاكمة وليس لخدمة المصلحة الوطنية العامة للدولة ككل .

فمقاليد الحكم فى الدول الأوروبية فى القرن التاسع عشر لم تكن بيد القوميين الحقيقين ولكنها كانت بين فئات تدعى القومية وتمارس فى الواقع أعمال تعكس مصالحها الخاصة وتتجاهل المشاعر القومية . ومن جهة اخرى فان العامل القومى كان قوة دافعة ورئيسية وراء نجاح حركات التحرر فى دول العالم الثالث التى نالت معظمها استقلالها فى فترة الخميسنيات والستينات من هذا

القرن فالعامل القومى الى جانب عوامل اقتصادية يجسد قوة سياسية تستخدمها النظم السياسية بفعالية نقصد البقاء وتدعيم استمراريتها. ومن ثم فان القادة السياسين الذين لديهم القدرة على الهاب المشاعر القومية لشعوبهم قادرون بطبيعة الحال على دعم رصيدهم من التأبيد الشعبى اللازم لتعزيز شرعتهم السياسية حتى فى أطار ظروف دولية تعلى من شأن مبدأ العالمية الذى يتناقض مع المذهب القومى **nationalism** .

ولا يقتصر استخدام النظم السياسية للعامل القومى فى المجال السياسيى ولكنه يمتد ليغطى بدوره المجال الاقتصادى نظراللعلاقة الوثيقة بين القومية من ناحية وتحقيق الاسراع بعملية التنمية من ناحية أخرى . فالقادة السياسيون يستخدمون الشعارات التى تلهب حماس المشاعر القومية للافراد فى دعم الاقتصاد على اعتبار ان التقدم الصناعى يحتاج الى تضحيات جسيمة من قبل القوميين الذين لايتأخرون عن التضحية مهما كانت غالية .

ان الدول القومية تصبح اذن كياناً بدين له الجميع بالولاء والطاعة وبالتالى يبذل الأفراد ذوى المشاعر القومية القوية كل ما يمكن من تضحيات والام من اجل الرقى والتقدم وتدعيم سمعة دولهم فى النظام الدولى **international organization** .

اذن فتقدم الدول القومية يتوقف الى حد كبير على تلاحم أفراد الشعب الذين من المفترض ان يعملوا ككتلة واحدة منسجمة ومتجانسة **-harmony** وبالرغم من ان تحول الدول القومية من مرحلة التخلف الى مرحلة التصنيع هى مرحلة معقدة وشائكة وتحتاج الى امكانيات مادية وبشرية باهظة الا ان قوة الشعور القومى بين الأفراد تعتبر الوسيلة الأهم فى انجاح عملية التحول الى التصنيع .

وبناء على كل ذلك يمكن القول أن الشعور القومى يمكن أن يكون أحد عوامل تقدم الدولة القومية .

الفصل الخامس

القوة العسكرية

القوة العسكرية

تعد القوة العسكرية مصدراً اساسيا من مصادر قوة الدولة على مر العصور تلك هى حقيقة تاريخية خالدة .

والقوة العسكرية ركيزة من ركائز الاستقرار السياسى والأمن القومى وهى أداة السلطة السياسية لحماية شرعية النظام السياسى القائم وللدفاع عن الكيان الاقليمى وسلامة أراضيه فى داخل الدولة ولتحقيق أمنها فى نطاق المجال الدولى .

واذا كانت العلاقات الدولية هى دائماً علاقات قوى تستند الى المصالح القومية للدول فان القوة العسكرية نتيجة لذلك هى التى تحدد موقع الدولة على سلم تدرج القوى فى النسق الدولى ومكانتها وهيبتها بين وحدات البيئة الدولية .

وتأكيداً على اهمية الدور الحيوى الذى تقوم به القوة العسكرية على المستوى المحلى فى نطاق الدولة وعلى المستوى الدولى .

يرادف بعض الباحثين بين القوة العسكرية والاستراتيجية وعلى اساس ان الاستراتيجية تعنى فى مدلولهاالتقليدى – فن قيادة الحرب ،اوهى الخطة العامة التى ترسم لادارة الحرب تحقيقا للاهداف العامة التى تحددها السياسة الخارجية للدولة أما التكتيك – فهو خطة مصغرة توضع ادارة معركة واحدة فقط بأكثر قدر من الفعالية ... بمعنى أن التكتيك يعتبر بمثابة الجزأمن الاستراتيجية التى تمثل "الكل" .

واذا كانت القوة المسلحة على هذا النحو تعنى المعنى الضيق للاستراتيجية فان المدلول العام للاستراتيجية يعنى توظيف القدرات والامكانات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية ..... وغيرها لتحقيق الاهداف القومية للدولة . وهو ما يعرف بالاستراتيجية الشاملة أو القومية واالتى تعنى أيضاً تنسيق قدرات الدولة ومن أجل تحقيق الهدف السياسى للحرب والذى تحدده السلطة العليا فى الدولة .

ويشير "ليدل هارت" الى نفس المعنى تقريبا حينما أكد على ان الاستراتيجية العليا للدولـــة تعنى حصر كافة القدرات الاقتصادية والبشرية واستغلالها فى دعم القوات المسلحة ....أما –أندرية بوفر– فلقد عرف الاستراتيجية الشاملة بالها " الفن المنطقى لاستخدام القوى لتحقيـــق الارادات" واذا كان لكل قوة من قوى الدولة استراتيجية تخصيصية سواء عسكرية أو اقتصادية أو خارجية ... فانطلاقاً من ذلك يمكن القول بناء على كل مل تقدم ان الاســـتراتيجية الشـــاملة هـــى مجمـــوع الاستراتيجيات التخصصية للدولة .

واذا كان هذا هو المفهوم العام للاستراتيجية ،فان هناك المفهوم الخاص للاستراتيجية والذى سبقت الاشارة اليه والذى يرادف فيه بعض الباحثين بين الاستراتيجية والقوة المسلحة الى الحد الذى يفرق فيه هؤلاء بين ما يسمى الاستراتيجية المباشرة والاستراتيجية الغير المباشـــرة **علـى النحـو التالى** :

١– ويقصد بلاستراتيجية المباشرة :

الاعتماد على استخدام القوة المسلحة فى مواجهة الخصم من خلال الهجوم المباشر بهـــدف ارغامه على الخضوع تحقيقاً للاهداف السياسية .

وفى هذه الحالة يكون استخدام القوة العسكرية من خلال المواجهة المباشـــرة بـــين القـــوى المتصارعة ، كما تحسم النتيجة على مسرح العمليات الحربية .

٢– اما الاستراتيجية غير المباشرة :

فتعنى الاقتراب غير المباشر من الخصم، ويتم للجوء الى هذا الاسلوب اذا كان أحد الخصوم غير واثق تمامامن قدراته أومن امكانية تغلبه على خصمه فى مواجهة عسكرية مباشرة ومن ثم يعمل

على الاقتراب من خصمه من اتجاهات لا يتوقعها بصورة غير مباشرة ، بهدف تفتيت قوة الخصم المادية والمعنوية والاخلال بتوازنه.

ولقد تزايدت أهمية الاستراتيجية غير المباشرة نتيجة تنامى القدرات االتدميرية للاسلحة النووية بصورة هائلة وتزايد مخاطر المواجهات المباشرة .

كما انها تستخدم فى حالة الصراعات بين قوى غير متكافئة على نحو ما يحدث فى حروب التحرير ولقد لجأت دول مثل كوبا والصين وفيتام الى هذه الاستراتيجية فى حروبها الثورية ومن بين الصور التطبيقية لهذه الاستراتيجية اسلوب حروب العصابات أو الحروب غير النظامية والتى تعتمد على الانتشار والتموية والخداع وتضليل العدو وتوريطة فى معارك جانبية عديدة تستترف قواة .

ومن الامثلة التطبيقية لحرب العصابات المواجهة بين القوات الفيتنامية والفرنسية فى حرب الهند الصينية عام ١٩٥٤ وأيضاً المواجهة بين القوات الفيتنامية وقوات الولايات المتحدة الامريكية فى حرب فيتنام١٩٦٤.

الاستراتيجية والدبلوماسية

والاستراتيجية والدبلوماسية هما وجهان متكاملان لفن السياسية تبعا لنظرية "وحدة السياسة الخارجية"وعلى أساسا ان السياسة هى فن ادارة التعامل مع الدول الاخرى على مقتضى مصالحها القومية .

فطبقا للمصلحة الوطنية فان السياسة تلجأ الى الدبلوماسية فى زمن السلم وهى مع ذلك لاستبعد نهائيا فكرة الحرب... وكذلك الحال أثناء الحرب فان السياسة لاتستبعد نهائيا الوسائل الدبلوماسية وهكذا تتكامل كلا من الدبلوماسية والاستراتيجية كوجهين للسياسة الخارجية....

وعلى ذلك يمكن القول ان الاستراتيجية التى تعنى الاكراه وفرض الارادة .... والدبلوماسية الـــتى تعنى الاقناع هما وسيلتين لهدف واحد هو اخضاع الاخرين تحقيقا للمصلحة الوطنية .

ويرى **Remon-Aron**– ريمون آرون – أن نقطة البدأ فى دراسة العلاقات الدوليـــة يجب أن تكون من مفهوم وحدة السياسة الخارجية بوجيها البديلين وعلى أساس أن واقـــع البيئـــة الدولية هو واقع تعدد مصادر القوى وتصارعها فى غيبة سلطة أعلى ... واذا كانت الاسترتيجية هى احدى محددات السياسه الخارجية أو اداه من أدواتها فان كلا من الاستراتيجية والدبلوماسية رغـــم اختلافهما من حيث الاسلوب الا انهما متطابقتان من حيث الغاية أو الهدف السياسى .

وانطلاقا مما سبق يتعين النظر الى كل من الدبلوماسية والاســـتراتيجية باعتبارهمـــا تكونـــان متصلا –**continuum**– تتحرك على امتداده الدول ذات المصالح المتعارضة سعياًلفرص ارادتها على ماعداها تحقيقا لمصالحها الوطنية .

فحين تكون هذه المصالح قليلة الاهمية أو ثانوية يمكن حل الخلافات المتعلقة بهـــا بـــالطرق السليمة حيث يسهل على الدول المتعارضة تقديم بعض التنازلات بشأنها يهدف التوصل الى حلول وسط أما اذا تعلق الامر بالمصالح الحيوية للدول والتى لا يمكن التفريط فيها كالبقاء أو الامن مـــثلاً وعجزت الطرق السليمة " الدبلوماسية " بشتى صورها عن تسوية هذه الخلافـــات فحينئذتفضـــل الدول للجوء الى البديل الاخر وهو الخيار العسكرى استخلاصاً لحقوقها وحماية مصالحها .

وفى أطار هذا التصور يمكننا أن نؤكد على صدق التعريف الذى قدمه –كلاوسيفتنر – للحرب على انها استمرار للسيلسة ولكن بوسيله أخرى هى القوة والعنف ..

وانطلاقاً من كون الحرب وسيلة وليست هدفاًفى حد ذاتها يتعين أن يكون اللجوء اليهـا فى أطار التقييم الصحيح لحسابات المكسب والخسارة التى يقوم بها متخدوا القرار الخارجى وصـانعوا السياسات الخارجية للدول بهدف التوصل الى اختيار أفضل هذه الادوات فعالية فى تحقيق الاهداف الخارجية للدولة التى تكفل صيانة حقوقها وحماية مصالحها الوطنية وتنطلق أهمية الدور الذى تقوم به المؤسسة العسكرية فى رسم السياسة الخارجية أو تنفيذها للدولة من عدة اعتبارات :

أن تنفيذ السياسة الخارجية للدولة قد يستلزم للجوء الى الاداة العسكرية مما يقتضى اخـذ رأى العسكرين فى الاعتبار عند اتخاذ القرار الخارجى ضماناً لزيادة فعالية هذا القرارولضمان نجـاح السياسة الخارجية فى تحقيق أهدافها ...مثال ذلك أن تنفيذ سياسة الاحتواء الامريكية لـدرء المـد الشيوعى أدى الى أنشاء حلف الاطلنطى عام ١٩٤٩ وأن الابقاء على نظم الحكم الموالية فى بعض الدول الاخرى قد يستلزم القيام بتدخلات عسكرية فى بعض المناطق من العالم ومن امثلتها التدخل العسكرى الامريكى فى فيتنام فى الستينات والتدخل العسكرى السوفيتى فى المجر ١٩٥٦ والتواجد الامريكى التاريخى فى منطقة الخليج العربى .

ويلعب العسكريون درواً بارزاً فى الجوانب ذات الطابع الفنى أو التكنولوجى مثـل سـباق التسلح ، ومفاوضات نزع السلاح مما يتيح لهولاء دوراً كبيراً فى التأثير على السياسـة الخارجيـة للدولة ... وبصفة عامة يمكن القول أنه كلما كانت موضوعات الامن القومى أو ما يتصل بها مـن قضايا ذات طابع عسكرى هى المستحوذة على اهتمامات الدولة فى المجال الخارجى كلما تزايد دور العسكريين فى توجيه السياسة الخارجية والتأثير ويرى البعض ان العسكريين ربما يسعون الى توجيـه السياسة الخارجية للدولة التى ينتمون اليها بما يتفق مع مصالحهم باعتبارهم يمثلون جماعة مصلحة فى

هذه الحالة على النحو الذى يكفل دعم مكانتهم أو نفوذهم فى التاثير على عملية صنع القــرار فى الدولة الى حد ما . ويكون ذلك عندما يضخم هولاء من شأن الاخطار أو التهديدات الاستراتيجية التى تتعرض لها الدولة وذلك بهدف زيادة الاتفاق العسكرى تأميناً للنظام السياسى وللدولة على حد سواء

هناك بعض الاعتبارات العسكرية أو الاسترتيجية قد تحتم على الدولة انتــهاج سياســات خارجية أو اتخاذ مواقف خارجية معينة لا سيما فيها يتعلق بموضوعات التحالف والقواعد العسكرية والاهمية الاستراتيجية لبعض المواقع الدوليه فضلا عن بعض التهديدات أو الاخطار التى قد تتعرض لها الدولة . ومن أمثلة ذلك :

ان اهمية بعض مواقع المرور البحرية أو البرية كجبل طارق فى أسبانيا وقناة السويس فى مصر – ومضيقى البوسفور والدردنيل فى تركيا – والخليج العربي ...حتمت علــى الولايــات المتحــدة الامريكية ان تعمل على تطوير وتحسين علاقاتها مع تلك الدول .

وأن التهديد الاستراتيجى الذى مثلة الاتحاد السوفيتى لأوروبا فى أعقاب الحــرب العالميــة الثانية حتم على الولايات المتحدة الامريكية أيضاً التحول من سياسة العزلة وتبنى سياسة الاحتــواء بهدف التصدى للمد الشيوعى السوفيتى فى اوروبا وعلى جانب آخر تعد الاداه العســكرية اكثــر أدوات السياسة الخارجية تكلفة وأشدها خطورة وأنطلاقاً من ذلك يكون من الطبيعى الاتلجأاليهــا الدول لاكحل اخير اذا اما فشلت بقية الادوات الاخرى كالاداه الدبلوماسية والادارة الاقتصادية والاداه الدعائية .. ويرى أساتذة العلاقات الدولية أن التدرج الطبيعــى فى المفاضــلة بــين أدوات السياسة الخارجية عادتما يكون **على النحو التالى :**

١- اللجوء الى اسلوب الاقناع .

٢- اللجوء الى اسلوب الاعزاء .

٣- اللجوء الى اسلوب العقوبات .

٤- اللجوء الى التهديد باستخدام القوة العسكرية .

٥- الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية .

وتعتمد المفاضلة بين هذه الادوات او الاساليب على العديد من العوامل كما تحكمه اعتبارات عديدة ومتباينة منها اهمية الهدف محل الصراع – وطبيعة العلاقات بين الدولتين "أوالدول " المتصارعة – ومستوى القوة والقدرة المتاح لكل طرف من أطراف الصراع... وتجدر الاشارة فى هذا ، الصدد أيضاً الى أثر عنصر التطور التكنولوجى الذى انعكس بصورة واضحة على القدرات التدميرية للاسلحة الحديثة ولاسيما ما يعرف بأسلحة الدمار الشامل كالاسلحة الذرية والنووية ... وقد أدت هذه التطورات الى زيادة مخاطر الحروب أو الصراعات المسلحة مما أدى الى نوع من التحييد لهذه الاسلحة نظراً لعدم امكانية استخدامها من الناحية الواقعية ..

وتجدر الاشارة الى ان ثمة أساليب مختلفة لاستخدام القوة العسكرية فى مجال السياسة الخارجية ، فهى قد تستخدام فى اطار العلاقات مع الحلفاء أو الاصدقاء من خلال ابرام الاتفاقات العسكرية بالقتال الى جانبهم اذا اما تعرضوا لعدوان خارجى وامدادهم بلاسلحة والمعدات العسكرية التى يحتاجونها

ومن ناحية اخرى فقد تستخدم الاداة العسكرية فى مواجهة الاعداء أو الخصوم ،وفى هذه الحالة قد تتمثل الاهداف السياسية لهذا الاستخدام فى أحدى صورتين :

الاستخدام الاول ، يتمثل فى التأثير فى ارادة الخصم بهدف حمله على القيام بموقف معين .

الاستخدام الثانى ، يتمثل فى التأثير فى قدرات الخصم بهدف اضعاف قدراته العسكرية أو القضاء على عوامل القوة المتاحة لدية وغنى عن البيان انه اذا كان مجرد التهديد باستخدام القوة العسكرية يعد كافيا فى بعض الاحيان – لتحقيق الاهداف من النوع الاول ، فان تحقيق الاهداف من النوع الثانى يتطلب الاستخدام الفعلى للقوة المسلحة .

هذا وتتنوع الاهداف التى تسعى الدول الى تحقيقها من خلال اللجوء الى الاداة العسكرية ومن هذه الاهداف : تحقيق الامن والدفاع عن سلامة الكيان الاقليمى للدولة وحماية سيادتها الوطنية .. وزيادة المكانة الدولية وتحقيق توسعات اقليمية ، وتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية او استراتيجية ... أو اسقاط نظام سياسى مناوىء لمصالح الدولة .. أو دعم الحلفاء فى مواجهة خطر تيهددهم.......

و فى هذا الاطار يمكننا ان نتمثل الاهمية السياسية للاداة العسكرية من ثنايا الاستخدامات التالية للقوة للعسكرية .

أولا: القوة العسكرية كقوة دفاعية :

ويكون استخدام القوة العسكرية فى هذه الحاله استخدام دفاعياً يتمثل فى عدم التجاء الدولة الى استخدام القوة العسكرية الا اذا اضطرت الى ذلك اما دفاعاًعن أمنها وسيادتها ضد هجوم موجه اليها أو دفعا للتهديد الذى تتعرض له مصالحها الحيوية .

وعلى ذلك فان استخدام القوة العسكرية فى هذه الحالة يتم فى أطار تبنى السياسات التى تهدف الى الابقاء على الأوضاع الراهنة انطلاقاًمن رغبتها فى الابقاء على صورة توزيع القوة القائمة فى فترة زمنية معينة وفى نسق دولى معين وعدم رغبتها فى تبديلها أو التعديل فيها ... وتهدف هذه السياسات الى استقرار العلاقات الدولية السائدة ، ومن ثم يمكن وصف هذه السياسات بأنها ذات طابع دفاعى من المنظور العسكرى أو الاستراتيجى .

فالدول التى تنتهج هذه السياسات ذات الطبيعة الدفاعية عادة ما تقبل دخول الحرب كضرورة من الضرورات التى تحتمها عليها طبيعة البيئة الدولية والتى تتصف بسيطرة القوة العسكرية كأداة لفض المنازعات ، ومن ثم فان الدولة فى هذه الحالة تقبل الصراع كضرورة حتمية للبقاء فى أطار هذه البيئة ، لذا فعندما ما تضرها الأوضاع الدولية المحبطة بها الى الدخول فى صراع مسلح ما فإنها عادة ما تستهدف احتواء هذا الصراع وتسعى الى تهدئة هذه الاوضاع ومحاولتها ايجاد تسوية سليمة سريعة لها تفاديا لمزيد من التوترات الدولية على ان كثيرون يعتقدون أن هذا النوع من السياسات الدفاعية بعد ذا طبيعة سلبية — ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع على اعتبارأن التخطيط الدفاعى لا يضمن للدولة فى كافة الأحوال الحماية الفعالة ضد القدرات الهجومية لاعدائها المحتملين.

وعادة ماتتسم سياسات الابقاء على الوضع الراهن بالتحفظ والحذر ، ذلك فضلا عن أن العلاقات الدولية التى يسودها هذا النوع من السياسات تتصف بالهدوء والاستقرار ..

ومن أهم النماذج التطبيقية على استخدام الاداة العسكرية كأداة دفاعية ١- الحروب العربية التى اضطرت اليها الدول العربية دفاعاً عن حقوقها المغتصبة وأراضها التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٤٨

٢- التدخلات الامريكية فى لبنان ١٩٥٨ وفيتنام ١٩٦٤-١٩٧٣

٣- سياسة الاحتواء الامريكية التى اتبعتها الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية فى مواجهة التهديدات الشيوعية السوفيتة والتى استندت الى اساليب التحالفات العسكرية .

٤- التدخل العسكرى من جانب الائتلاف الدولى بزعامة الولايات المتحدة الامريكية لاعادة اسرة الصباح الحاكمة فىالكويت فى اعقاب الغزو العراقى للكويت ١٩٩٠ .

ثانيا : القوة العسكرية كقوة هجومية :

وفى هذه الحالة تلجأ الدولة الى استخدام القوة العسكرية بأسلوب عدوانى قـــد يتمثـــل فى انتهاكها للسيادة الاقليمية لدولة اخرى أو الاعتداءعلى استقلال دولة ما أو المساس بسلامة كيانها الاقليمى ومحاولة تغييره بالقوة أو محاولة فرض صورة جديدة لعوامل القوة فى المجال الولى .

كذلك فقد تستهدف الدولة من خلال هذا الاسلوب الهجومى لقوتها العسكرية تحقيق بعض المكاسب الاستراتيجية أوالاقليمية أو الاقتصادية أو السياسية كالعمل على اسقاط نظـــام سياســـى مناوئ لمصالحها .

وتجد الاشارة الى ان استخدام القوة العسكرية بهذا الشكل يـــتم فى أطـــار تـــبنى الدولـــة لسياسات تستهدف التعديل فى الاوضاع الدولية القائمة أو فى صورة توزيع القوىفيها...لما فى هذا التعديل من تطور موقع الدولة على سلم تدرج القوى الدولية فضلاًعن دعـــم مصـــالها وأهـــدافها ومكانتها الدولية .

وعلى ذلك يمكن القول بأن هذه السياسات ذات الطابع الهجومى تتصف برفض الاوضاع الدولية القائمة والتمرد عليها .. وأن الدول التى تنتهج هذه السياسات دائماً مـــا تعـــارض أيـــة مقترحات تفرضها الدولة المسيطرة على عوامل القوة فى المجال الدولى . باعتبار أن هذه المقتراحات تخدم فقط مصالح وأهداف الدول الكبرى وبالتالى تمثل قيدا على حرية تلك الدول فى التحـــرك وفى العمل على حماية مصالحها وأهدافها الحيوية .

ومن ثم فان الدول التى تنتهج هذه السياسات الهجومية تلجأ الى هذه السياسات ذات الطابع الثورى باعتبارها الوسيلة التى تمكنها من تحسين موقعها النسبى على سلم تدرج القوى الدولى .

وتشير الملاحظة التاريخية الى ان غالبية الحروب والصراعات الدولية ترتد فى نشأتها الى تبنى بعض الدول لهذا النوع من السياسات .

وتتسم الفترات التاريخية التى يسودها هذا النوع من السياسات بدرجة مرتفعة من عدم الاستقرار والتوتر الدولى ويمكن وصف العلاقات الدولية التى تسودها هذه السياسات بانها علاقات ذات طبيعة ثورية حيث تكون التغيرات متلاحقة وجذرية .

وعلى جانب آخر يوفر الاسلوب الهجومى للقوة العسكرية مزايا هامة للدول التى تلجأ اليه ، ومن ذلك مثلاً أن الدولة المهاجمة هى التى تختار التوقيت الذى يناسبها لبدء هجومها كما انها قد تستفيد من المزايا التى يحققها عنصر المفاجأة ، إذ أن الهجوم المباغت يشل مقاومة الطرف المستهدف به وعلى الرغم من ذلك فإن الطرف المهاجم عادة ما يتعرض للإدانة الدولية إنطلاقاً من تجريم اللجوء الى القوة وفقاً لأحكام القانون الدولى ونصوص ميثاق الأمم المتحدة . التى تدين وترفض إستخدام القوة المسلحة فى فض المنازعات الدولية

ذلك فضلاً عن ان الإستخدام الهجومى للقوة العسكرية قد يهئ الفرصة لقيام تكتلات او تحالفات مضادة .

وذلك الى جانب أمكانية أن تستثير العدوان الأطراف المحايدة وهناك العديد من الأمثلة التطبيقية على الإستخدام الهجومى للقوة العسكرية على مر الفترات التاريخية نذكر منها :

- تمثل السياسة الألمانية النازية التوسعية فى أوربا نموذجاً واضحاً على إستخدام القوة العسكرية بصورة هجومية والتى كانت إذاناً بنشوب الحرب العالمية الثانية .

- العدوان الإسرائيلى على الدول العربية عام ١٩٦٧

- العدوان الثلاثى من إنجلترا – فرنسا – إسرائيل عام ١٩٥٦ على مصر خلال أزمة السويس بهدف إسقاط نظام الرئيس عبد الناصر المناوئ للمصالح الغربية فى منطقة الشرق الأوسط

- الغزو العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ بهدف السيطرة على الثروات البترولية الكويتية والتوسع الإقليمى للعراق .

سياسة التوسع الإسرائيلى فى الجنوب اللبنانى :

حدود وضوابط إستخدام الدولة لقوتها العسكرية :

وعلى الرغم من ان كل دولة تعمل على تحقيق أهدافها وحماية مصالحها من خلال إستخدامها لقوتها القومية بالأساليب المختلفة السابقة إلا أن هذا الإستخدام ليس مطلقاً . لأن هناك بعض الإعتبارات التى ينبغى على الدولة أن تراعيها فى سلوكياتها الخارجية فى المجال الدولى .. إلا أن تأثيرها قد يكون ضعيفا من الناحية الواقعية فكما نعلم فإن العلاقات الدولية هى علاقات صراع بين عديد من القوى الدولية فى غيبة سلطة أو حكم أعلى ، وهذه القوى ذات الأهداف والمصالح المتعارضة لا تنتظم علاقتها بصورة واقعية إلا من خلال وجود عنصر القوة والذى يحدد شكل وطبيعة بيئة العلاقات الدولية على أساس من توازن قواها

أما الإعتبارات الأخرى السياسية والأخلاقية والقانونية والتى تراعى الحفاظ على شكل النظام الدولى وأمنة . فلا تلجأ إليها الدول فى الغالب إلا إذا كانت تتفق مع مصالحها وأهدافها أما إذا تعارضت هذه الإعتبارات مع مصالح الدول التى تمتلك من القوة ما يمكنها من تجاهل هذة القيود دون أن تخشى أى رد فعل مؤثر عليها فإنها عادة ما تتجاهل مثل هذة الإعتبارات ولا تأخذها فى الإعتبار .

ومع ذلك فليست صورة العلاقات الدولية بهذا الشكل المتطرف فمازالت معظم الدول حتى القوية منها تسعى الى الظهور أمام المجتمع الدولى بشكل يحترم ويراعى تلك الإعتبارات الدولية .

١ ـ السيادة الوطنية الدولية :

الأصل فى فى السيادة أنها مفهوم قانونى وكان المفكر جان بودان أول من إبتدع هذه المفهوم ليصف واقعاً سياسياً معيناً يعنى القوة العليا التى تترجم إرادة الدولة الى صيغ قانونية نافذة .. وعلى أساس أن السيادة مرادفة للقوة المطلقة والسيادة هى أحدى الخصائص الكيفية التى راحت تسود المجتمع السياسى الحديث فإضحى يوصف بأنه الدولة القومية ويشير المعنى الدقيق للسيادة بأنها القدرة الفعلية على إلانفراد بإصدار القرار السياسى داخل الدولة ومن ثم القدرة على إحتكار أدوات الإكراة المادى فى الدولة بصفة شرعية وعلى وجه النهائية فى خارجها ورفض الإمتثال لأية سلطة تأتيها من الخارج .

وعلى ذلك فإن السيادة كمفهوم قانونى تعبر عن الوصف القانونى للقوة العليا فى الدولة . ومن هنا كان الارتباط بين مفهومى القوة والسيادة وان كانت مفهوم قانونى منظم وإحدى الصفات القانونية اللصيقة بالدولة المعاصرة إلا أنها كانت أيضا من خصائص المجتمعات السياسية على مر العصور التاريخية وان لم تصغ بطريقة قانونية منظمة .... فلقد إتسمت الامبراطوريات القديمة بصفة السيادة المرتبطة بالملوك والأمراء أو ماكان يطلق عليها ...." السيادة الملكية " على أن الدولة فى العصر الحديث تمارس سيادتها أو سلطتها العامة إما من خلال القوة أو إرادة الأمة أو باستخدامها معا أما طبيعة ممارسة هذه السلطة فهى ترجع أساسا الى بناء الدولة ومدى النضج السياسى الذى تعيشه الدولة ففى الحكم المطلق المستبد تميل الطبقة الحاكمة الى إستخدام وتأكيد دورها.

ولكن فى الدول الديمقراطية التى يتم فيها إختيار النخبة الحاكمة من خلال الانتخاب يضعف دور القوة الى حد ما ويظهر دور القانون كمعبر عن الارادة العامة للمجتمع .

وقد حدد لنا – بودان – صفات السيادة بأنها أولا دائمة وثانيا أنها لاتفوض وغير قابلة للتجزئة .

ثالثا : لاتخضع للتقادم :

والصفة الأصلية للسيادة هى سلطة وضع القوانين وهناك صلاحيات أخرى للسيادة كسلطة إعلان الحرب وعقد معاهدات السلام .

خصائص السيادة :

أ – إن السيادة فى الدولة كما تناولتها وجهة النظر القانونية هى سيادة مطلقة لاتحدها حدود ولاتوجد فى الدولة قوة تعلو تلك القوة ويرى بعض الباحثين أن هناك قيودا على سيادة الدولة المعاصرة أهمها مبدأ سيادة القانون.

ب – إن سيادة الدولة دائمة ومستمرة وأى تغيير فى حكومة الدولة لايعنى إخلالا باستمرار سيادة الدولة .

جـ – سيادة الدولة عامة وشاملة والمقصود بذلك أنها تغطى كافة الهيئات والمواطنين فى نطاق الدولة.

د – السيادة خاصية ملازمة لوجود الدولة .

هـ – إذن سيادة الدولة غير قابلة للتقسيم أو التجزئة ومعنى ذلك أنه فى دولة واحدة ليس هناك مجال سوى لسلطة عليا واحدة أيا كان شكل التنظيم القانونى لهذه الدول.

والحقيقة المؤكدة أن للدولة سلطة تقرير كل مايتصل بالدفاع عن مصالحها كما أن لها الحق في حماية استقلاقها وسلامة كيالها الاقليمى وحماية سيادتها بدون أى تدخل خارجى وبالطبع فان ذلك يتم فى اطار احترام قواعد القانون الدولى والأخلاقيات الدولية واحترام حقوق الـــدول الأخـــرى والوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الأخرى .

وعلى الرغم من القول بأن كل الدول المستقلة كاملة السيادةالا أن ذلك صحيح من الناحية القانونية فقط . أما من الناحية الواقعية فان الدول كاملة السيادة فعلا هى الدول التى تملك القـــوة السياسية والعسكرية والاقتصادية التى تمكنها من مواجهة أى ضغوط ورفض أى تدخلات خارجيـــاً أو أى تأشير على سياستها الخارجية الا أن يكون ذلك بمحض ارادتها وهذه حالات قليلة فى المجتمع الدولى تقتصر على الدول القوية والمتقدمة أما بقية الدول التى تفرض عليهـــا ظروفهـــا ضـــرورة الاعتماد على دول أخرى للحصول مساعدات اقتصادية أو عسكرية فغالبا ماتفقد جزء من سيادتها ولاتكون لها الحرية الكاملة فى اتخاذ قرارتها المصيرية المستقلة أو رسم سياستها الخارجية – حيث أن هذه المساعدات غالبا ما تكون ذات شروط ... وهذ يجعل من مفهوم السيادة الوطنية مجرد مفهـــوم قانونى بحت كذلك فالدول العظمى والكبرى التى قامت بمفاوضات حول نزع الأسلحة النوويـــة أو أسلحة الدمار الشامل وأظهرت رغبتها فى تجنب اللجوء الى استخدام القوة فى علاقتها المتبادلة فالها لاتعتبر متنازلة عن جزء من سيادتها القومية حيث ألها قبلت بكامل ارادتهـــا وضـــع قيـــود علـــى استخدامتها للأسلحة الغير تقليدية وذلك تجنبا للدخول فى صراعات قد تؤدى الى دمار شامل على مستوى العالم ككل .

٢ـ احكام القانون الدولى كقيد على استخدام الدولة لقوتها العسكرية :

ويقصد بداية بالقانون الدولى مجموعة القواعد التى تنظم علاقات الدول فيمـــا بينـــهما فى حالات السلم والحرب والحياد وعلاقتها بالمنظمات الدولية .

وينظم القانون الدولى طوائف مختلفة من العلاقات الدولية فهو يعنى ببيان أشخاص المجتمـــع الدولى فيحدد العناصر التى يجب توافرها فى الدولة حتى تكتسب الشخصية الدولية ، ويقسم الدول فى هذا الخصوص الى دول كاملة السيادة. ودول ناقصة السيادة بحيث يكون لكل منها مركز خاص فى المجال الدولى .

كما ينظم القاون الدولى حقوق الدولة وواجباهّا فى علاقتها بالدول الأخرى وطرق التمثيل الدبلوماسى والقنصلى بين الدول وأيضا أحكام المعاهدات والاتفاقات التى تبرم بينها الوسائل الـــتى يجب أن تتبعها لفض المنازعات فيما بينها بالطرق الودية كالمفاوضات والوساطة والتحكيم الدولى .. كذلك يوضح القاون الدولى أحكام مسئولية الدولة تجاه الدول الأخرى ..

وفى حالة الحرب – War ينظم هذا القانون علاقات الدول لمتحاربة فيبين طريقة إعـــلان الحرب و الأسلحة التى يجوز استخدامها وكيفية معاملة الأسرى والجرحى والمعتقلين مـــن المـــدنيين وطريقة المفاوضات أثناء الحرب ووسائل الهاء الحرب كالهدنة والصلح وتسمى القواعد المنظمة لهذه العلاقات بقانون الحرب أما الدول الأخرى التى لاتدخل الحرب فتكون علاقاهّا بالدول المتحاربـــة علاقة الحياد .

وعلى ذلك يمكن القول بأن القانون الدولى يعد ضمن القيود المتعددة لاستخدام الدولة لقوتها العسكرية حيث أنه منع استخدام القوة لحل المنازعات الدولية الا فىحالة الدفاع الشرعى عن سلامة الدولة واستقلاقها كما أنه جرم استخدام أنواع معينة من الاسلحة الغير تقليدية.

وتأكيد لذلك ينص ميثاق الأمم المتحدة فىأحد مواده على أن يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً فى علاقتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضى أو الاستقلال السياسى لآية دولة أو على وجه آخر لايتفق ومقاصد " الأمم المتحدة" .

وينص الميثاق أيضا فى أحد بنوده عل أن للجمعية العامة أن تسترعى نظر مجلس الأمن الى الأحوال التى تحتمل أ، تعرض السلم والأمن الدولى للخطر " وعلى أساس أن مجلس الأمن هو المنوط به حفظ السلم والأمن الدوليين وصاحب الاختصاص الأصيل فى ذلك.

ولكن على الرغم من المحاولات المتكررة والمستمرة التى جرت لدفع الدول الى احترام أحكام القانون الدولى الا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح الى حد كبير حيث أن المنازعات الدولية غالبا ماتؤدى الى جدل فقهى قانونى تسعى من خلاله كل دولة لتبرير مواقفها كما أن هناك بعض المسائل لم يستطع القانون الدولى أن يحسمها بشكل قاطع وذلك مثل تقديم تعريف محدد للعدوان.

كما ان عدم وجود سلطة عليا فى المجتمع الدولى يؤدى الى أن الدول القوية تستطيع أن تتجاهل أحكام القانون الدولة اذا ماتوافرت لديها عناصر القوة التى يمكنها من مواجهة عواقب ذلك.

لذلك نستطيع القول بأنه ليس هناك مساواة فى تطبيق القانون الدولى على كافة الـــدول وبنفس المستوى.

كما أن الدوافع والمصالح السياسية وعلاقات الصداقة الدولية وعلاقات التحالف السياسى والاستراتيجى قد تدفع بعض الدول الى التغاضى عن انتهاكات القانون الدولى التى تقوم دولة صديقة أو حليفة لها حتى لاتثير استفزازها أو تؤدى الى الاضرار بالعلاقات الخاصة فيما بينهما .

وعلى الرغم من ذلك فلا أحد يستطيع إنكار أهمية التأثير الأدبى والضـــغط المعنـــوى بـــل والجزاء المادى فى بعض الأحيان الذى يقع على الدول التى تخالف قواعد القانون الـــدولى وهـــذا مايدفع الدول الى احترام هذا القانون أو الأقل التظاهر باحترامة والخضوع له ولو من سبيل الدعاية وتحسين صورة الدولة حتى تظهر مظهر الدولة المتحضرة أمام المجتمع الدولى.

وعلى أى حال فإن ضعف التأثير الذى تقوم به قواعد القانون الدولى على تصرفات بعـــض الدول يجب الايجعلنا نفقد الثقة فى قوته تماما لأن هناك جهود أومحاولات دولية مســـتمرة لزيـــادة فاعليته وتأثيره بدرجة اكبر مما هو عليه حاليا.

٣- الرأى العام العالمى كقيد معنوى على إستخدام الدولة لقوتها لعسكرية:

وهو الرأى السائد الذى تتفق عليه غالبية دول العالم ويوحد بينها تجاه بعـــض القضـــايا أو الأزمات المطروحة فى السياسة الدولية.

وقد يظهر الرأى العام العالمى فى صورة رد فعل تلقائى مؤقت ازاء تصرف دولى معين وقد يمتد تأثير رد الفعل فى هذا ليقترن بتوقيع عقوبات دولية على الدولة أو الدول المخالفة.

ولقد إختلفت أراء علماء العلاقات حول أهمية تأثير الرأى العام العالمى فبعضهم يؤكد على فعالية تأثيره لأنه كان سببا فى ظهور المنظمات الدولية المعنية بحفظ السلام والأمن الـدوليين مثـل منظمةعصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى ومنظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.

بينما يرى البعض الأخر أن الرأى العام العالمى ليس له دور فعال فى إثناء بعض الدول عن التصرفات الدولية الجائرة وأن هناك أمثله عددية على ذلك مثل فشل الرأى العام العالمى فى التأثير على سياسة ألمانيا التوسعية فى أروربا والتى كانت ايزانا بنشوب لحرب العالمية الثانية وأيضا فشـل الرأى العام العالمى فى ايقاف التدخل السوفيتى المسلح فى المجر وبولندا عام ١٩٥٦ .

وأيضا فشل الرأى العام العالمى فى التأثير على الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التدخل فى فيتنام عام ١٩٦٤.

وعلى ذلك يمكن القول بأن أهمية دور الرأى العام العالمى تختلف تبعا للمتغيرات والمواقـف الدولية فقد يكون له تأثير ايجابى وقد لايكون له أى تأثير. الا أنه بصفة عامة فان غالبية الدول حتى القوية منها لايمكنها تجاهل الرأى العالمى بل تسعى دائما لتبرير موقفها على الساحة الدولية واقناع الرأى العام العالمى بسياستها .

ومن جهة أخرى تتأثر وحدة اتجاهات الرأى العام العالمى بمدى وجود حداً أدنى من الوحدة النفسية التى تولد نوعا من الاعتقاد العام والمشترك فى عدد من القـيم والمبـادىء الـتى لاتتـأثر بالاختلاف القومية أو العنصرية أو البيئية وأن أى انتهاك لهذه القيم يعتبر تحدياً يدفع دول العـالم الى استنكارة وادانته مما يؤدى الى خلق رأى عام عالمى موحد تتفق ىعليه هذه الدول . وتتأثر وحـدة اتجاهات الرأى العام العالمى على جانب آخير بما يطلق عليه ثوره الاتصالات التكنولوجية ، فلقـد أدى التطور الهائل فى وسائل الاتصالات الى تقريب المسافات وتسهيل عمليات الاتصال بين الدول مما ادى امكانية نقل مختلف آراء الدول وتفاعلها تجاه بعضها .

وعلى الرغم من تاثير النزعات القومية على اتجاهات الرأى العام العالمى الا انه لايمكن اغفال أهمية هذه التطورات التكنولوجية فى ربط دول العالم .. فالأقمار الصناعية وأجهزة الكمبيوتر والانترنت مثلاً أدت الى ان اى حدث سياسى أو عسكرى .. يقع فى اى منطقة من العالم مهما كانت بعيدة أو نائية يخلق ردود فعل فورية وعلى المستوى العالمى ككل وهى ما يطلق عليها اتجاهات الرأى العام العالمى .

ويفرق علماء العلاقات الدولية بين نوعين من الرأى العام العالمى :

الرأى العام العالمى الرسمى :

وهو الذى يعبر عن وجهة النظر الرسمية للدولة تجاه قضية أو أزمة عالمية .الرأى العام العالمى.

الرأى العام غير الرسمى :

وهو الذى يعبر عن آراء الجهات غير الرسمية فى مختلف دول العالم مثل الاحزاب والنقابات المهنية .

الرأى العام القومى :

ويجدر بنا حتى تكتمل ملامح التحليل الذى نحن بصدده ونقصد " تحليل الرأى العام كقيد على استخدام القومة العسكرية " – أن نبحث فى دراسة اصول الرأى العام على المستوى القومى وأبعادة بالاضافة الى أهمية وأثر الرأى العام على عملية صنع القرار السياسى على المستوى القومى أيضاً .

وبداية تبرز أهمية دراسة الرأى العام وتحليل مقوماتة لما أكد علية الباحثين والمفكرين السياسين والاجتماعيين من بروز الدور الحيوى الذى يقوم به الرأى العام فى تدعيم الديموقراطية فى العصر الحديث والمعاصر .

" مفهوم الرأى العام " :

وفى دراسة اجراها – والترليبمان **Walter Lippman** أكد على أثر البيئة الانسانية على عملية تكوين الرأى العام وأن أفكار الفرد السياسية تتكون الى حد كبير من خلال المعلومات والانطباعات التى تحيط به .. وعلى الرغم من اختلاف الباحثين حول تحديد مفهوم عام لمضمون الرأى العام ، الا أن اهم ملامح هذا الاختلاف تمثلت فى ان الرأى العام ليس رأى موحد للجماعة وليس رأى الشعب بأكملة ..

أن الرأى العام هو أقرب واوضح تعبيراً عن " التيارات والحركات الاجتماعية " وان الرأى العام ينتج عن تفاعل أفكار واتجاهات الأفراد المتضاربة .

وعلى ذلك يمكن القول أن الرأى العام هو محصلة أفكار واتجاهات ومعتقدات الأفراد ، وهو أيضاً يعبر عن محصلة التيارات الفكرية والسياسية فى المجتمع تجاه قضايا معينة .

وفى مؤلفة " الراى العام والحرب النفسية " عرف الاشتاذ مختار الهاسى – الرأى العام بأنه " الراى السائد بين اغلبية الشعب الواعية فى فترة معينة بالنسبة لقضية أو أكثر يحتدم حولها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمتها الانسانية الأساسية " .

ولقد أجمع كثيرة من الباحثين على أن الرأى العام **Public Opinion** يمثل ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد نشأت مرتبطة بالبناء الاجتماعى للمجتمع بما فيه من نظم ومؤسسات مختلفة تؤثر بدورها على تكوين اتجاهات الفرد منذ مرحلة التنشئة الاجتماعية **Socialization** ومن اهم هذه المؤسسات الاجتماعية الاسرة حيث يتلقى الفرد خبراته الأولى من خلال تلك الجماعة الأولية .

وتعتبر المؤسسة المدرسية من اهم المؤساسات الــتى تــؤثر فى تكــوين قــيم وســلوكيات واتجاهــات الأفراد .

كما تعتبر المؤسسة الدينية من بين النظم الاجتماعية الهامة التى تؤثر ايضاً فى تكوين القــيم والمعتقدات والاتجاهات .. وكان لهذه المؤسسة دوراً تاريخياً بالنسبة للقضايا السياســية والثقافيــة والاجتماعية على أن الرأى العام كظاهرة اجتماعية له **عدة ابعاد هى :**

أ – البعد التاريخى :

حيث تمثل ظاهرة الرأى العام تعبيراً عن تطور معين لجماعة ارتبطت باقليم محــدد فى فتــرة زمنية معينه خاضت تجارب عديدة ، وبهذا المعنى يعبر الرأى العام عن التتابع الزمنى للوقائع .

ب – البعد السياسى :

وطبقاً لهذا البعد يصبح الرأى العام بمثابة رد فعل تجاه أزمة أو قبضة معينة .

جـ – البعد الاقتصادى :

ويهتم هذا البعد بأثر عمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك على الرأى العــام خاصــة فى أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية .

د – البعد السيكولوجى :

ويعبر هذا البعد الروح المعنوية التى تصاحب الرأى العام وأيضاً يعبر هذا البعد عن درجة " الوعى بالأزمة " .

واذا كان الرأى العام فى الدولة لايعكس رأى جماعة متجانسة فكرياً فإنه ينبغى التميز بين :

١ـ رأى صفوة الفكر " قادة الرأى " :

وهو رأى الفئة الاكثر تأثيراً فى توجيهات الرأى العام حيث أهم على دراية متعمقة بموضوعات السياسة الخارجية فضلاً عن أنهم عادة ما يشغلون مواقع وظيفية عليا تتيح لهم مخاطبة الجماهير والتأثير فى آرائهم وأفكارهم واتجاهاتهم وتشكيلها .. ومن أمثلتهم العاملين فى وسائل الاعلام **Communication** على كافة أنواعها .

٢ـ رأى الفئة المثقفة :

وهو رأى الفئة المتابعة لتطورات الأحداث والمواقف الدولية وآثارها وانعكاساتها ومن ثم يكون لهؤلاء القدرة على بناء تصورات محددة واتجاهات مسبقة حول قضايا السياسة الخارجية .

٣ـ رأى الجماهير :

وهو رأى عامة الشعب وهؤلاء لايكونوا على دراية كافية بموضوعات العلاقات الدولية والسياسية الخارجية عادة ، ومن ثم يسهل توجية اتجاهاتهم وآرائهم من قبل الفئات الاخرى .

ويرتبط الرأى العام من الناحية السياسية بمسألة المشاركة السياسية خاصة فى الدول الديموقراطية ، ويمكن القول أنه يمكن قياس الفرق بين الديموقراطية **Democracy** والديكتاتورية عن طريق معرفة مدى مشاركة المواطنين فى صنع القرارات .

وبمعنى آخر يختلف تأثير الرأى العام على عملية صنع القرار فيما بين الدول الديموقراطية ، والدول الشمولية أو الديكتاتورية .

ففى ظل النظم السياسية ذات الحكم الاستبدادى عادة ما يكون الرأى العام رأياً منقاداً أى موجهاً وتابعاً لسلطة صنع القرار السياسى ، ويرجع ذلك الى انخفاض مستويات التعليم وتفشى الامية وبالتالى انعدام الوعى السياسى بالاضافة الى تقييد حرية التعبير عن الرأى فى هذه الدول وأيضاً عدم توافر المعلومات الصحيحة والحقائق المتصلة بالسياسات العامة أمام الجماهير .. فضلاً عن انشغال المواطنين فى هذه الدول عادة بقضايا حياتها اليومية كذلك فعادة ما تسيطر الحكومة المركزية بصورة كاملة على المؤسسات الاعلامية بكافة صورها ومن ثم يصبح الشعب مجرد اداه فى يد صانعى القرار الذين يقومون بتوجيهه واقناعة بوجهة النظر الرسمية للحكومة من خلال وسائل الاتصال المرئية والمسموعة والمقرؤة .

غير أن التطورات السياسية والاجتماعية التى شهدها العالم خلال هذا القرن قد ساعدت على نمو درجات الوعى السياسى الى حد كبير .

وقد ساعد على ذلك أيضاً تطور وسائل الاتصالات المختلفة أو ما يطلق عليه ثورة الاتصالات التكنولوجية والتى أتاحت لشعوب العالم متابعة الاحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية .. ومن ثم تأثير الرأى العام فى مختلف دول العالم وحتى الدول النامية على عملية صنع القرار السياسى وعملية رسم السياسات العامة للدولة بصفة عامة .

ويمكننا أن نشير فى هذا الصدد الى الدور الذى تقوم به الاذاعات الخارجية الموجهة فى تشكيل اتجاهات الرأى العام فى الدول الأخرى المتلقية لرسائلها الاعلامية .. ونذكر على سبيل المثال دور اذاعة صوت العرب فى منتصف الخمسينيات فى التأثير على الرأى العام فى العديد من الدول العربية وحملاتها على مناهضة سياسيه الارتباط بالاحلاف التى اقامتها الدول الكبرى فى منطقة الشرق الاوسط ومنها حلف بغداد .

أما فى ظل السياسة الديموقراطية فإن تأثير الرأى العام يكون بشكل أوضح فى عملية صنع القرار ويتضح ذلك من خلال أن الرأى العام فى النظم الديموقراطية قد شكل قيد على البدائل المطروحة أمام متخذى القرار ومن أمثلة ذلك " أن تصاعد حده أنتقاد الرأى العام الأمريكى للسياسة الخارجية الأمريكية " بعد ما ثبت حجم الخسائر فى حرب فيتنام أدى الى تجنب القيادة السياسية المزيد من التصعيد والتورط فى هذا الصراع .

وقد يكون للرأى العام فى الدول الديموقراطية دوراً أكثر إيجابية يتمثل فى تحديد توجيهات السياسة الخارجية ومن أمثلة ذلك أن توجهات الرأى العام فى بريطانيا الرافضة للحرب خلال الثلاثينات هى التى حملت الحكومة البريطانية على تبنى سياسات التهدئة أو المهادنة فى مواجهة تطلعات الزعيم الالمانى هتلر وسياساته التوسعية فى اوربا .

وقد يتمثل دور الرأى العام فى تدعيم موقف السلطة تجاه قرار خارجى معين ويتضح ذلك خلال أوقات الأزمات ومثال ذلك أن الروح المعنوية العالية للشعب البريطانى شكلت دعماً كبيراً ومسانداً لموقف حكومته ضد هتلر على امتداد سنوات الحرب العالمية الثانية وذلك على الرغم من طول فترة الحرب وفداحة الخسائر والأعباء التى تحملها الشعب البريطانى .

وتجدر الاشارة الى أن رغبة بعض متخذى القرار فى تعبئة الرأى العام خلفهم قد تدفعهم الى افتعال بعض الأزمات الداخلية .

الفصل السادس

الديمقراطية

Democracy

الديمقراطية

Democracy

يشير المفهوم القديم لمصطلح الديمقراطية الى أنها كلمة يونانية الأصل تتكون من لفظين همـــا **Demos** ومعناها الشعب و **Kratos** وتعنى الحكم أو السلطة وبذلك يصبح معنى المصطلح – حكم الشعب أو سلطة الشعب وعلى هذا يكون لكافة المواطنين الحق فى المشاركة الكاملة فى ممارسة الحكم.

غير أن هذا المصطلح حينما انتقل الينا من اليونان القديمة كان يقصد به ذلك النظام السائد فى المدن اليونانية والتى كان حجم السكان فيها يسمح بالاجتماع لمباشرة شـئون دولـــة المدينـــة هناك.... ولقد كانت الديمقراطية بصورتها المباشرة تبدو أوضح ماتكون فى المدن اليونانية القديمة.

والديمقراطية بمعناها العام تعنى طريقة أو أسلوب فى الحياة يعتقد كل فرد من خلاله أن لديه حريـــة المشاركة فى قيم المجتمع.

واذا أخذنا الديمقراطية بمعنى أضيق نجد أنها تعنى الفرص المتاحة لأعضاء المجتمع للمشـــاركة بحرية فى اتخاذ القرارات الحاسمة التى تخص أمور حياتهم.

أما المعنى المحدود للديمقراطية فانه يتحدث عن فرصة أعضاء المجتمع فى المشاركة فى القرارات السياسية.

ولقد تطور أستخدام المصطلح الى أن أصبح يشير الى الترتيبات التنظيمية التى تسمح بحريـــة مشاركة أعضاء المجتمع فىعملية مراقبة وضبط السلطة السياسية العليا.

والديمقراطية نسق سياسى قائم على مبدأ ممارسة الحكم من خلال موافقة المحكومين وتقبلهم له. ذلك أن الحكومة فى النظام الديمقراطى تستمد شرعيتها مــن ارادة غالبيــة أعضــاء المجتمــع والديمقراطية وإن كانت نظام للحكم يقوم على مبدأ المساواة السياسية والقانونية ويكفل الحقــوق والحريات الفردية.

الا أنها أيضا تشير الى مذهب فلسفى يعنى أن الأمة هى مصدر الســلطة والقــوة وأن ارادة الأمة هى منبع السيادة ومصدرها فى الدولة حيث أن السيادة لاتوصف بالشــرعية الا اذا كانــت منبعثة عن ارادة الأمة .

وعلى ذلك نستطيع القول بأن الديمقراطية السياسية كنظام للحكم وكمذهب فلسفى ايضا هى إحدى دعائم الاستقرار السياسى والأمن القومى فى الوحدة السياسية " الدولة" .

على أن التوصل الى المعنى الحقيقى لمصطلح الديمقراطية يتطلب توضيح أمرين أساسين فمــن الضرورى أولا أن نتعرف على الهدف من الديمقراطية ومن الضرورى ثانيا أن تكون وسائل تحقيــق هذا الهدف واضحة فالديمقراطية تستهدف تحقيق السيادة الشعبية بأعتبارأن تحقيقها يكفــل الحريــة والمساواة السياسية بين اعضاء المجتمع وأيضا المساواة الاجتماعية.

أما بخصوص وسائل تحقيق الديمقراطية فهى لاتقتصر على مجرد تقرير مبدأ السيادة الشــعبية وانشاء برلمان منتخب مباشرة بواسطة الشعب .

وانما من الضرورى أيضا وجود رقابة الرأى العام على ممارسات الحكم... فالرأى العام هــو واجهة الحكم الديمقراطى ورقابة الرأى العام هى الفيصل بين الحكم الــديمقراطى والحكــم الــد يكتاتورى وهى المؤشر الواضح على رسوخ مبدأ المشاركة السياسية.

واذا كان الشعب هو الذى يراقب الحكومة فى النظام الديمقرطى إلا أن ذلك لا يعنى أن كل الشعب يمارس هذه لمراقبة فذلك أمر لايطابق الواقع ... فمن غير الممكن أن يباشر كافة المـــواطنين أمور السيادة فى الدولة .. وذلك لصعوبة أن يجمع ا لناس على رأى واحد لأن تبـــاين الآراء مـــن طبائع البشر ثم إن إتساع نطاق الدولة الحديثة يجعل من المحال إتاحة الفرصة أمام جميـــع المـــواطنين للمشاركة فى إدارة الحكم .

من هنا ينتقد كثير من الباحثين مفهوم الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب " حيـــث أن الديمقراطية بهذا المعنى تبتعد عن الواقع السياسى ويقصد بهذا المفهوم مجرد الدعاية السياسية.

ان الديمقراطية بهذا المعنى لا ولن توجد أذ تحقيقها على هذا النحو يقتضى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه أو على الأقل أن تحكم الأغلبية وتكون الأقلية هى المحكومة وهو أمر لايستقيم ومنطق الأشياء.

ونحن نطلق مصطلح الد يمقراطية على النظام السياسى الذى يكون من شأنه تعيين الحكـــام بواسطة المحكومين عن طريق الانتخاب أو بمعنى آخر فإن الديمقراطية فى رأينا هى حكـــم الشـــعب بواسطة ممثلى الشعب.

على أن نجاح الديمقراطية يتطلب توافر عدة أسس او دعائم...

☒ يمثل التجانس القومى والوحدة الوطنية مطلبا أساسيا لقيام نموذج الدولة الديمقراطية.

☒ ضرورة الاتفاق الفكرى على القضايا العامة التى تواجه المجتمع.

☒ القدرة على الموازنة بين المصالح العامة والمصالح الخاصة هى من القيم الأساسية التى يحتاجها المجتمع حتى يمكن للديمقراطية أن توجد وتتحقق بنجاحز

☒ يعد مبدأ المساواة أمام القانون من أهم المبادىء لتحقيق الديمقراطية ذلك أن القانون واحـــد بالنسبة لكافة المواطنين ومن الطبيعى الا يكون هناك تميز بين الأفراد أو الطبقات الاجتماعية من حيث خضوعها للقانون.

☒ تستند الديمقراطية دائما الى مبدأ الأغلبية..... ويعنى هذا المبدأ الاتفاق الجماعى على قبول ا لقرار الصادر عن الأغلبية بوصفة قرار يمثل الكل والالتزام به.

☒ تدعو الديمقراطية الى ضرورة إحترام الأديان والحقوق الفردية وتؤكد على خصوصيتها.

☒ ومن أهم الدعائم التى تقوم عليها الديمقراطية ضرورة توفر – الوعى العام لدى فئات المجتمع السياسى ويقصد بذلك أن يكون عامة الشعب مدركين تماما لمصـــالح وأهـــداف مجـــتمعهم ... وهكذا يقال أن الديمقراطية لاتنمو أو تزدهر فى مجتمع لايفهمها وعلى ذلك بعد التعليم والثقافة من الشروط الضرورية للديمقراطية الناجحة بالاضافة الى ضرورة وجـــود الصـــحافة الحـــرة المستنيرة وحرية الاتصال والاجتماع وحرية النشر والمناقشة والحوار.

الحرية كإحدى دعائم الديمقراطية :

والحرية وان كانت ركيزه من ركائز الديمقراطية فهى فى ذات الوقت هدفا أساسيا تســـعى الديمقراطية الى تحقيقه.

والحرية كلمة ذات طابع سحرى قامت من أجلها حركات ثورية عديدة على مر التاريخ ... وهذه الحركات نحو الحرية كانت تعنى فى جوهرها توفير المناخ الاجتماعى والسياسى الملائم لكـــى يعبر الأفراد عن ذواقم والحرية كمفهوم سياسى تعنى أنعدام القهر أو التســـلط علـــى الأفـــراد أو الجماعات بحيث أنهم يتصرفون بوحى من ارادتهم الخاصة.

والحرية فى الدولة الحديثة هى حرية نسبية ذلك ان الارادة الخاصة بالفرد ورغباته الذاتية قد تتعارض مع ارادة ورغبات غيره من الأفراد بحيث اذا تصرف كل فرد بدون ضوابط لحريته لأدى ذلك الى الصراعات الاجتماعية وانعدام الاستقرار فى المجتمع وو ويمكن القول أن الديمقراطية الحقيقية هى التى تستطيع التنسيق بين حماية الحريات الفردية وتدعيم التضامن الاجتماعى.

ونحن نتفق مع كثير من الباحثين فى أن الحرية المطلقة فى المجتمع الحديث قد تؤدى الى الفوضى المطلقة .

وعلى ذلك فإننا نرى أن الحرية فى المجتمع الديمقراطى الحديث.

تنضبط بعدة ضوابط هى كالتالى :

١– الضوابط الاجتماعية وهى التى تتعلق بالقيم والمعتقادت السائدة فى المجتمع .

٢– الضوابط القانونية وهى مجموعة القواعد القانونية التى يتصرف فى نطاقها الأفراد وفقا لمبادىء القانون.

٣– الضوابط السياسية والتى تتعلق باحتراك النظام السياسى ومؤسساته الدستورية.

٤– الضوابط الدينية وهى التى تتعلق بالقيم الدينية التى تدعو الى احترام حريات الأخرين ورغباتهم وعدم المساس بها .

والحرية وان كانت تعنى توافر المناخ الذى يجد فيه الأفراد ذواتهم وهى فى ذاتها انما تعد نتاجا للحقوق التى يمنحها المجتمع للأفراد فإنها تعد فى نفس الوقت شعور سيكولوجى.

ويرى فريق من الباحثين أن للحرية بعدين هما البعد الشخصى أو المدنى و البعد السياسى ... وتشير الحرية الشخصية أو المدنية الى توفير الأمن الاجتماعى للفرد فيما يتعلق بحياته الشخصية فله أن يتمتع بحرية الملكية الشخصية وحرية التنقل ، وحرية التعبير وله أن يتمتع أيضا بحرية الفكر العقيدة.

أما الحرية السياسية فهى تعنى أن الفرد كمواطن فى الدولة له حق أنتخاب ممثلى الشعب فى البرلمان . أى انه يسهم فى تشكيل الحكومة ومراقبتها.

والى جانب الحرية المدنية والحرية السياسية هناك الحرية الاقتصادية أى حرية العمل والانتاج والتى تدخل فى رأينا – فى نطاق الحرية المدنية وعلى جانب آخر فإن المشكلة الأساسية التى واجهت الديمقراطية فهى تتمثل فى التوفيق بين الحرية والسلطة ذلك أن الديمقراطية فهى تتمثل فى التوفيق بين الحرية والسلطة ، ذلك ان الديمقراطية تنفر من القهر وتشجع الحرية دائما ... ومع ذلك فإن الحكومات الديموقراطية عليها أن تمارس مسئوليتها فى إطار القانون .

والواقع أن الصراع بين تحقيق المصلحة العامة وحماية حقوق الأفراد هو صراع تاريخى قائم منذ فترات بعيدة ... ولهذا يرى البعض أن الحلول النهائية لنظرية حقوق الأفراد وحرياتهم العامة تتوقف الى حد كبير على نتيجة هذا الصراع .

وعلى ما ينتهى إليه التنظيم السياسى فيما يتصل بالعلاقة بين الفرد والجماعة وفيما يتصل بالتوازن بين الحرية والسلطة .

على أن البحث عن هذا التوازن ليس أمرأ هيناً فظاهرة الحرية ليست حالة معنوية بقدر ما هى حالة واقعية يتوقف الحل الملائم لها على التفاعل بين المتغيرات والمؤثرات السياسية – العسكرية – والإجتماعية والإقتصادية فى المجتمع .... ولهذا كله يتغير معنى التوازن بين الحرية والسلطة بتغير الزمان والمكان وعلى اية حال فإن التوازن بين الحرية والسلطة يستند إلى حقيقتين أساسيتن أولاً التسليم بأهمية وجود السلطة لكل مجتمع مع تدعيم هذه السلطة وتقويتها فى اطار للسيادة والقانون على نحو يكفل تحقيق الحرية والامن والسلام .

ثانياً : عدم المغالاة فى دعم السلطة حتى لا ينتهى الامر إلى ان تصبح السلطة قوة مادية استبدادية تطيح بحقوق الافراد ... ولهذ يتعين ان تكون هناك ضمانات لعدم انحراف السلطة عن اهدافها .

وما من شك فى ان الديمقراطية كأسلوب للحكم هى المناخ الملائم لنمو الحريات فى المجال السياسى لانها تشترط توفر ارادة حرة لدى المحكومين لقيام السلطة على اسس سليمة. والحرية وان كانت تهدف إلى الاستقلال الذاتى للافراد فإن بذلك لا يعنى ابداً انطواء الافراد وانما الاستقلال هنا مستمد من طبيعة النظام الاجتماعى والسياسى الذى تحميه وتدعمه الدولة .

والديمقراطية ليست مسألة اغلبية عديدة فحسب وانما هى طريقة فى التفكير وفى تناول الامور من خلال مناقشات حرة ..... فهى بالتالى توفر حرية الفكر والمناقشة والحوار .

اشكال الديمقراطية

وتشترك نظم الحكم الديمقراطية المختلفة فى خاصية اساسية وهى انها ترجع السلطة العامة إلى الشعب باعتبارة صاحب السيادة وعلى ذلك يمكن التاكيد على الحقيقة الاساسية فى هذا الصدد والتى مؤداها ان الشعب يمكن ان يباشر بنفسه العملية الساسية عن طريق المشاركة المياشرة ... وبإمكاننا ايضا ان نتصور ان الشعب له الحق فى ان ينيب عنه بعض الافراد فى ادارة الحكم معبرين عن سيادة الشعب .

وهكذا نستطيع ان نفرق بين صورتين للحكم الديمقراطى هما :

١ – الديمقراطية المباشرة :

وهى اقدم صور النظام الديمقراطى وتعنى ن يشترك اكبر عدد من الافراد فى ادارة شئون الحكم دون وساطة ... ولقد شهدت المدن اليونانية القديمة هذا النوع من الديمقراطية والتى كان المواطنون فيها يتولون فى الواقع رسم سياسة الدولة ووضع خططها .

على ان الديمقراطية المباشرة تفترض بعض الظروف او الشروط التى يصعب ان تتـــوافر فى الدول الحديثة ، اذ يتعين ان تكون الدولة محدودة الاقليم وتضم عدداً قليلاً نسبياً من المواطنين حتى يستطيع الشعب ممارسة الحكم .

وعلى ذلك فإذا كان النظام الديمقراطى المباشر ينطوى على ميزة هامة وهى ان يحقق مبـــدأ ســـيادة الشعب تحقيقاً مثالياً .

إلا انه يعانى من بعض اوجة القصور ومن ذلك البعد عن الواقعية حتى لا يمكن بأى حـــال تطبيقة فى الدول الحديثة والكبرى والتى تتصف بالمساحات الكبيرة وتضاعف أعداد السكان بما قد يهئ لضعف التجانس الاجتماعى والسياسى وما قد يؤدى اليه من صراعات سياسية وطبقية .... هذا فضلا عن تعقد النظم الاقتصادية الحديثة .

واذا كانت المدن اليونانية القديمة قد مارست الديمقراطية المباشرة فإنها لا توجد الان الا فى بعض المقاطعات السويسرية المحدودة المساحة والسكان .... والافراد الـــذين يمارســـون العمليـــة الساسية فى هذه المقاطعات يطلق عليهم " المواطنين العاملين " وهؤلاء يجتمعون سنوياً فى صورة جمعية شعبية للتصديق على القوانين ويعرف هذا النظام السياسى باسم نظام حكومة الجمعية "

٢ – الديمقراطية النيابية :

وهى نظام للحكم الديمقراطى يقوم على اساس ان الشعب ينتخب نوابـــاً او ممـــثلين عنـــه يمارسون السلطة باسمة ونيابة عنه وذلك خلال مدة معينة يحددها الدستور

إن الديمقراطية النيبابية اذا نظام سياسى قوامة البرلمان الذى يتولى وظائف الحكم ويتالف من اعضاء يعينهم مجلس الشعب بالانتخاب ويستند الحكم النيابى إلى عدة مبادئ .

١- ضرورة وجود برلمان منتخب بواسطة الشعب .

٢- ان يمثل عضو البرلمان الشعب كله لا لناخبى دائرتة فحسب

٣- ان يستقل عضو البرلمان عن ناخبية ابان نيابتة فلا يكلف بتقديم كشف حساب لهم عن اعمالة وليس لهؤلاء حق عزلة .

٤- ان يكون للبرلمان اختصاصات تشريعية هى سن القوانين ، واختصاصات مالية هى الموافقة على الميزانية واختصاص سياسى هو مراقبة السلطة التنفيذية .

٥- ان ينتخب عضو البرلمان لمدة معينة يحددها الدستور .

٦- من الضرورى عمل الانتخابات الحرة العامة بصفة دورية او ما يطلق عليه تجديد البرلمان بحيث يعيد الشعب انتخاب مماثلى وذلك تحقيقاً لمبدأ الرقابة الشعبية على نوابه .

ولذلك يتعين ان تكون مدة النيابة محدودة .

وهناك صورة اخرى لنظام الحكم الديمقراطى هى - الديمقراطية شبة المباشرة والتى تعد شكلا وسطا بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية ويؤمن هذا النظام بحق الشعب فى التدخل بصورة مباشرة فى الشئون العامة والتشريع - فى ظروف معينة فى نفس الوقت الذى ينتخب فيه الشعب برلماناً ينوب عنه .... ومعنى ذلك بعبارة اخرى ان النظام الديمقراطى شبة المباشر يخول للشعب ، وهيئة الناخبين حق مراقية البرلمان .

وتفسير لذلك فإن للنظام الديمقراطى شبة المباشر عدة مظاهر هى :

أ- حق الاستفتاء الشعبى والتى يقصد به استفتاء الشعب عبى امر من الامور العامـــة فـــإذا تعلــق الاستفتاء بالقانون سمى استفتاء تشريعيا وذلك يعرض القانون على الشعب لاقـــرارة بـــالقبول أو الرفض بعد ان يتم عرضه على البرلمان .... و اذا كان الاستفتاء لاقرار سياسية جديدة او تـــدعيماً لمركز رئيس الدولة سمى استفتاء سياسياً .

ب - حق الاقتراح الشعبى حيث قد يخول نظام الحكم لعدد من الناخبين حق اقتراح القوانين وذلك ان يتقدموا إلى البرلمان بمشروع قانون فليتزم البرلمان بمناقشتة وعلى ذلك تظهر مساهمة الشعب فعلياً فى التشريع .

جـــ- حق الاعتراض الشعبى ويقصد به حق عدد من النتاخبين فى الاعتراض على بعض القـــوانين الصادرة من البرلمان خلال مدة معينة من تاريخ نشرة ... ولا يترب على هذا الاعتـــراض ســـقوط القانون وانما يوقف تنفيذة إلى ان يتم استفتاء الشعب علية .

٥- حق المطالبة بإقالة نائب البرلمان ، وهذا الحق تقررة بعض الدساتير .

٦- حق الحل الشعبى : وبمقتضى هذا الحق يجوز للناخبين المطالبة بحل الهيئة البرلمانية ... وهنا يجـــب ان يعرض الامر على الشعب للاستفتاء

وهذه هى الاسس والاركان التى يسند اليها النظام الديمقراطى شبة المباشر والذى يعد اقرب النظم الديمقراطية إلى الواقعية طالما ان الديمقراطية المباشرة تكاد تكون مســـتحيلة عمليـــاً ... وان الديمقراطية النيابية تجعل السيادة الفعلية فى قبضة البرلمان

وللديمقراطية شبة المباشرة مميزات هامة ... فهى تحكم مراقبة الشعب على البرلمان ... وهى تحول دون ا ستبداد الاغلبية البرلمانية بعد توزيع السلطات التشريعية بين البرلمان والشعب . كما ان القوانين تجئ معبرة تماماً عن ميول الشعب ورغباته ...

ومع ذلك كله لا تنأى الديمقراطية شبة المباشرة عن بعض اوجة القصور ... إذ ان اشــراك الشعب فى العمليه السياسية على ذلك النحو يفترض ان لدية درجة كافية من الوعى السياسى ... وهو امر لا يتحقق فى كل الاحوال خاصة فى مجتمعات الدولة النامية .

ثم ان الاستفتاء الشعبى على القوانين عادة لا تسبقة مناقشات كافية تسمح لفئات الشعب المختلفة بالوقوف على مختلف وجهات النظر السياسية التى تحيط بالموضوع مما يجعل امر الحكم علية صعباً فى اغلب الاحيان .



الفصل السابع

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مدخل :

مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية اتضحت معالم نسق عالمى ثنائى القطبية احداهما الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية وثانيهما الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتى .. وكان من نتائج ذلك تخلص عدد كبير من دول العالم من السيطرة الاستعمارية وتفكك النظام الاستعمارى .. ومنذ ذلك التاريخ تزايد الاهتمام بموضوع التنمية الاقتصادية خاصة فى الدول الفقيرة والتى حصلت على الاستقلال السياسى والسيادة الكاملة بعد عهود طويلة من التبعية السياسية والاقتصادية للدول الاستعمارية .. وهكذا انقسم العالم الى دول متقدمة يتمتع شعوبها بنصيب كبير من الدخل العالمى ، ودول فقيرة أو متخلفة لاتحصل شعوبها الاعلى نسبة ضئيلة من هذا الدخل...واذا كانت ظاهرة التخلف الاقتصادى والحضارى هى ظاهرة تاريخية قديمة متاصله فى دول كثيرة الا ان الجديد فى الأمر هو ادراك خطورتها ورغبة الدول الفقيرة فى التخلص من آثارها وكان ذلك بمثابة الخطوة الاولى فى الاهتمام بعملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية .. ومما يزيد أهمية هذه العملية بالنسبة للدول النامية ليس فقط التفاوت الواضح بين مستويات الدخول الفردية فيها مقارنة بالدول المتقدمة ،وانما لميل هذا التفاوت الى الانتفاع باستمراركنتيجة لاتساع الفجوة التكنولوجية بين مجموعة الدول النامية والدول المتقدمة .. وهكذا نجد أن المشكلة التى تواجه تلك المجموعة من الدول فى الوقت الحاضر لاتنحصر فقط فى وضع برامج وخطط تنموية لزيادة متوسط دخل الفرد فيها ، وانما تتعدى ذلك الى ضرورة تضييق الفجوة التكنولوجية والتفاوت الاقتصادى والاجتماعى بينها وبين الدول المتقدمة .

والواقع أن الاهتمام بمشكلة التنمية ، لم يعد مقصوراً على مجهودات الدول النامية وحدها ، بل تعدى ذلك إلى المستوى الدولى حتى أصبح هناك اتجاهات دولياً بأهمية التزام الـــدول المتقدمـــة بمساعدة الدول النامية .

ومن مظاهر الاهتمام الدولى بقضية التنمية فى الدول النامية ما قررتة الجمعية العمومية للامم المتحدة فى عام ١٩٦١ من اعتبار عقد السينات " عقد الامم المتحدة للتنمية " .. لكن واقع الأمــر ان اهتمام الامم المتحدة بقضية التنمية كان قبل ذلك بسنوات عديدة .. فخلال الســـنوات الاولى لنشأة المنظمة الدولية كانت الموارد المالية تحت تصرف المنظمة ووكالاتها المتخصصة لشن حربها على الفقر والمرض والجهل محدودة للغاية . وكان " البرنامج الموسع للمساعدات الفنية " الذى أقرتـــه الجمعية العامة فى عام ١٩٤٩ كان يعتمد على تبرعات الدول الأعضاء فى الامم المتحدة .. وكـــان البرنامج يهدف إلى تقديم الخبرة فى مجالات الصحة والتعليم والتدريب الفنى والنقل والاتصالات .. وهذه المساعدات الفنية للدول النامية كانت حيوية لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيهـــا . ولكن هذا المساعدات الفنية وحدها لم تكن كافية حيث لم تساندها رؤوس أموال كافية .

ولقد كانت اقامة البنك الدولى للانشاء والتعمير كإحدى ثمار اتفاقية – بريتون وودز عـــام ١٩٤٤ لاصلاح ما خلفتة الحرب العالمية الثانية من تدمير فى الاموال والارواح فضلاً عن التدهور فى المبادلات التجارية الدولية .. ولقد ظهر من بين دواعى حفظ السلام العـــالمى فى تلـــك الفتـــرة ضرورة العمل على تضييق الفوارق الشاسعة فى مستويات المعيشة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، الأمر الذى جعل تنمية اقتصاديات البلاد النامية أحد الأهداف الاساسية لفكرة قيام البنك الـــدولى والذى بدأ أعمالة فى يونيو ١٩٤٦.

وكان من اهم اختصاصات تلك المؤسسات الدولية :

مساعدة الدول الأعضاء على التعمير والتنمية عن طريق تسهيل الاستثمار فى المشـــروعات الانتاجية ،وتنشيط وتنمية التجارة الدولية .

ومن أنشطة البنك الرئيسية التى تزايدت فى الفترة الاخيرة تقديم المعونة الفنيـــة للأعضـــاء كدراسات الجدوى وخدمات الخبراء والمستشارين الاجانب وايفاد العاملين الـــوطنين للتـــدريب فى الخارج وغير ذلك من أوجة المعونة الفنية التى قد تفوق فى اهميتها للدول النامية الاموال التى حصل عليها تلك الدول من البنك الدولى **I.B.R.D** ويضطلع البنك بتلك المهمة بحكم ما يتوافر لــه فى ميدان التنمية الدولية من خبرات ومعارف الأعضاء مما يستطيع تكريسة لخدمـــة أى بلـــد يطلـــب المشورة فى مسائل السياسات الاقتصادية العامة والتخطيط والادارة والتدريب وتعبئـــة راس المـــال الوطنى وترشيد استخدام الموارد البشرية فضلاً عن تطوير الخدمات الاحصائية ..كما يتبع البنـــك معهد للتنمية الاقتصادية يتولى تدريب المسئولين من الدول النامية فى شئون التنمية هذا فضلاً عـــن برامج الابحاث التى ينظمها البنك فى مجالات التخطيط الاقتصادى فى التنميـــة الريفيـــة والتمويـــل والتجارة الدولية والصناعة والمؤسسات التمويلية والتنمية الاقليمية وتمشياً مع اتجاه البنك فى تكثيف مساعداته للدول النامية فقد تم انشاء **مؤسستان هامتان تابعتان للبنك هما :**

أ - هيئة التنمية الدولية *I.D.A* :

ويطلق عليها أيضاً الوكالة الدولية للتنمية والتى تأسست عام ١٩٦٠ بهدف توفير القروض للدول الفقيرة بشروط أكثر سهولة من شروط البنك الدولى ذاتة .. فقد قامت الهيئة بمـــادرة مـــن الولايات المتحدة الامريكية واقرار الجمعية العامة للامم المتحدة .. وتقدم الهيئة الائتمـــان للـــدول

الراغبة بدون فائدة لمدة خمسين عاماً .. ويبدأ السداد بعد فترة سماح مدتها عشر سنوات .. ولقد ساهمت هيئة التنمية الدولية الى حد كبير فى توسيع نطاق المعونات والقروض التى يقدمها البنك الدولى .

ب – مؤسسة التمويل الدولية :

وانشئت قبل هيئة التنمية الدولية وتحديداً فى عام ١٩٥٦ وتمثل هذه المؤسسة مصدراً هاماً من مصادر القروض السهلة وذات الشروط المقبولة مثل انخفاض فوائد قروضها وطول آجالها .. ومهمة هذه المؤسسة هى المساعدة فى تنمية اقتصاديات البلدان الأقل تقدماً

أما مجال التمويل الذى تساهم فيه المؤسسة فهو المشروعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة ..

وقروض مؤسسة التمويل الدولية لاتمنح الا للدول النامية شديدة الفقر – وكانت من أهم الدول المتلقية لمعونات مؤسسة التمويل الدولية دول افريقيا شبة الصحراوية وعلى جانب آخر انتقدت الدول النامية منظمة التجارة العالمية CATT المنشأة عام ١٩٤٧ رغم ما أنجزتة فى مجال تحرير التجارة الدولية الا ان المنظمة لم تراعى تلك الدول بخصوص احتياجتها فى مجال التجارة مع الاسواق الخارجية للدول الصناعية وكانت الدول النامية على اقتناع متزايد بضرورة اعادة تشكيل نظام التجارة العالمية لحل مشاكلها وكان هذا محور اهتمام – مؤتمر التجارة والتنمية " الانكتاد UNCTAD " والذى عقد فى جنيف عام ١٩٦٤ وحضر المؤتمر ممثلو مائة وعشرون دولة منها سبع وسبعون دولة نامية ..

ولقد توصل المؤتمر الى توصيات تؤدى عند الأخذ بها الى مساعدة الدول النامية على زيـــادة عائداتها من التجارة وتثبيت العائدات ،وكذلك تؤدى الى زيادة صادراتها من المنتجات المصـــنعة ، والحصول على راس المال اللازم للتنمية .

وتقرر أن يصبح المؤتمر ذاته بمثابة أحد أجهزة الجمعية العامة للامم المتحدة ويعقـــد دوراتـــه على فترات لاتزيد عن الثلاث سنوات .

وباختصار تقرر أن يقوم المؤتمر باصدار توصيات فى المسائل المتصلة بالتجارة والتنمية وذلك بالتعاون مع الجميعة العامة للامم المتحدة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى تحقيقاً للتنسيق داخل اطار الامم المتحدة .

وقد شهد العالم بالفعل العديد من المؤتمرات التى تناقش قضية التجارة والتنمية تحت مظلـــة الامم المتحدة .. الأمر الذى يدل على ازدياد الاهتمام العالمى بمشكلة تنمية البلدان النامية وأعتراف الدول المتقدمة بأن التنمية الاقتصادية مسئولية مشتركة تقع على عاتق كل من البلـــدان المتقدمـــة والبلدان النامية .

ولكن مع ذلك لم تكن المساعدات الدولية للدول النامية فى هذا المجال على مستوى الآمـــال المعقودة على دور الدول المتقدمة من أجل تحقيق التنمية .

فقد طالبت الدول النامية بالتزام الدول المتقدمة بتخصيص ١% من إجمالى ناتجها القـــومى لمساعدة التمية فى الدول الفقيرة وضرورة وضع تعريفات جمركية تفضيلية للدول النامية لمساعدتها فى زيادة صادرتها لأسواق الدول المتقدمة وحتى تزداد حصيلة الدول النامية من العملات الحرة الـــتى تساعدها على زيادة وارداتها من الدول المتقدمة خاصة الآلات والمعدات التى تحتاجهـــا فى عمليـــة التنمية..

والواقع ان مجموع ما تدفق من رؤوس أموال من الدول المتقدمة الى الدول النامية قد أزداد بصورة ملحوظة منذ عقد الستينات ، الا أن هذه الموارد المتدفقة لم تـــزد بـــنفس معـــدل النمـــو الاقتصادى فى الدول المتقدمة .. ولكن على الرغم من ذلك فإن معدلات النمو التى حققتها الدول النامية فى العقدين الآخرين كانت أسرع من مثيلاتها فى الدول الصناعية المتقدمة خـــلال المراحـــل المماثلة من تاريخها ، الامر الذى يشير الى مقدرة الدول النامية على مواجهة مشكلاتها الاقتصـــادية وتحقيق جهود كبيرة فى مجالات التنمية ..

ومما هو جدير بالذكر أن هناك العديد من المؤشرات التى تدل على تزايد الاهتمام بالتنميـــة الاقتصادية فى البلدان النامية فلقد استطاعت العديد منها أن تحقق تقدماً كبيراً فى مواجهة كثير مـــن العقبات التى تعترض سبيل تقدمها سواء كانت اقتصادية أو أجتماعية أو ثقافيـــة .. ومـــن أهـــم المؤشرات على ذلك أن بعض الدول النامية استطاعت أن تحقق معدلات فى ناتجها القومى الحقيقـــى خلال العقود الاخيرة ، كما استطاعت هذه الدول أيضاً أن تحدث تغـــييراً جوهريـــاً فى هياكلـــها الاقتصادية باعطاء أهمية أكبر للتصنيع والصادرات الصناعية واصبح لهذه الدول الآن دوراً كبيراً فى الاقتصاد الدولى وتسمى هذه الدول حالياً بالدول الصناعية الحديثة ومن امثلتها البرازيل وهـــونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورة ودول شرق آسيا " آسيان ".

التنمية الاقتصادية

كثيراً ما ســـيتخدم فى دراســـات الاقتصـــاد والتخطـــيط القـــومى مصـــطلحى التنميـــة **Development** – والنمو **Growth** بمعنى واحد وكمرادفين للتعبير عن معدل الزيـــادة فى الناتج القومى أو الدخل القومى الحقيقى لمجتمع معين خلال فترة زمنية معينة .. ولكن فى واقع الامر يختلف تماماً المعنى الدقيق لكل مصطلح عن الآخر ..

فالنمر الاقتصادى حالة تعبر عن حدوث زيادة مستمرة فى الناتج القومى الاجمالى للمجتمع وأيضاً فى متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج والذى يمكن الحصول عليه بقسمة الدخل القومى على عدد السكان .. ويلاحظ أن مفهوم النمو الاقتصادى بالمعنى المتقدم يتطلب ضرورة ارتفاع معدل نمو الدخل القومى فى المجتمع عن معدل نمو السكان فيه ، فإذا زاد الدخل القومى بمعدل أقل من معدل الزيادة السكانية فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى سوف ينخفض وبالتالى سوف ينخفض مستوى المعيشة للافراد وهو ما يعبر عنه بحالة التخلف الاقتصادى .

وهناك ثلاث حالات للنمو الاقتصادى :

ا - النمو التلقائى :

ويقصد به الزيادة المستمرة فى الدخل القومى الحقيقى بمعدل يفوق معدل السكان فى المجتمع .

ويحدث هذا النمو نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية فى المجتمع بطريقة تلقائية دون الاعتماد على وضع الخطط الاقتصادية أو التخطيط القومى .

ب - النمو العابر :

ويحدث نتيجة لوجود أسباب طارئة " عادة ما تكون خارجية " ويزول بزالها . وهذا النمو ليس له صفة الاستمرار وقد عرف هذا النوع فى بعض الدول النامية نتيجة لحدوث تطورات فى تجارتها الخارجية ولكن آثار هذا النمو كانت محدودة بسبب عدم استمرار أو انتظام العوامل التى أدت اليه وأيضاً كان لجمود النسق الاجتماعى والثقافى فى تلك الدول دوراً كبيراً فى عدم استيعاب هذا النمو .

جـ - النمو المخطط :

وهذا النوع من النمو يحدث نتيجة تدخل الدولة من خلال وضع استراتيجية للتخطيط الاقتصادى .. وعلى ذلك فإن فاعلية هذا النمو ترتبط ارتباطاً وثيقاً بواقعية الخطط الاقتصادية ومراحلها ومرونة السياسات الادارية والاقتصادية المتبعة والنمو المخطط يعتبر نمواً ذاتى الحركة مثله فى ذلك مثل النمو الطبيعى ، ولكنة بمعدلات أسرع .. وذلك على عكس النمو العابر الذى يعد نمواً تابعاً ولايملك الحركة الذاتية .

والنمو المخطط يصور المسار الذى سارت عليه دول الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى والصين خلال القرن الماضى .

أما مفهوم التنمية الاقتصادية :

فيشير إلى معنى أوسع مما يتضمنة مفهوم النمو الاقتصادى مفهوم التنمية الاقتصادية لايقتصر فقط على حدوث زيادة فى الدخل الحقيقى وفى متوسط نصيب الفرد منه فى المجتمع ، بل يتضمن الى جانب ذلك حدوث تغير جذرى فى هيكل الانتاج وفى البنيان الاقتصادى للمجتمع وتطوير وسائل وطرق الانتاج .

وأيضاً تغيير هيكل العمالة " نوعيتها " وتغيير أنواع السلع المنتجة كما يتضمن أيضاً تغيير الاطار الاجتماعى والثقافى للمجتمع ...

اهم مظاهر التنمية الاقتصادية :

ان عملية التنمية الاقتصادية تعد عملية متعددة الجوانب تشتمل على اعادة تنظيم وتغيير النظام الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع ككل وذلك من خلال احداث تغيير جذرى لهذا النظام بما يتضمن توسيع الطاقة الانتاجية ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية .

وأن عملية التنمية الاقتصادية هى عملية ذات مراحل طويلة الجل وليست مؤقتة أو عارضة وبالتالى فإن التغيير فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى يجب أن يتم بطريقة تدريجية حتى يتحقق ثمار التنمية .

ثم انه مع ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى يجب مرعاه أن يقترن ذلك بعدالة توزيع الدخل لصالح أفراد الطبقة الفقيرة .وبمعنى آخر ضرورة اعادة توزيع الدخل بطريقة تضمن ارتفاع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لهذه الطبقة والتى تشكل غالبية السكان فى معظم الدول النامية وعلى كل ما تقدم يمكن القول ان مفهوم التنمية الاقتصادية يشير الى معنى أوسع من معنى النمو الاقتصادى ، ومن ثم فمن الممكن حدوث نمو اقتصادى فى دولة ما بالرغم من عدم حدوث تنمية اقتصادية فيه .. فقد أثبت بعض الدراسات أن العديد من الدول النامية قد حققت معدلات نمو اقتصادى مرتفعة خلال فترة زمنية معينة الا أن ذلك لم يترتب عليه تغيرات جذرية فى النشاط الاقتصادى ولكن على العكس فإن التنمية الاقتصادية تنطوى على النمو الاقتصادى وتحتوية .. اذا أن حدوث تغيير فى هيكل الانتاج وهيكل العمالة وتغيير نوعه السلع والخدمات المنتجة يؤدى الى حدوث زيادة مستمرة فى الدخل القومى الحقيقى وفى متوسط نصيب الفرد منه ومن ثم حدوث نمو اقتصادى ملحوظ .

وبصفة عامه فإن عملية التنمية الاقتصادية تهدف الى القضاء على معالم التخلف الاقتصادى والاجتماعى مثل انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض معدلات الانتاج واختلال الهياكل الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة وتفشى الامية التعليمية وارتفاع الديون الخارجية ، والتبعية التكنولوجية ..

ولكن مما لاشك فيه أن نجاح الدول النامية فى تحقيق معدلات تنمية اقتصادية عالية يتوقف على نوع التنظيم الاقتصادى الذى تتم من خلاله عمليات التنمية ، الأمر الذى يتطلب معه بداية تحديد نموذج أو استراتيجية التنمية الملائمة لدول مثل دول العالم النامى ..

وتشير تجارب التنمية فى دول العالم المتقدم مثل بعض دول أوربا والولايات المتحدة الأمريكية الى أنها حققت معدلات نمو عالية من خلال اتباع نظام المشروعات الخاصة أو ما يسمى بنظام الحرية الاقتصادية فى بداية مراحل انطلاقها نحو ثورة التصنيع ويقوم نظام المشروعات الحرة على عدة دعائم أهمها تقليص دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وترك عملية التنمية الى آليات السوق تبعاً للعرض والطلب ، وتعظيم المصلحة الاقتصادية " الربح المادى كهدف أساسى " وزيادة معدلات الاستثمار فى التصنيع تبعاً لمبدأ المنافسة الاقتصادية الحرة .. ويطلق على هذا النظام " النموذج الرأسمالى " فى التنمية الاقتصادية أو اقتصاد السوق واهم ملامح هذا النموذج الاقتصادى الملكية الخاصة لادوات الانتاج وتعتبر الملكية الخاصة فى النظام الرأسمالى هى اساس النشاط الاقتصادى او بمعنى آخر شأن الملكية الخاصة هى روح النظام الرأسمالى .

والفرد فى هذا النظام هو الخلية الاقتصادية الاساسية فى كل ميادين النشاط الاقتصادى ..

أما النموذج المقابل للنموذج الرأسمالى فكان النموذج الاشتراكى والذى كان يقوم على نظام الملكية الجماعية لادوات الانتاج وهو نظام اقتصادى ذو توجية مركزى مخطط وقد ساد فى دول اروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى فى القرن التاسع عشر .

وتشير التجارب التنموية للدول المتقدمة التى اتخذت طريق التنمية الرأسمالية أو التى أتخذت طريق التنمية الاشتراكية المركزية المخططة أن عملية التنمية الاقتصادية تقتضى توافر عنصر اساسى لايمكن تجاهلة الا وهو عنصر " الارادة التنموية " تلك الارادة التى يجب أن تشمل فئات المجتمع ككل .

ويقتضى توافر ارادة التنمية تغيير جذرى فى الأفكار والاتجاهات والسلوكيات السائدة فى المجتمع – كما تقتضى تغييراً جوهرياً فى العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ولعل الوعى بأبعاد وخصائص حالة التخلف الاقتصادى ، وضرورة التخلص منه بآلاساليب اللازمة لذلك يعتبر صلب الارادة التنموية فى اى مجتمع .

وليس هناك شك فى ان تأخر تجارب التنمية الدول النامية فى حقبة الخمسينات وما بعدها من القرن العشرين انما يرجع الى عدة مبررات وحقائق كان من اهمها غياب ارادة التنمية الحقيقة فى هذه المجتمعات مما اتضح معه غياب استراتيجية واضحة المعالم للتنمية فى تلك المجتمعات واذا كانت الارادة التنموية على هذه الدرجة العالية من الاهمية حتى يمكن للمجتمعات النامية أن تسير بخطى ثابتة نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى .. فإنه يتعين بداية تحليل ارادة التنمية لدى النخبة الحاكمة فى هذه المجتمعات وأيضاً لدى شعوبها .

فإنعدام التنمية فى هذه المجتمعات اما ان يرجع الى عدم توافرها لدى النخبة الحاكمة ، وإما أن يرجع الى عدم توافرها فى شعوب هذه المجتمعات .

أما فيما يتعلق بالنخبة فهى القيادات السياسية والادارية والثقافية وبدراسة ارادة التنمية لدى هذه النخبة يتضح لنا أنماطاً معينة لهذه القيادات . النمط الأول هو تلك القيادات الواعية والمدركة لقضية التخلف والتنمية الا أن عملية التنمية قد تضر بمصالحها ولاتتفق وطموحاتها الشخصية ويسود هذا النمط حيث تكون السلطة السياسية ممثلة لمصالح الاقطاع وكبار الملاك ويسود هذا النمط أيضاً فى المجتمعات التى تقوم على النشاط التجارى والاقتصادى وفى هذه الحالة فإن التنمية الاقتصادية وما تفرضة من شروط وقيود تنظيمية تضر بمصالح هذه الفئة وبالتالى فإنها تكون عائقاً أمام عملية التنمية.

وهناك نمط آخر من القيادات التى يتوافر لديها أرادة التنمية ولكن بصفة جزئية وهذه القيادات على وعى تام بقضية التخلف الاقتصادى وابعادها لكنها على جانب آخر غير واعية بأبعاد عملية التنمية وأهميتها وأيضاً غير واعية بأساليبها وادواتها وهذا النمط من القيادات شائع فى عديد من الدول النامية .

وأخيراً هناك نمطاً من أنماط القيادات فى الدول النامية لايقل أهمية عن الانماط الاخرى إن لم يكن أهمها فى رأينا .

وهو نمط قيادات التحرر الوطنى وهى قيادات وطنية قادت معاك التحرير والاستقلال الوطنى واضطلعت هذه القيادات بمهام عملية التغييروالتنمية الاقتصادية بعد أن قضت على القيادات الاستعمارية السابقة .

ولقد توافر لهذا القيادات الوعى بقضية التخلف وضرورة التخلص منها مع الوعى بأهمية عملية التنمية و أبعادها .

الا أنها فشلت فى نقل هذه الارادة نحو شعوبها ويرجع ذلك الى اعتماد هذه القيادات على شعارات براقة مثل بناء الدولة العصرية والدولة الحضارية ولم تترجم هذه الشعارات الى حقائق واقعية.

حيث أن تخطيط السياسات التنموية فى مجتمع معين يتطلب أكثر من مجرد رفع هذه الشعارات .. فرسم استراتيجية للتنمية الاقتصادية يلتزم تنفيذها المجتمع ككل تفترض تصوراً واضحاً لطبيعة الاهداف المطلوب الوصول اليها ثم لطبيعة النظام الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع وتركيبة وطبيعة القيم والاتجاهات السائدة وأنماط العلاقات الاجتماعية فيه .. والحق أن تلك

التصورات لم تكن واضحة تماماً لدى هذه النخبة وترتب على غموض تلك التصورات نتائج متعددة منها التخابر فى رسم سياسات التنمية وتناقضها وعدم اتفاقها مع حاجات المجتمع .. ولعـــل أهمهـــا أيضاً عدم القدرة على الارتباط باستراتيجية واضحة المعالم للتنمية ومن ثم الفشل فى تعبئة الجمـــاهير حول أهداف واضحة .

وكان من أسباب عدم قدرة هذه القيادات على وضع رؤيا سليمة لطبيعة المجتمع المستهدف أنها رفضت لأنماط الحضارة الاوروبية فى التنمية سواء الرأسمالية أو الاشتراكية ، وحاولت خلق نمط " مختلط " فى التنمية يتلائم مع طبيعة مجتمعاتهم ، هذا بالرغم من أن مفهوم عملية التنمية ذاتة كما تبنته هذه القيادات هو مفهوم منقول من قيم الحضارة الأوربية .

وبالتالى كان لابد وأن يظهر التناقض والخلط فى انماط التنمية .

ولقد كان رفض الاطار الحضارى الأوربى هو نتاج تطور تاريخى أدى فيما يعد الى ما يسمى بأزمة الاختيار المتعلقة ببلدان العالم النامى ..

فحينما بدأ الاحتكاك الحضارى بين مجتمعات البلدان النامية والحضارة الأوربية وهو احتكاك أخذ صورة الغزوالحضارى أخذت كثيراً من الاطارات الحضارية السائدة فى هـــذه المجتمعـــات فى التحلل والتفكك .

وكان ذلك ايداناً ببدأ مرحلة الانبهار الحضارى والتى أفقدت تلك المجتمعات ثقتـــها فى تاريخهـــا وتراثها وحضارتها وجعلتها تتهافت على نقل معالم الحضارة الأوربية وتقليدها .

ثم كانت المرحلة اللاحقة وهى مرحلة بزوغ وانتشار حركات التحـــرر الـــوطنى لتحقيـــق الاستقلال السياسى والسيادة القومية ، وهى ما يمكن أن يطلق عليها مرحلة رد الفعل العكســـى ، وفى هذه المرحلة زال الانبهار الحضارى وبدأت عملية الصراع مع الحضاره الغازية .

ولقد تميزت هذه المرحلة بسمة أساسية هى محاولة هذه الحركـات الرجـوع الى التـاريخ والتراث واحياؤة من جديد .

وبحصول هذه المجتمعات على الاستقلال السياسي جاءت:

المرحلة الثالثة وهى المرحلة التى حاولت فيها النخبة فى البلدان النامية أن تبدأ فى عمليـات تنمية مجتمعاتها ، فعلى الرغم من تبنيها قيماً فى التنمية الاقتصادية مستقاه من الحضارة الغربية إلا أنها رفضت تماماً الاطار الحضارى الغربى وقد كان هذا الرفض راجعاً ربما الى عوامل سيكولوجية ترجع الى الطريقة التى فرضت بها تلك الحضارة على مجتمعاتهم فى مرحلة تاريخية معينة .

غير ان هذه القيادات كانت على وعى تام بأن تحقيق الانجازات الاقتصادية يفرض عليهـا أدوات جديدة وقيماً جديدة فى العمل والانتاج واسلوب الحيـاة .. ومـن ثم كـان لابـد مـن " الاختيار " ومن هنا كانت هذه الازمة .. وكان الحل لهذه الأزمة هو خلق طريق جديد يلائم طبيعة مجتعاتهم ، ومن هنا ظهر طريق جديد فى التمية هو طريق " مختلط " فيه من الجديد شكله وبقى من القديم مضمونة ..

ولقد ترتب على هذه الازمة لدى قيادات البلدان النامية عدم تمكنها من وضع تصور واضح لابعاد الاسلوب الجديد فى التنمية ونعنى " الاسلوب المختلط " .. ونتيجة لذلك فقدت الدول النامية استراتيجية واضحة المعالم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد ترتب على غياب استراتيجية واضحة المعالم للتنمية نتيجتان أساسيتان مرتبطتان تمـام الارتباط . اما النتيجة الاولى فهى أن سياسات التنمية طالما أنها لاتنبع من كل واحد ولاتخدم غرضاً واحداً فلابد وأن تتسم بالتناقض والتخبط . والنتيجة الثانية أنه يصعب تجميع وتعبئـة شـعوب المجتمعات النامية حول قضية التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومن ثم تصبح القضية مجرد شـعارات

ترفع دون مضمون حقيقى واقعى .. لان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لايمكن نجاحها بدون اقتناع الشعوب بضرورتها ثم أنه فى حالة عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم للتنمية يصبح التنظيم السياسى خالياً من المضمون ويتحول الى شبة ادارة حكومية بيروقراطية غير قادرة على قيادة الجماهير نحو عملية التغيير بل وتفقد الجماهير ثقتها به ومن هنا تأتى سلبيتها .

فالتنظيم السياسى الفعال لابد وأن يستند الى ايديولوجية واضحة وهو مالم يتحقق لمجتمعات الدول النامية ومن هنا كان عجز التنظيمات السياسية عن قيادة جماهير مجتمعات الدول النامية نحو عملية التغيير .

ولقد ساعد على ذلك أن هذه التنظيمات كان يقوم عليها فئات اجتماعية ترفض الارتباط بأيديولوجية معينة وترفض مشاركة الجماهير معها فى اتخاذ القرارات ، ومن هنا كانت سلبية الجماهير وانعدام ثقتها بهذه التنظيمات .. ولقد كان من اسباب انعدام الثقة أيضاً أن بعض قيادات هذه التنظيمات كان لها أنماط حياة استهلاكية ، بعيدة كل البعد عن متطلبات عملية التنمية ولاتتلائم مع شعارات التنمية والتغير الاجتماعى التى رفعتها تلك القيادات .. وذلك على خلاف القيادات التى قادت عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول أوروبا فى القرن التاسع عشر والتى ولدت فى عصر النهضة الاوروبية ومنها النظر الى الادخار بوصفة قيمة اجتماعية والعمل المنتج بوصفة ضرورة اجتماعية واقتصادية .. وعلى ذلك يمكن القول أن هذه الفئة من القيادات توافر لديها والى حد كبير الارادة التنموية والكفاءة التنظيمية والقدرة على تعبئة الجماهير نحو عملية التطور والتغيير.

غير أن الامر قد أختلف فيما يتعلق بمجتمعات الدول النامية وقياداتها التنظيمية والتى لم تلعب نفس الدور القيادى التى لعبتة مثيلتها فى دول العالم المتقدم .. ويرجع ذلك لعوامل تاريخية وسياسية واقتصادية منها بقايا الرواسب الاقطاعية ، والبحث عن اوجة الربح السريع والخوف من المخاطر فى الاستثمار الصناعى .

وهكذا نرى أن النخبة فى معظم الدول النامية افتقرت الى ارادة التنمية وبالتالى افتقرت اليها أيضاً جماهير تلك الدول . على أن هذا الفشل لايرجع فى جميع الاحوال الى طبيعة هذه القيادات أو الى عوامل داخلية ترتبط بتكوين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فى تلك الدول ، لأن بعض التجارب الانمائية كان يسير بنجاح الا أن بعضها واجهة التعثر نتيجة لبعض العوامل الخارجية ومنها العقوبات الاقتصادية الدولية مثل الحصار الاقتصادى ومنها ربط اقتصاديات بعض الدول النامية باقتصاديات الدول الاستعمارية أو ما يطلق عليها التبعية الاقتصادية .

واذا كانت قيادات المجتمعات النامية فشلت فى أن تبلور ارادة واضحة للتنمية وأن تنقلها لجماهير هذه المجتمعات ، فإن أحد مظاهر فشل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها قد يرجع الى التركز الكامل على الاهتمام بالجانب الاقتصادى لعملية التنمية مع إغفال وتجاهل الهيكل الاجتماعى والثقافى السائد .

ولقد أثبتت بعض تجارب التنمية ان هذه المؤسسات تلعب فى بعض الاحيان دوراً فعالاً فى مواكبة أو عرقلة عملية التنمية .

ومن ثم فإن الاهتمام المتوازن بالاطار الاجتماعى والثقافى يصبح ذا اهمية استراتيجية فى انجاح خطط التنمية الشاملة .

وهناك أمثلة متعددة على انماط النظم والعادات والتقاليد والعلاقات الاجتماعية السائدة تؤثر بشكل او بآخر على توجهات عملية التنمية الاقتصادية ومن المؤسسات الاجتماعية السائدة فى بعض البلدان النامية نظام الطوائف الاجتماعية وهو نظام يتصف بالجمود فى التقسيم الاجتماعى ولعل دولة مثل الهند أبرز مثال على سيادة هذا النظام فيها ويسود المجتمع الهندى نظام هرمى جامد للطوائف ينقسم بموجبه المجتمع الهندى الى آلاف الطوائف الرئيسية والفرعية وهذا النظام يجبر الانسان على ان يمتهن مهنة أبية وأجداده .. وهو يخلق نوعاً جامداً لتقسيم العمل الوراثى والغير منتج .

ويؤدى نظام الطوائف الاجتماعية الى انعدام الحراك الاجتماعى أى قدرة الفرد على الانتقال من طبقة او فئة اجتماعية الى فئة أخرى ومن مهنة الى مهنة اخرى . اذ بموجب هذا التقسيم الغير مرن يتعذر بل يمتنع الاتصال والانتقال بين الطوائف الاجتماعية والمهنية.. ويؤدى هذا النظام بهذا الشكل الى اهدار للموارد البشرية المتاحة للمجتمع وعدم الاستخدام الامثل لها عن طريق قتله للكفاءات ولامهارات المختلفة .

ففى المجتمع الهندى تأتى طائفة " البراهما " فى اسفل الهرم الاجتماعى لنظام الطوائف ، وهى طائفة يزيد عددها على سبعون مليون نسمة ، ومع ذلك لايسمح لأفرادها الابأداء بعض المهن المتدنية ويعتبر هذا النظام مما لاشك فيه عائقاً أمام عملية التنمية .

ولقد ألغت الحكومة الهندية هذا النظام فى اعقاب الاستقلال الا ان القيم والتقاليد الهندية ساعدت على استمرارة .

ومن المؤسسات الاجتماعية التى تؤثر بشكل أو بأخر على حركة التنمية والتطور فى البلدان النامية تلك التنظيمات القبلية حيث تترسخ العلاقات العائلية فيها ويكون الولاء لها وبالتالى تقاس مكانة الفرد بانتمائة القبلى أولاً ، ويؤثر ذلك بدرجة كبيرة على طرق إختيار الأفراد للوظائف الادارية الهامة مما يعكس مبدأ " اهل الثقة " كمبدأ سائد فى هذه المجتمعات .

ففى هذه الحالة يكون معيار الاختيار للوظائف هو معيار الانتماء القبلى أو العائلى وليس معيار الكفاءة ، وبالتالى تكون الفرصة مهيئة للفساد الادارى وضعف الادارة .

ولقد أجريت دراسات متعددة على مدى تأثير العلاقات الاجتماعية دون الكفاءة الفردية فى اختيار الفرد فى وظيفة معينة فى بعض بلدان افريقيا وآسيا ولقد أكدت الدراسات أن التنظيمات الحزبية فى هذه البلدان تعكس والى حد كبير التنظيمات القبلية أو الطائفية فى تلك البلدان .

ويمك القول ان البناء الاجتماعى القائم على هذا العلاقات والذى يركز على الولاء الى العائلة أو القبيلة يضعف روح التضامن الإجتماعى ويؤدى الى المحسوبية والمحاباه ويقوى نمط العلاقات الشخصية ويؤثر فى قدرة الأفراد على اتخاذ القرارت الموضوعية وعلى جانب أخر تؤثر القيم والمعتقدات والتقاليد السائدة فى مجتمع ما على استعداد افراد المجتمع لتقبل حركة التطور والتنمية بل و تؤثر بشكل مباشر على عملية التنمية ذاتها .. فنظام القيم والتقاليد السائد يخضع يخضع لمؤثرات متعددة منها الاديان والمعتقدات الاخرى السائدة التى ارتبطت بها والتى اصبح لها قداستها بالنسبة للافراد وتؤثر فى سلوكياتهم واتجاهاتهم .. ومثال ذلك ما يحرمة الدين الهندوسيى من ذبح للأبقار والدعوة الى تقديسها مع حيوانات اخرى كالقرود ويحرم أيضاً استخدام الابقار فى الزراعة أو استخدام مستخرجاتها كسماد للأرض .. ويقدر البعض عدد رؤوس الابقار فى الهند

بحوالى ثلث عدد الأبقار فى العالم ، ونستطيع بذلك تصور مدى الفقد فى الموارد والثروة الحيوانية الذى يترتب على مثل هذه التقاليد بالاضافة الى أن تقديس الحيوانات وعدم السماح بذبحها الى جعلها وسيلة لنقل عديد من الأمراض والأوبئة وبالتالى تؤثر على مستوى الصحة العامة .

ومن ناحية أخرى يؤثر نسق القيم والمعتقدات السائدة فى انماط الاستهلاك والاستثمار ومثال ذلك التوسع فى الانفاق الاستهلاكى على الطقوس والافراح والاعياد وتتأثر أيضاً دوافع العمل فى المجتمعات التقليدية بنسق القيم والعادات السائدة ، فإذا علمنا أن حاجات الفرد فى هذه المجتمعات محددة فإن ذلك يجعلة يترك العمل حين يتوفر لدية المال الذى يكفية .. ويترتب على ذلك انخفاض عرض العمل بعد الوصول الى مستوى معين من الدخل ، وبالتالى يتصف عرض العمل فى هذه المجتمعات بأنه منحدر للخلف .. ويرجع ذلك الى أن فكرة تجميع الثروة غير قائمة ولا تثير فى ذهن الفرد الصورة التى تثيرها فى ذهن عامل آخر فى مجتمع صناعى متقدم . وعلى ذلك يؤدى ضعف الحافز على تكوين الثروات الى ضعف بذل الجهد مما يؤثر سلبياً على حركة تطور وتنمية المجتمع واذا كانت قيمة الفرد فى بعض المجتمعات النامية لاتتحدد طبقاً لما يكسبة من دخل أو طبقاً لما لدية من ثروة ولكن تتحدد من خلال عوامل اجتماعية أخرى فإن ذلك يؤدى الى شيوع القدرية والتسليم بالواقع المادى المحيط بالفرد كقدر محتوم لايستطيع الفرد تغييره ومن ثم ينشأ ضعف الحافز الى تغيير هذا الواقع .

وتؤدى سيادة بعض القيم والمعتقدات المرتبطة بالنمط الاجتماعى الذى يعيش فيه الفرد الى خلق نوع التقديس للاطار المادى الذى يرتبط به ومن ثم عدم استعدادة لقبول التغيير .

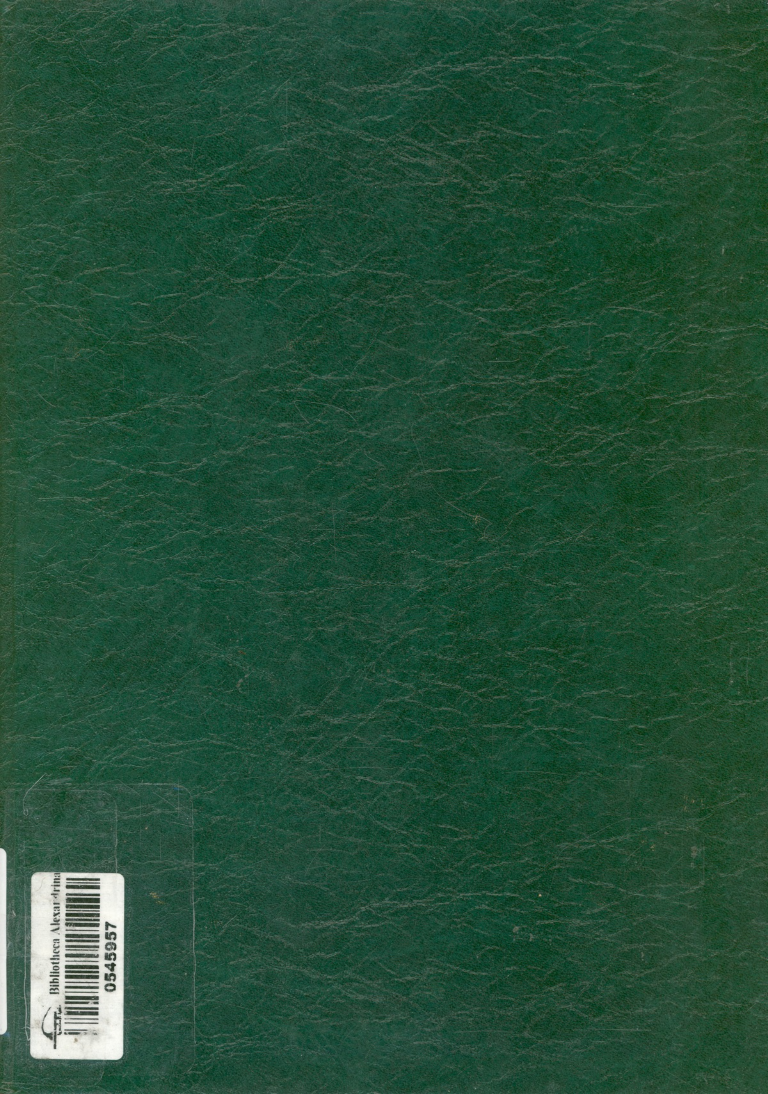
ويساعد انخفاض مستوى التعليم على رسوخ مثل هذه القيم والمعتقدات وبالتالى تـــنخفض رغبة الفرد فى التغيير واستعداده لقبول فنونا انتاجية جديدة أو انماط حياه جديدة أو طرق جديـــدة للعمل ، فبالرغم من ثبات نجاح المحرات الحديدى وارتفاع كفاءتة بالنسبة للمحرات الخشبى القديم الا ان المزارع الهندى فى بعض مقاطعات الهند رفض استخدامه وذلك اعتقاداً منه بقدســية الارض واعتقادة بأن المحراث الحديدى سوف يقابل كرم الارض بقسوتة عن طريق تحطيمة لمكونات التربــة أما المحراث الخشبى فهو أكثر لطفاً فى معاملتها .

واعتقاداً فى قدسية الارض أيضاً يرفض بعض المزارعين اســتخدام الســماد الكيمــاوى أو البذور الجديدة بالرغم من ثبات فوائدها وقدرتها على زيادة الانتاجية .

ويؤدى انخفاض مستوى التعليم وسيادة المعتقدات والقيم التقليدية البالية الى انعدام العقلانية فى مباشرة السلوك وتقييم المواقف وانعدام الرشد فى ممارسة النشاط الاقتصادى .

مراجع الكتاب

- دراسات سياسية وقومية — د/محمد طه – محمد طلعت الغنيمي ١٩٦٣
- علم الاجتماع — د. محمد عاطف غيث
- فلسفة القومية — احمد خاكي دار المعارف القاهرة
- تاريخ الحركات القومية — نور الدين حاطوم
- محاضرات في نشوء الفكرة القومية — مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٥
- محاضرات في السياسة الخارجية — د.ممدوح منصور محمد
- الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاق — د.احمد وهبان
- علم الاجتماع السياسي — د.محمد علي محمد دار المعرفة الجامعية ١٩٨٤
- النظم والحياة السياسية — د.محمد طه بدوي – د. ايلي أمين موسي
- الاقتصاد والمجتمع — د.محمد عاطف غيث
- محاضرات في الاستراتيجية — د. زكريا حسين
- المرجع في المصطلحات السياسية والدبلوماسية — هشام محمود الاقداحي
- معالم الدولة القومية الحديثة — هشام محمود الاقداحي


Bibliotheca Alexandrina
0545957